

# صَحِيحُ مُسْلِمَ

## بِشْرَحِ النَّوَوِيِّ

مُؤَافِقٌ لِلْمَعْجَمِ الْمَفْرُوشِ لِأَلْفَاظِ أَحَدِيثِ

الْجُزْءُ الثَّامِنُ

مَكْتَبَةُ قُرْطُوبَة

طَبَاعَةُ. نَشْرُ. تَوْزِيعُ

ت : ٥٣٥٠٢٧

□ حقوق الطبع محفوظة للناشر □

○ الطبعة الثانية ○

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٨) باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة

١١٠ - (١١٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا ، يَوْمَ عَرَفَةَ ، فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ صَائِمٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ بِصَائِمٍ . فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ ، وَهُوَ وَاقِفٌ

باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة

مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وجمهور العلماء استحباب فطر يوم عرفة بعرفة للحاج ، وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان بن عفان وابن عمر والثوري ، قال : وكان ابن الزبير وعائشة يصومانه ، وروى عن عمر ابن الخطاب وعثمان بن أبي العاص ، وكان إسحاق يميل إليه ، وكان عطاء يصومه في الشتاء دون الصيف ، وقال قتادة لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء . واحتج الجمهور بفطر النبي ﷺ فيه ، ولأنه أرفق بالحاج في آداب الوقوف ومهمات المناسك . واحتج الآخرون بالأحاديث المطلقة أن صوم عرفة كفارة ستين . وحمله الجمهور على من ليس هناك . قوله : ( إن أم الفضل امرأة

عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ ، فَشَرِبَهُ .

\* \* \*

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ : وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ . وَقَالَ : عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ .

\* \* \*

(...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . وَقَالَ : عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ .

\* \* \*

العباس أرسلت إلى النبي ﷺ بقدح لبن وهو واقف على بعير بعرفة فشربه ( فيه فوائد منها : استحباب الفطر للواقف بعرفة . ومنها : استحباب الوقوف راكباً ، وهو الصحيح في مذهبنا ، ولنا قول : أن غير الركوب أفضل ، وقيل أنهما سواء . ومنها : جواز الشرب قائماً وراكباً . ومنها : إباحة الهدية للنبي ﷺ . ومنها : إباحة قبول هدية المرأة المزوجة الموثوق بدينها ، ولا يشترط أن يسأل هل هو من مالها أم من مال زوجها ، أو أنه أذن فيه أم لا إذا كانت موثقاً بدينها . ومنها : أن تصرف المرأة في مالها جائز ولا يشترط إذن الزوج ، سواء تصرفت في الثلث أو أكثر ، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور ، وقال مالك : لا تصرف فيما فوق الثلث إلا بإذنه . وموضع الدلالة من الحديث أنه ﷺ لم يسأل هل هو من مالها ويخرج من الثلث أو بإذن الزوج أم لا ،



١١١ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو ؛ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : شَكَتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ . وَنَحْنُ بِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَعْبٍ فِيهِ لَبَنٌ ، وَهُوَ بِعَرَفَةَ ، فَشَرِبَهُ .

\* \* \*

١١٢ - (١١٢٤) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ . فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ مَيْمُونَةَ بِحِلَابِ اللَّبَنِ . وَهُوَ وَقِفٌ فِي الْمَوْقِفِ . فَشَرِبَ مِنْهُ . وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ .

ولو اختلف الحكم لسأل . قوله : ( عن عمير مولى عبد الله بن عباس ) وفي روايتين : ( مولى أم الفضل ) وفي رواية : ( مولى ابن عباس ) فالظاهر أنه مولى أم الفضل حقيقة ، ويقال له مولى ابن عباس . وقال البخاري وغيره من الأئمة : هو مولى أم الفضل حقيقة ، ويقال له مولى ابن عباس لملازمته له وأخذه عنه وائتمائه إليه ، كما قالوا في أبي مرة : مولى أم هانئ بنت أبي طالب ، يقولون أيضاً مولى عقيل بن أبي طالب ، قالوا : للزومه إياه وائتمائه إليه . وقريب منه مقسم مولى ابن عباس ، ليس هو مولاه حقيقة ، وإنما قيل مولى ابن عباس للزومه إياه . قوله : ( فأرسلت إليه ميمونة بحلاب اللبن ) هو بكسر الحاء المهملة ، وهو الإناء الذي يحلب فيه ، ويقال له : ( الحلب ) بكسر الميم .

## (١٩) باب صوم يوم عاشوراء

١١٣ - (١١٢٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ قَالَتْ : كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ . فَلَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ . فَلَمَّا فُرِضَ شَهْرُ رَمَضَانَ قَالَ : « مَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » .

## باب صوم يوم عاشوراء

اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب ، واختلفوا في حكمه في أول الإسلام حين شرع صومه قبل صوم رمضان ، فقال أبو حنيفة : كان واجباً ، واختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين مشهورين أشهرهما عندهم : أنه لم يزل سنة من حين شرع ولم يكن واجباً قط في هذه الأمة ، ولكنه كان متأكداً الاستحباب ، فلما نزل صوم رمضان صار مستحباً دون ذلك الاستحباب . والثاني : كان واجباً ، كقول أبي حنيفة . وتظهر فائدة الخلاف في اشتراط نية الصوم الواجب من الليل ، فأبو حنيفة لا يشترطها ويقول : كان الناس مفطرين أول يوم عاشوراء ثم أمروا بصيامه بنية من النهار ، ولم يؤمروا بقضائه بعد صومه ، وأصحاب الشافعي يقولون : كان مستحباً فصح بنية من النهار . ويتمسك أبو حنيفة بقوله : ( أمر بصيامه ) ، والأمر للوجوب ، ويقول : ( فلما فرض رمضان قال : من شاء صامه ومن شاء تركه ) . ويحتج الشافعية بقوله : ( هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه ) . والمشهور في اللغة أن عاشوراء وتاسوعاء ممدودان وحكى قصرهما . قوله ﷺ : ( من شاء صامه ومن شاء تركه ) معناه أنه ليس متحتماً ، فأبو

١١٤ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ .  
 قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِي  
 أَوَّلِ الْحَدِيثِ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ . وَقَالَ فِي آخِرِ  
 الْحَدِيثِ : وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ . فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ . وَلَمْ  
 يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ . كِرَوَايَةٍ جَرِيرٍ .

\* \* \*

(...) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ  
 عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَانَ يُصَامُ  
 فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ ، مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ .

\* \* \*

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .  
 أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصِيَامِهِ قَبْلَ أَنْ  
 يُفْرَضَ رَمَضَانُ . فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ ، كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ يَوْمَ  
 عَاشُورَاءَ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ .

حنيفة يقدره : ليس بواجب ، والشافعية يقدرونه : ليس متأكداً أكمل  
 التأكيد . وعلى المذهبين فهو سنة مستحبة الآن من حين قال النبي ﷺ هذا  
 الكلام . قال القاضي عياض : وكان بعض السلف يقول : كان صوم عاشوراء  
 فرضاً وهو باق على فرضيته لم ينسخ ، قال : وانقرض القائلون بهذا ،  
 وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض وإنما هو مستحب ، وروى عن ابن عمر

١١٦ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . جَمِيعًا عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . قَالَ ابْنُ رُمْحٍ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ؛ أَنَّ عِرَاكًا أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ . حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْهُ » .

\* \* \*

١١٧ - (١١٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ . أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ . وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَهُ ، وَالْمُسْلِمُونَ . قَبْلَ أَنْ يُفْتَرَضَ رَمَضَانُ . فَلَمَّا افْتُرِضَ رَمَضَانُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ . فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » .

\* \* \*

كراهة قصد صومه وتعيينه بالصوم . والعلماء مجمعون على استحبابه وتعيينه ؛ للأحاديث وأما قول ابن مسعود : كنا نصومه ثم ترك ، فمعناه أنه لم يبق كما كان من الوجوب وتأكد الندب . قوله في حديث قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح : ( أن قريشاً كانت تصوم عاشوراء في الجاهلية ثم أمر رسول الله ﷺ بصيامه حتى فرض رمضان ) ضبطوا ( أمر ) هنا بوجهين أظهرهما : بفتح الهمزة والميم ، والثاني : بضم الهمزة وكسر الميم ، ولم يذكر القاضي عياض

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَا :  
 حَدَّثَنَا يَحْيَى ( وَهُوَ الْقَطَّانُ ) ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ .  
 حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . كِلَاهُمَا عَنْ عُبيدِ اللَّهِ . بِمِثْلِهِ . فِي هَذَا  
 الْإِسْنَادِ .

\* \* \*

١١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح  
 وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ .  
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَانَ يَوْمًا يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ . فَمَنْ  
 أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ . وَمَنْ كَرِهَ فَلْيَدَعْهُ » .

\* \* \*

١١٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ  
 ( يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ ) حَدَّثَنِي نَافِعٌ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، فِي يَوْمِ  
 عَاشُورَاءَ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ . فَمَنْ أَحَبَّ  
 أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ . وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ » .  
 وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَصُومُهُ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ .

\* \* \*

١٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلِيفٍ .

حَدَّثَنَا رَوْحٌ . حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ : صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ . فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، سَوَاءً .

\* \* \*

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ . حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ زَيْدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ . حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ . فَقَالَ : « ذَاكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ . فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » .

\* \* \*

١٢٢ - (١١٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ . قَالَ : دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ . وَهُوَ يَتَغَدَّى . فَقَالَ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ! اذْنُ إِلَى الْعَدَاءِ . فَقَالَ : أَوَلَيْسَ الْيَوْمُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ؟ قَالَ : وَهَلْ تَذَرِي مَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ؟ قَالَ : وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : إِنَّمَا هُوَ يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ شَهْرُ رَمَضَانَ . فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَ .

وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : تَرَكَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . قَالَا :  
 حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَا : فَلَمَّا نَزَلَ  
 رَمَضَانُ تَرَكَهُ .

\* \* \*

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ  
 وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ  
 ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . حَدَّثَنِي  
 زَيْدُ الْيَامِيُّ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكَنِ ؛ أَنَّ  
 الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ . وَهُوَ  
 يَأْكُلُ . فَقَالَ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ! اذْنُ فَكُلْ . قَالَ : إِنِّي صَائِمٌ . قَالَ :  
 كُنَّا نَصُومُهُ ، ثُمَّ تَرَكَ .

\* \* \*

١٢٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ  
 مَنْصُورٍ . حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ .  
 قَالَ : دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ . وَهُوَ يَأْكُلُ ، يَوْمَ  
 عَاشُورَاءَ . فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ .  
 فَقَالَ : قَدْ كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ رَمَضَانُ . فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ ،  
 تَرَكَ . فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِرًا فَاطْعَمْ .

\* \* \*

١٢٥ - (١١٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى . أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ . وَيَحْتُنَّا عَلَيْهِ . وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ ، لَمْ يَأْمُرْنَا ، وَلَمْ يَنْهَنَا ، وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَهُ .

\* \* \*

١٢٦ - (١١٢٩) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ، خَطِيبًا بِالْمَدِينَةِ ( يَعْنِي فِي قَدَمَةِ قَدَمِهَا ) خَطَبَهُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ : أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ ؟ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ( لِهَذَا الْيَوْمِ ) : « هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ . وَلَمْ يَكُتِبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ . وَأَنَا صَائِمٌ . فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ . وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ » .

غيره . وأما قول معاوية : ( أين علماؤكم ) إلى آخره فظاهره أنه سمع من يوجبه أو يحرمه أو يكرهه فأراد إعلامه وأنه ليس بواجب ولا محرم ولا مكروه ، وخطب به في ذلك الجمع العظيم ولم ينكر عليه . قوله عن معاوية : ( سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم : هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنا صائم فمن أحب منكم أن يصوم فليصم ومن أحب منكم أن يفطر فليفطر ) هذا كله من كلام النبي ﷺ هكذا جاء مبيناً في رواية النسائي .



(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ .  
أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ  
الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا  
الْيَوْمِ : « إِنِّي صَائِمٌ . فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ » وَلَمْ يَذْكُرْ بَاقِيَ  
حَدِيثِ مَالِكٍ وَيُونُسَ .

\* \* \*

١٢٧ - (١١٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ  
أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .  
قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ . فَوَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ يَوْمَ  
عَاشُورَاءَ فَسُئِلُوا عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالُوا : هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي أَظْهَرَ اللَّهُ فِيهِ  
مُوسَى وَبَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى فِرْعَوْنَ . فَتَحْنُ نَصُومُهُ تَعْظِيمًا لَهُ . فَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ » . فَأَمَرَ بِصَوْمِهِ .  
(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ . جَمِيعًا عَنْ

---

قوله : ( فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسئلوا عن ذلك ) وفي رواية :  
( فسألهم ) . المراد بالروایتين أمر من سألهم . والحاصل من مجموع الأحاديث  
أن يوم عاشوراء كانت الجاهلية من كفار قريش وغيرهم واليهود يصومونه ،  
وجاء الإسلام بصيامه متأكداً ثم بقي صومه أخف من ذلك التأكد . والله

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .  
وَقَالَ : فَسَأَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ .

\* \* \*

١٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
أَيُّوبَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ . فَوَجَدَ الْيَهُودَ  
صِيَامًا ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ . فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا هَذَا  
الْيَوْمُ الَّذِي تَصُومُونَهُ ؟ » فَقَالُوا : هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ . أَنْجَى اللَّهُ فِيهِ  
مُوسَى وَقَوْمَهُ . وَغَرَّقَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ . فَصَامَهُ مُوسَى شُكْرًا .  
فَنَحْنُ نَصُومُهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَتَحْنُ أَحَقُّ وَأَوْلَى  
بِمُوسَى مِنْكُمْ » فَصَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .  
حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : عَنْ ابْنِ  
سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ . لَمْ يُسَمِّهِ .

\* \* \*

١٢٩ - (١١٣١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ .  
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ  
طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : كَانَ يَوْمُ

عَاشُورَاءَ يَوْمًا تُعَظَّمُهُ الْيَهُودُ ، وَتَتَّخِذُهُ عِيدًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صُومُوهُ أَنْتُمْ » .

\*\*\*

١٣٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ . حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ . أَخْبَرَنِي قَيْسٌ . فَذَكَرَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . وَزَادَ : قَالَ أَبُو أُسَامَةَ : فَحَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : كَانَ أَهْلُ خَيْبَرَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ . يَتَّخِذُونَهُ عِيدًا . وَيُلْبِسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيَّهُمْ وَشَارَتَهُمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَصُومُوهُ أَنْتُمْ » .

\*\*\*

١٣١ - (١١٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّافِذِ . جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ . سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ . فَقَالَ : مَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا ،

أَعْلَمَ . قَوْلُهُ : ( وَيُلْبِسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيَّهُمْ وَشَارَتَهُمْ ) الشارة بالشين المعجمة بلا همز ، وهى الهيئة الحسننة والجمال ، أى يلبسونهن لباسهم الحسن الجميل ، ويقال لها : الشارة والشورة بضم الشين . وأما ( الحلى ) فقال أهل اللغة : هو بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد وجمعه ( حلى ) بضم الحاء وكسرهما ، والضم أشهر وأكثر ، وقد قرئ بهما فى السبع ، وأكثرهم على

يَطْلُبُ فَضْلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ ، إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ . وَلَا شَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ . يَعْنِي رَمَضَانَ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

\* \*

الضم واللام مكسورة والياء مشددة فيهما . قوله : ( أن النبي ﷺ قدم المدينة فوجد اليهود يصومون عاشوراء ، وقالوا : إن موسى صامه ، وإنه اليوم الذي نجوا فيه من فرعون ، وغرق فرعون فصامه النبي ﷺ وأمر بصيامه وقال نحن أحق بموسى منهم ) قال المازري : خبر اليهود غير مقبول ، فيحتمل أن النبي ﷺ أوحى إليه بصدقهم فيما قالوه ، أو تواتر عنده النقل بذلك حتى حصل له العلم به . قال القاضي عياض ردًا على المازري : قد روى مسلم أن قريشًا كانت تصومه فلما قدم النبي ﷺ المدينة صامه ، فلم يحدث له بقول اليهود حكم يحتاج إلى الكلام عليه ، وإنما هي صفة حال وجواب سؤال ، فقوله : ( صامه ) ليس فيه أنه ابتداء صومه حينئذ بقولهم ، ولو كان هذا لحملناه على أنه أخبر به من أسلم من علمائهم كابن سلام وغيره ، قال القاضي : وقد قال بعضهم : يحتمل أنه ﷺ كان يصومه بمكة ثم ترك صيامه حتى علم ما عند أهل الكتاب فيه فصامه . قال القاضي : وما ذكرناه أولى بلفظ الحديث . قلت : المختار قول المازري ، ومختصر ذلك أنه ﷺ كان يصومه كما تصومه قريش في مكة ، ثم قدم المدينة فوجد اليهود يصومونه فصامه أيضًا بوحى أو تواتر أو

(٢٠) باب أى يوم يصام فى عاشوراء

١٣٢ - (١١٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ عَنْ حَاجِبِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ . قَالَ : انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِءَاءَهُ فِي زَمَزَمَ . فَقُلْتُ لَهُ : أَخْبِرْنِي عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ . فَقَالَ : إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمُحَرَّمِ فَاغْدُذْ . وَأَصْبِحْ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِمًا . قُلْتُ : هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو . حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ الْأَعْرَجِ . قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِءَاءَهُ عِنْدَ زَمَزَمَ ، عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ . بِمِثْلِ حَدِيثِ حَاجِبِ بْنِ عُمَرَ .

\* \* \*

١٣٣ - (١١٣٤) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ . حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا غُظْفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّي يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

---

اجتهاد لا بمجرد أخبار آحادهم . والله أعلم . قوله : ( عن ابن عباس أن يوم عاشوراء هو تاسع المحرم وأن النبي ﷺ كان يصوم التاسع ) وفى الرواية

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : حِينَ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهُ يَوْمٌ تُعْظَمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ » .

قَالَ : فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ ، حَتَّى تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

الأخرى ( عن ابن عباس أن النبي ﷺ صام يوم عاشوراء فقالوا : يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى ، فقال رسول الله ﷺ : فإذا كان العام المقبل إن شاء الله تعالى صمنا اليوم التاسع ، قال : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ ) هذا تصريح من ابن عباس بأن مذهبه أن عاشوراء هو اليوم التاسع من المحرم ، ويتأوله على أنه مأخوذ من إظماء الإبل ، فإن العرب تسمى اليوم الخامس من أيام الورد ربعا وكذا باقي الأيام على هذه النسبة فيكون التاسع عشرا ، وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم. وممن قال ذلك سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وخلائق. وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ ، وأما تقدير أخذه من الإظماء فبعيد ، ثم إن حديث ابن عباس الثاني يرد عليه ؛ لأنه قال إن النبي ﷺ كان يصوم عاشوراء فذكروا أن اليهود والنصارى تصومه فقال إنه في العام المقبل يصوم التاسع ، وهذا تصريح بأن الذي كان يصومه ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر. قال الشافعي وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق ، وآخرون : يستحب صوم التاسع والعاشر جميعاً ؛ لأن النبي ﷺ صام العاشر ونوى صيام التاسع ، وقد سبق في صحيح مسلم في كتاب الصلاة من رواية أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم » . قال بعض العلماء : ولعل السبب في صوم التاسع مع العاشر أن

١٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ .  
 قَالَا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ ،  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ . ( لَعَلَّهُ قَالَ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَنْ يَبْقِيَتْ إِلَيَّ  
 قَابِلٌ لِأَصُومَنَّ النَّاسِ » .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : قَالَ : يَعْنِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ .

\* \* \*

(٢١) باب من أكل في عاشوراء فليکف بقية يومه

١٣٥ - (١١٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا حَاتِمٌ ( يَعْنِي  
 ابْنَ إِسْمَاعِيلَ ) عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَاعِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ  
 يَوْمَ عَاشُورَاءَ . فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤْذَنَ فِي النَّاسِ : « مَنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ ،  
 فَلْيَصُمْ . وَمَنْ كَانَ أَكَلَ ، فَلْيَتِمَّ صِيَامَهُ إِلَى اللَّيْلِ » .

\* \* \*

١٣٦ - (١١٣٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ . حَدَّثَنَا  
 بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ بْنِ لَاحِقٍ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ عَنِ الرَّيِّعِ

لا يتشبه باليهود في أفراد العاشر. وفي الحديث إشارة إلى هذا ، وقيل : للاحتياط  
 في تحصيل عاشوراء. والأول أولى . والله أعلم . قوله : ( من كان لم يصم  
 فليصم ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل ) وفي رواية : ( من كان أصبح

بِنْتُ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ . قَالَتْ : أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ ، الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ : « مَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِمًا ، فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ . وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطِرًا ، فَلْيَتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ » .

فَكُنَّا ، بَعْدَ ذَلِكَ ، نَصُومُهُ . وَنُصُومُ صِبْيَانِنَا الصَّغَارِ مِنْهُمْ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَنَذْهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ . فَتَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ . فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ ، أُعْطِينَاهَا إِيَّاهُ عِنْدَ الْإِفْطَارِ .

صائماً فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه . معنى الروایتين : أن من كان نوى الصوم فليتم صومه ، ومن كان لم ينو الصوم ولم يأكل أو أكل فليمسك بقية يومه حرمة لليوم ، كما لو أصبح يوم الشك مفطراً ثم ثبت أنه من رمضان يجب إمساك بقية يومه حرمة لليوم . واحتج أبو حنيفة بهذا الحديث لمذهبه أن صوم رمضان وغيره من الفرض يجوز نيته في النهار ولا يشترط تبيته ، قال : لأنهم نوا في النهار وأجزأهم . قال الجمهور : لا يجوز رمضان ولا غيره من الصوم الواجب إلا بنية من الليل ، وأجابوا عن هذا الحديث بأن المراد إمساك بقية النهار لا حقيقة الصوم ، والدليل على هذا أنهم أكلوا ثم أمروا بالإتمام . وقد وافق أبو حنيفة وغيره على أن شرط أجزاء النية في النهار في الفرض والنفل أن لا يتقدما مفسدا للصوم من أكل أو غيره . وجواب آخر : أن صوم عاشوراء لم يكن واجباً عند الجمهور كما سبق في أول الباب ، وإنما كان سنة متأكدة . وجواب ثالث : أنه ليس فيه أنه يجزيهم ولا يقضونه ، بل لعلمهم قضوه ، وقد جاء في سنن أبي داود في هذا الحديث : « فأتوا بقية يوم واقضوه » . قوله : ( اللعبة من العهن ) هو الصوف مطلقاً ، وقيل : الصوف المصبوغ . قوله : ( فنجعل لهم اللعبة من العهن فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه إياه عند الإفطار ) هكذا هو في جميع النسخ ( عند الإفطار ) قال



١٣٧ - (...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ  
الْعَطَّارُ عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ . قَالَ : سَأَلْتُ الرَّبِيعَ بْنَ مَعُوذٍ عَنْ  
صَوْمِ عَاشُورَاءَ ؟ قَالَتْ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُسُلَهُ فِي قُرَى  
الْأَنْصَارِ . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بَشْرٍ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَنَصْنَعُ لَهُمُ  
اللُّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ . فَتَذْهَبُ بِهِ مَعَنَا . فَإِذَا سَأَلُونَا الطَّعَامَ ، أُعْطِينَاهُمْ  
اللُّعْبَةَ تُلْهِهِمْ . حَتَّى يُتِمُّوا صَوْمَهُمْ .

\* \* \*

(٢٢) باب النہی عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى

١٣٨ - (١١٣٧) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى  
مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ :

القاضى : فيه محذوف وصوابه : ( حتى يكون عند الإفطار ) فهذا يتم الكلام ،  
وكذا وقع في البخارى من رواية مسدد ، وهو معنى ما ذكره مسلم في الرواية  
الأخرى : ( فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتموا صومهم ) .  
وفي هذا الحديث تمرين الصبيان على الطاعات ، وتعويدهم العبادات ، ولكنهم  
ليسوا مكلفين . قال القاضى : وقد روى عن عروة أنهم متى أطاقوا الصوم  
وجب عليهم ، وهذا غلط مردود بالحديث الصحيح : « رفع القلم عن ثلاثة  
عن الصبي حتى يحتلم » وفي رواية : « يبلغ » . والله أعلم .

باب تحريم صوم يومى العيدين

فيه : ( عن عمر بن الخطاب وأبى هريرة وأبى سعيد رضى الله عنهم أن

شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَجَاءَ فَصَلَّى .  
ثُمَّ انْصَرَفَ فَخَطَبَ النَّاسَ . فَقَالَ : إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ . نَهَى  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا : يَوْمَ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْآخِرُ  
يَوْمَ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ .

\* \* \*

١٣٩ - (١١٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى  
مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ  
يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ .

\* \* \*

١٤٠ - (٨٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ

رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ) ، وعن ابن عمر  
نحوه . وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال ، سواء  
صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ، ولو نذر صومهما متعمداً  
لعينهما قال الشافعي والجمهور : لا ينعقد نذره ، ولا يلزمه قضاؤهما . وقال  
أبو حنيفة : ينعقد ، ويلزمه قضاؤهما ، قال : فإن صامهما أجزأه وخالف الناس  
كلهم في ذلك . قوله : ( شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فجاء فصلى ثم  
انصرف فخطب الناس فقال : إن هذين يومان نهى رسول الله ﷺ عن  
صيامهما ) فيه تقديم صلاة العيد على خطبته ، وقد سبق بيانه واضحاً في بابه .  
وفيه تعليم الإمام في خطبته ما يتعلق بذلك العيد من أحكام الشرع من مأمور  
به ومنهى عنه . قوله : ( يوم فطركم ) أى أحدهما يوم فطركم . قوله : ( جاء

عَبْدُ الْمَلِكِ ( وَهُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ ) عَنْ قَزَعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا فَأَعْجَبَنِي . فَقُلْتُ لَهُ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « لَا يَصْلُحُ الصِّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ ، مِنْ رَمَضَانَ » .

\* \* \*

١٤١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ .

\* \* \*

١٤٢ - (١١٣٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ . قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا . فَوَافَقَ يَوْمَ الْأَضْحَى أَوْ الْفِطْرِ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِوَفَاءِ النَّذْرِ . وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ .

رجل إلى ابن عمر فقال : إني نذرت أن أصوم يوماً فوافق يوم أضحى أو فطر فقال ابن عمر : أمر الله بوفاء النذر ، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم هذا اليوم ) معناه : أن ابن عمر توقف عن الجرم بجوابه لتعارض الأدلة عنده . وقد اختلف العلماء فيمن نذر صوم العيد معيناً كما قدمناه قريباً . وأما هذا الذي

١٤٣ - (١١٤٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ . أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمَيْنِ : يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى .

\* \* \*

### (٢٣) باب تحريم صوم أيام التشريق

١٤٤ - (١١٤١) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ ، عَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرْبٍ » .

\* \* \*

نذر صوم يوم الاثنين مثلاً فوافق يوم العيد فلا يجوز له صوم العيد بالإجماع ، وهل يلزمه قضاؤه ؟ فيه خلاف للعلماء ، وفيه للشافعي قولان أصحهما : لا يجب قضاؤه ؛ لأن لفظه لم يتناول القضاء ، وإنما يجب قضاء الفرائض بأمر جديد على المختار عند الأصوليين ، وكذلك لو صادف أيام التشريق لا يجب قضاؤه في الأصح . والله أعلم . ويحتمل أن ابن عمر عرض له بأن الاحتياط لك القضاء لتجمع بين أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ .

### باب تحريم صوم أيام التشريق

وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل

قوله ﷺ : ( أيام التشريق أيام أكل وشرب ) وفي رواية : ( وذكر لله عز

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ( يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ ) عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ .. حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ ، عَنْ نُبَيْشَةَ . قَالَ خَالِدٌ : فَلَقِيتُ أَبَا الْمَلِيحِ . فَسَأَلْتُهُ . فَحَدَّثَنِي بِهِ . فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ . وَزَادَ فِيهِ : « وَذَكَرَ لِلَّهِ » .

\* \* \*

١٤٥ - (١١٤٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ . حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

( وجل ) وفي رواية : ( أيام منى ) وفيه دليل لمن قال : لا يصح صومها بحال ، وهو أظهر القولين في مذهب الشافعي ، وبه قال أبو حنيفة ، وابن المنذر ، وغيرهما . وقال جماعة من العلماء : يجوز صيامها لكل أحد تطوعاً وغيره ، حكاه ابن المنذر عن الزبير بن العوام ، وابن عمر ، وابن سيرين . وقال مالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، والشافعي في أحد قوليهِ : يجوز صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدى ، ولا يجوز لغيره . واحتج هؤلاء بحديث البخاري في صحيحه عن ابن عمر وعائشة قالا : لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى . وأيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر ، سميت بذلك لتشريق الناس لحوم الأضاحي فيها ، وهو تقديدها ونشرها في الشمس . وفي الحديث استحباب الإكثار من الذكر في هذه الأيام من التكبير وغيره . قوله : ( عن نبيشة الهذلي ) هو بضم النون وفتح الباء الموحدة وبالشين المعجمة ، وهو نبيشة بن عمرو بن عوف بن سلمة .

بَعَثَهُ وَ أَوْسَ بْنَ الْحَدَّثَانِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ . فَنَادَى : « أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ  
الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ . وَأَيَّامٌ مِنِّي أَكَلٍ وَشَرْبٍ » .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ  
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو . حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .  
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَنَادَى .

\* \* \*

#### (٢٤) باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا

١٤٦ - (١١٤٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ  
عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ ؛ سَأَلْتُ  
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ : أَنَّهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . وَرَبُّ هَذَا  
الْبَيْتِ !

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا

#### باب كراهة إفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عاداته

قوله : سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت : أنهى رسول الله ﷺ  
عن صيام يوم الجمعة ؟ فقال : نعم ورب هذا البيت . وفي رواية أبي هريرة

ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ شَيْبَةَ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ ؛ أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . بِمِثْلِهِ . عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

\* \* \*

١٤٧ - (١١٤٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ » .

\* \* \*

١٤٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ (يَعْنِي الْجُعْفَى) عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تَخْتَصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي . وَلَا تَخُصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ » .

( قال : قال رسول الله ﷺ : لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده ) وفي رواية ( لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم ) هكذا وقع في الأصول ( تختصوا ليلة الجمعة - ولا تختصوا يوم

الجمعة ) بإثبات تاء في الأول بين الخاء والصاد ، وبحذفها في الثاني ، وهما صحيحان . وفي هذه الأحاديث الدلالة الظاهرة لقول جمهور أصحاب الشافعي وموافقيهم أنه يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق عادة له ، فإن وصله بيوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن نذر أن يصوم يوم شفاء مريضه أبداً فوافق يوم الجمعة لم يكره لهذه الأحاديث . وأما قول مالك في الموطأ : لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن به يقتدى نهى عن صيام يوم الجمعة ، وصيامه حسن ، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه ، وأراه كان يتحراه ، فهذا الذي قاله هو الذي رآه ، وقد رأى غيره خلاف ما رأى هو ، والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره . وقد ثبت النهى عن صوم يوم الجمعة ، فيتعين القول به ، ومالك معذور فإنه لم يبلغه . قال الداودي من أصحاب مالك : لم يبلغ مالكا هذا الحديث ، ولو بلغه لم يخالفه . قال العلماء : والحكمة في النهى عنه أن يوم الجمعة يوم دعاء وذكر وعبادة من الغسل والتبكير إلى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة وإكثار الذكر بعدها لقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ وغير ذلك من العبادات في يومها ، فاستحب الفطر فيه فيكون أعون له على هذه الوظائف وأدائها بنشاط وانشراح لها والتذاذ بها من غير ملل ولا سآمة ، وهو نظير الحاج يوم عرفة بعرفة ، فإن السنة له الفطر كما سبق تقريره لهذه الحكمة . فإن قيل : لو كان كذلك لم يزل النهى والكراهة بصوم قبله أو بعده لبقاء المعنى ، فالجواب : أنه يحصل له بفضيلة الصوم الذي قبله أو بعده ما يجبر ما قد يحصل من فتور أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه . فهذا هو المعتمد في الحكمة في النهى عن إفراد صوم الجمعة وقيل : سببه خوف المبالغة في تعظيمه بحيث يفتن به كما افتتن قوم بالسبت ، وهذا ضعيف منتقض بصلاة الجمعة وغيرها مما هو مشهور من وظائف يوم الجمعة وتعظيمه . وقيل : سبب



(٢٥) باب بيان نسخ قوله تعالى : وعلى الذين يطيقونه فدية ، بقوله : فمن شهد

منكم الشهر فليصمه

١٤٩ - (١١٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا بَكْرٌ (يَعْنِي

ابْنَ مُضَرَ) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى  
سَلَمَةَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَاعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ  
هَذِهِ الْآيَةُ : وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ  
[ ٢ / البقرة / الآية ١٨٤ ] كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ . حَتَّى  
نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَتَسَخَّتْهَا .

النهى لئلا يعتقد وجوبه ، وهذا ضعيف منتقض بيوم الاثنين فإنه يندب صومه  
ولا يلتفت إلى هذا الاحتمال البعيد ، ويوم عرفة ويوم عاشوراء وغير ذلك ،  
فالصواب ما قدمنا . والله أعلم . وفي هذا الحديث النهى الصريح عن تخصيص  
ليلة الجمعة بصلاة من بين الليالي ، ويومها بصوم كما تقدم ، وهذا متفق على  
كراهيته ، واحتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبتدعة التي تسمى الرغائب  
- قاتل الله واضعها ومخترعها - فإنها بدعة منكرة من البدع التي هي ضلالة  
وجاهالة ، وفيها منكرات ظاهرة ، وقد صنف جماعة من الأئمة مصنفات نفيسة  
في تفكيحها وتضليل مصلحيها ومبتدعيها ، ودلائل قبحها وبطلانها وتضلل  
فاعلها أكثر من أن تحصر . والله أعلم .

باب بيان نسخ قول الله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين

قوله : ( عن سلمة لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام  
مسكين كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها )

١٥٠ - (...) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ . أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا فِي رَمَضَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مَنْ شَاءَ صَامَ . وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ فَافْتَدَى بِطَعَامِ مِسْكِينٍ . حَتَّى أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ [ ٢ / البقرة / الآية ١٨٥ ] .

وفي رواية : ( قال : كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) قال القاضي عياض : اختلف السلف في الأولى هل هي محكمة أو مخصوصة أو منسوخة كلها أو بعضها ؟ فقال الجمهور : منسوخة كقول سلمة ، ثم اختلفوا : هل بقي منها ما لم ينسخ ؟ فروى عن ابن عمر والجمهور أن حكم الإطعام باق على من لم يطق الصوم لكبر ، وقال جماعة من السلف ، ومالك ، وأبو ثور ، وداود : جميع الإطعام منسوخ ، وليس على الكبير إذا لم يطق الصوم إطعام . واستحبه له مالك ، وقال قتادة : كانت الرخصة لكبير يقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فيمن لا يطيق . وقال ابن عباس وغيره : نزلت في الكبير والمريض اللذين لا يقدران على الصوم ، فهي عنده محكمة ، لكن المريض يقضى إذا برئ . وأكثر العلماء على أنه لا إطعام على المريض . وقال زيد بن أسلم ، والزهرى ، ومالك : هي محكمة ونزلت في المريض يفطر ثم يبرأ ولا يقضى حتى يدخل رمضان آخر ، فيلزمه صومه ثم يقضى بعده ما أفطر ويطعم عن كل يوم مداً من حنطة ، فأما من اتصل مرضه بربضان الثاني فليس عليه إطعام ، بل عليه القضاء فقط . وقال الحسن البصرى وغيره : والضمير في ﴿ يطيقونه ﴾ عائد على الإطعام لا على الصوم ثم نسخ ذلك ، فهي

## باب قضاء رمضان في شعبان

١٥١ - (١١٤٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا اسْتَطِيعَ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ . الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَذَلِكَ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

\* \* \*

عنده عامة . ثم جمهور العلماء على أن الإطعام عن كل يوم مد ، وقال أبو حنيفة مدان ، ووافقه صاحبه ، وقال أشهب المالكي : مد وثلاث لغير أهل المدينة . ثم جمهور العلماء أن المرض المبيح للفطر هو ما يشق معه الصوم ، وأباحه بعضهم لكل مريض . هذا آخر كلام القاضى .

باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجيء رمضان آخر لمن أفطر بعذر  
كمريض وسفر وحيض ونحو ذلك

قوله عن عائشة رضى الله عنها قالت : ( كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله ﷺ أو برسول الله )

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .  
أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .  
وَقَالَ : فَظَنَنْتُ أَنَّ ذَلِكَ لِمَكَانِهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ . يَحْيَى يَقُولُهُ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . ح  
وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى ، بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ : الشُّغْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

\* \* \*

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ . حَدَّثَنَا  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورِدِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ ،  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَتْ إِحْدَانَا لَتَفْطِرُ فِي  
زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَمَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ ، حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ .

وفي رواية : ( قالت : إِنْ كَانَتْ إِحْدَانَا لَتَفْطِرُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا تَقْدِرُ  
عَلَى أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ ) هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخِ :  
( الشُّغْلُ ) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مَرْفُوعٌ ، أَيْ يَمْنَعُنِي الشُّغْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَعْنِي  
بِالشُّغْلِ وَبِقَوْلِهَا فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي : ( فَمَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْضِيَهُ ) أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ  
مِنْهُنَّ كَانَتْ مَهِيئَةً نَفْسُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَتَرَصِّدَةً لِاسْتِمْتَاعِهِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِهَا  
إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ ، وَلَا تَتَدْرَى مَتَى يَرِيدُهُ ، وَلَمْ تَسْتَأْذِنْهُ فِي الصَّوْمِ مَخَافَةَ أَنْ يَأْذَنَ

وقد يكون له حاجة فيها فتفتوها عليه ، وهذا من الأدب . وقد اتفق العلماء على أن المرأة لا يحل لها صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه لحديث أبى هريرة السابق فى صحيح مسلم فى كتاب الزكاة ، وإنما كانت تصومه فى شعبان ؛ لأن النبى ﷺ كان يصوم معظم شعبان فلا حاجة له فيهن حينئذ فى النهار ، ولأنه إذا جاء شعبان يضيق قضاء رمضان فإنه لا يجوز تأخير عنه . ومذهب مالك ، وأبى حنيفة ، والشافعى ، وأحمد ، وجماهير السلف والخلف : أن قضاء رمضان فى حق من أفطر بعذر كحيض وسفر يجب على التراخى ، ولا يشترط المبادرة به فى أول الإمكان ، لكن قالوا : لا يجوز تأخير عن شعبان الآتى ؛ لأنه يؤخره حينئذ إلى زمان لا يقبله وهو رمضان الآتى ، فصار كمن أخره إلى الموت . وقال داود : تجب المبادرة به فى أول يوم بعد العيد من شوال ، وحديث عائشة هذا يرد عليه . قال الجمهور : ويستحب المبادرة به للاحتياط فيه ، فإن أخره فالصحيح عند المحققين من الفقهاء وأهل الأصول أنه يجب العزم على فعله ، وكذلك القول فى جميع الواجب الموسع إنما يجوز تأخير به بشرط العزم على فعله ، حتى لو أخره بلا عزم عصى ، وقيل : لا يشترط العزم . وأجمعوا أنه لو مات قبل خروج شعبان لزمه الفدية فى تركه عن كل يوم مد من طعام ، هذا إذا كان تمكن من القضاء فلم يقض ، فأما من أفطر فى رمضان بعذر ثم اتصل عجزه فلم يتمكن من الصوم حتى مات فلا صوم عليه ، ولا يطعم عنه ولا يصام عنه . ومن أراد قضاء صوم رمضان ندب مرتباً متوالياً ، فلو قضاها غير مرتب أو مفرقاً جاز عندنا وعند الجمهور ؛ لأن اسم الصوم يقع على الجميع . وقال جماعة من الصحابة والتابعين وأهل الظاهر : يجب تتابعه كما يجب الأداء .

## باب قضاء الصيام عن الميت

١٥٣ - (١١٤٧) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْثَلِيُّ ،  
وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى . قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ  
الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ  
الزُّبَيْرِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ قَالَ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » .

\* \* \*

١٥٤ - (١١٤٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا  
عِيسَى بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي النَّظِيرِ ، عَنْ  
سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ . فَقَالَ :  
« أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ ، أَكُنْتَ تَقْضِيهِ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ .  
قَالَ : « فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » .

\* \* \*

## باب قضاء الصوم عن الميت

قوله ﷺ : ( من مات وعليه صيام صام عنه وليه ) وفي رواية ابن عباس  
( أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت : إن أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ  
فَقَالَ : أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتَ تَقْضِيهِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : فَدَيْنُ اللَّهِ  
أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ ) وفي رواية عن ابن عباس : ( جاء رجل .... وذكر نحوه ) .

١٥٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْوَكَيْعِيُّ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ . أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا ؟ فَقَالَ : « لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » . قَالَ سُلَيْمَانُ : فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ جَمِيعًا . وَنَحْنُ جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ . فَقَالَا : سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ . حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ . حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ وَالْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .

\* \* \*

١٥٦ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . جَمِيعًا عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ عَدِيٍّ . قَالَ عَبْدُ : حَدَّثَنِي زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ . أَخْبَرَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ . حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللّٰهِ ! إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذِرٌ .  
 أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ ،  
 أَكَانَ يُودَى ذَلِكَ عَنْهَا ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : « فَصُومِي عَنْ  
 أُمِّكَ » .

\* \* \*

١٥٧ - (١١٤٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ . حَدَّثَنَا  
 عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ . فَقَالَتْ : إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي  
 بِجَارِيَةٍ . وَإِنَّهَا مَاتَتْ . قَالَ : فَقَالَ : « وَجَبَ أَجْرُكِ . وَرَدَّهَا  
 عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ » قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللّٰهِ ! إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ .  
 أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « صُومِي عَنْهَا » قَالَتْ : إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ .  
 أَفَأَحُجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : « حُجِّي عَنْهَا » .

\* \* \*

١٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ،  
 عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ  
 حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : صَوْمٌ شَهْرَيْنِ .

\* \* \*



(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا  
الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ . قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ . وَقَالَ :  
صَوْمُ شَهْرٍ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : صَوْمُ شَهْرَيْنِ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ . حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ يُونُسَ .  
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْمَكِّيِّ ،  
عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : أَتَتْ امْرَأَةٌ  
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ . وَقَالَ : صَوْمُ شَهْرٍ .

\* \* \*

وفي رواية أنها قالت : ( إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها ؟ قال :  
أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها ؟ قالت : نعم ،  
قال : فصومي عن أمك ) وفي حديث بريدة : ( قال : بينا أنا جالس عند  
رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت : إني تصدقت على أمي بجمارية وإنها ماتت  
فقال : وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت : يا رسول الله إنه كان عليها  
صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها ، قالت : إنها لم تحج قط أفأحج  
عنها ؟ قال : حجي عنها ) وفي رواية : ( صوم شهرين ) . اختلف العلماء فيمن

.....

مات وعليه صوم واجب من رمضان أو قضاء أو نذر أو غيره هل يقضى عنه ؟ وللشافعي في المسألة قولان مشهوران أشهرهما : لا يصام عنه ، ولا يصح عن ميت صوم أصلاً . والثاني : يستحب لوليه أن يصوم عنه ، ويصح صومه عنه ويرأ به الميت ، ولا يحتاج إلى إطعام عنه . وهذا القول هو الصحيح المختار الذي نعتقده ، وهو الذي صححه محققو أصحابنا الجامعون بين الفقه والحديث لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة . وأما الحديث الوارد : « من مات وعليه صيام أطعم عنه » فليس بثابت ، ولو ثبت أمكن الجمع بينه وبين هذه الأحاديث بأن يحمل على جواز الأمرين ، فإن من يقول بالصيام يجوز عنده الإطعام ، فثبت أن الصواب المتعين تجويز الصيام وتجويز الإطعام والولى خير بينهما . والمراد بالولى القريب سواء كان عصبه أو وارثاً أو غيرهما ، وقيل : المراد الوارث ، وقيل : العصبه ، والصحيح الأول . ولو صام عنه أجنبى إن كان بإذن الولى صح وإلا فلا في الأصح . ولا يجب على الولى الصوم عنه لكن يستحب .

هذا تلخيص مذهبنا في المسألة ، ومن قال به من السلف طاوس ، والحسن البصرى ، والزهرى ، وقتادة ، وأبو ثور ، وبه قال الليث ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد في صوم النذر دون رمضان وغيره . وذهب الجمهور إلى أنه لا يصام عن ميت لا نذر ولا غيره ، حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعائشة ، ورواية عن الحسن والزهرى ، وبه قال مالك وأبو حنيفة . قال القاضى عياض وغيره : هو قول جمهور العلماء ، وتأولوا الحديث على أنه يطعم عنه ولية ، وهذا تأويل ضعيف ، بل باطل ، وأى ضرورة إليه وأى مانع يمنع من العمل بظاهره مع تظاهر الأحاديث ، مع عدم المعارض لها ؟ قال القاضى وأصحابنا : وأجمعوا على أنه لا يصلى عنه صلاة فائتة ، وعلى أنه لا يصام عن أحد في حياته ، وإنما الخلاف في الميت . والله أعلم . وأما قول ابن عباس أن السائل : ( رجل ) ، وفي رواية : ( امرأة ) ، وفي رواية : ( صوم شهر ) ، وفي رواية

( صوم شهرين ) فلا تعارض بينهما ، فسأل تارة رجل ، وتارة امرأة ، وتارة عن شهر ، وتارة عن شهرين . وفي هذه الأحاديث جواز صوم الولي عن الميت كما ذكرنا ، وجواز سماع كلام المرأة الأجنبية في الاستفتاء ونحوه من مواضع الحاجة ، وصحة القياس لقوله ﷺ : ( فدين الله أحق بالقضاء ) . وفيها قضاء الدين عن الميت ، وقد أجمعت الأمة عليه ، ولا فرق بين أن يقضيه عنه وارث أو غيره فيبرأ به بلا خلاف . وفيه دليل لمن يقول : إذا مات وعليه دين لله تعالى ودين لآدمي وضاق ماله قدم دين الله تعالى ؛ لقوله ﷺ : ( فدين الله أحق بالقضاء ) . وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال للشافعي أصحها : تقديم دين الله تعالى لما ذكرناه . والثاني : تقديم دين الآدمي ؛ لأنه مبني على الشح والمضايقة . والثالث : هما سواء فيقسم بينهما . وفيه أنه يستحب للمفتي أن ينه على وجه الدليل إذا كان مختصراً واضحاً ، وبالسائل إليه حاجة ، أو يترتب عليه مصلحة ؛ لأنه ﷺ قاس على دين الآدمي تنبيهاً على وجه الدليل . وفيه أن من تصدق بشيء ثم ورثه لم يكره له أخذه والتصرف فيه ، بخلاف ما إذا أراد شراءه فإنه يكرهه لحديث فرس عمر رضي الله عنه . فيه دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي والجمهور أن النيابة في الحج جائزة عن الميت والعاجز المأْيوس من برئه . واعتذر القاضي عياض عن مخالفة مذهبهم لهذه الأحاديث في الصوم عن الميت والحج عنه بأنه مضطرب ، وهذا عذر باطل ، وليس في الحديث اضطراب ، وإنما فيه اختلاف جمعنا بينه كما سبق ، ويكفي في صحته احتجاج مسلم به في صحيحه . والله أعلم . قوله : ( عن مسلم البطين ) هو بفتح الباء وكسر الطاء .

## باب (٢٨) باب الصائم يدعى لطعام فليقل : إني صائم

١٥٩ - (١١٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ . عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : رِوَايَةٌ . وَقَالَ عَمْرُو : يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ) . وَقَالَ زُهَيْرُ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ) قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ ، وَهُوَ صَائِمٌ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » .

\* \*

## باب (٢٩) حفظ اللسان للصائم

١٦٠ - (١١٥١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . رِوَايَةٌ . قَالَ : « إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ يَوْمًا صَائِمًا ، فَلَا يَرِفُثُ وَلَا يَجْهَلُ . فَإِنْ امْرُؤٌ شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ . إِنِّي صَائِمٌ » .

باب نذب الصائم إذا دعى إلى طعام ولم يرد الإفطار أو شتم أو قوتل أن يقول: إني صائم وأنه ينزه صومه عن الرفث والجهل ونحوه

فيه قوله ﷺ : ( إذا دعى أحدكم إلى طعام وهو صائم فليقل إني صائم ) وفي رواية : ( إذا أصبح أحدكم يوماً صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ شاتمه أو قاتله فليقل إني صائم . إني صائم ) قوله ﷺ فيما إذا دعى وهو صائم :

( فليقل إني صائم : محمول على أنه يقول له اعتذاراً له وإعلاماً بحاله ، فإن سمح له ولم يطالبه بالحضور سقط عنه الحضور ، وإن لم يسمح وطالبه بالحضور ، لزمه الحضور وليس الصوم عذراً في إجابة الدعوة ، ولكن إذا حضر لا يلزمه الأكل ويكون الصوم عذراً في ترك الأكل ، بخلاف المفطر فإنه يلزمه الأكل على أصح الوجهين عندنا كما سيأتى واضحاً إن شاء الله تعالى في بابه . والفرق بين الصائم والمفطر منصوص عليه في الحديث الصحيح كما هو معروف في موضعه . وأما الأفضل للصائم فقال أصحابنا : إن كان يشق على صاحب الطعام صومه استحب له الفطر وإلا فلا ، هذا إذا كان صوم تطوع ، فإن كان صوماً واجباً حرم الفطر . وفي هذا الحديث أنه لا بأس بإظهار نوافل العبادة من الصوم والصلاة وغيرهما إذا دعت إليه حاجة ، والمستحب إخفاؤها إذا لم تكن حاجة . وفيه الإشارة إلى حسن المعاشرة ، وإصلاح ذات البين ، وتأليف القلوب ، وحسن الاعتذار عند سببه . وأما الحديث الثاني ففيه نهى الصائم عن الرفث وهو السخف وفاحش الكلام ، يقال : ( رَفَثَ ) بفتح الفاء ( يَرُفُثُ ) بضمها وكسرهما ، و ( رَفَثَ ) بكسرهما ( يَرُفُثُ ) بفتحها ( رَفَثًا ) بسكون الفاء في المصدر ، و ( رَفَثًا ) بفتحها في الاسم ، ويقال : ( أَرَفَثَ ) رباعى ، حكاه القاضى . والجهل قريب من الرفث ، وهو خلاف الحكمة وخلاف الصواب ، من القول والفعل . قوله ﷺ : ( فإن امرؤ شاتمته أو قاتله ) معناه : شتمه متعرضاً لمشاتمته ، ومعنى قاتله : نازعه ودافعه . وقوله ﷺ : ( فليقل إني صائم إني صائم ) هكذا هو مرتين ، واختلفوا في معناه فقيل : يقوله بلسانه جهراً يسمعه الشاتم والمقاتل فينزجر غالباً ، وقيل : لا يقوله بلسانه بل يحدث به نفسه لينعها من مشاتمته ومقاتلته ومقابلته . ويحرص صومه عن المكدرات ولو جمع بين الأمرين كان حسناً . واعلم أن نهى الصائم عن الرفث والجهل والمخاصمة والمشاتمة ليس مختصاً به بل كل أحد مثله في أصل النهى عن ذلك

## باب فضل الصيام

١٦١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ . أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ . هُوَ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ . فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ! لَخُلْفَةٌ فَمَنْ الصَّائِمُ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ ، مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » .

لكن الصائم أكد . والله أعلم .

## باب فضل الصيام

قوله ﷺ : ( قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به ) اختلف العلماء في معناه مع كون جميع الطاعات لله تعالى فقليل : سبب إضافته إلى الله تعالى أنه لم يعبد أحد غير الله تعالى به ، فلم يعظم الكفار في عصر من الأعصار معبوداً لهم بالصيام ، وإن كانوا يعظمونه بصورة الصلاة والسجود والصدقة والذكر وغير ذلك . وقيل : لأن الصوم بعيد من الرياء الخفائه ، بخلاف الصلاة والحج والغزو والصدقة وغيرها من العبادات الظاهرة . وقيل : لأنه ليس للصائم ونفسه فيه حظ ، قاله الخطابي ، قال : وقيل إن الاستغناء عن الطعام من صفات الله تعالى فتقرب الصائم بما يتعلق بهذه الصفة ، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء . وقيل : معناه أنا المنفرد بعلم مقدار ثوابه أو تضعيف حسناته ، وغيره من العبادات أظهر سبحانه بعض مخلوقاته على مقدار ثوابها . وقيل هي إضافة تشريف كقوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ ﴾ مع أن العالم كله لله تعالى . وفي هذا الحديث بيان عظم فضل الصوم والحث إليه

وقوله تعالى : ( وأنا أجزي به ) بيان لعظم فضله وكثرة ثوابه ؛ لأن الكريم إذا أخبر بأنه يتولى بنفسه الجزاء اقتضى عظم قدر الجزاء وسعة العطاء . قوله ﷺ : ( لخلفة فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة ) وفي رواية : ( لخلف ) هو بضم الخاء فيهما ، وهو تغير رائحة الفم . هذا هو الصواب فيه بضم الخاء كما ذكرناه ، وهو الذى ذكره الخطاى وغيره من أهل الغريب ، وهو المعروف فى كتب اللغة . وقال القاضى : الرواية الصحيحة بضم الخاء ، قال : وكثير من الشيوخ يرويه بفتحها ، قال الخطاى : وهو خطأ قال القاضى : وحكى عن الفارسي فيه الفتح والضم ، وقال : أهل المشرق يقولونه بالوجهين ، والصواب الضم . ويقال : ( خلف فوه ) بفتح الخاء واللام ، ( يخلف ) بضم اللام ، ور ( أخلف يخلف ) إذا تغير . وأما معنى الحديث فقال القاضى : قال المازرى : هذا مجاز واستعارة ؛ لأن استطابة بعض الروائح من صفات الحيوان الذى له طبائع تميل إلى شئ فتستطيعه وتنفر من شئ فتستقذره ، والله تعالى متقدس عن ذلك ، لكن جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة منا ، فاستعير ذلك فى الصوم لتقريبه من الله تعالى . قال القاضى : وقيل : يجازيه الله تعالى به فى الآخرة ، فتكون نكهته أطيب من ريح المسك ، كما أن دم الشهيد يكون ريحه ريح المسك . وقيل : يحصل لصاحبه من الثواب أكثر ممن يحصل لصاحب المسك . وقيل : رائحته عند ملائكة الله تعالى أطيب من رائحة المسك عندنا ، وإن كانت رائحة الخلف عندنا خلافة . والأصح ما قاله الداودى من المغاربة ، وقاله من قال من أصحابنا : إن الخلف أكثر ثواباً من المسك ، حيث ندب إليه فى الجمع والأعياد ومجالس الحديث والذكر وسائر مجامع الخير . واحتج أصحابنا بهذا الحديث على كراهة السواك للصائم بعد الزوال ؛ لأنه يزيل الخلف الذى هذه صفته وفضيلته ، وإن كان السواك فيه فضل أيضاً لأن فضيلة الخلف أعظم ، وقالوا : كما أن دم الشهداء

١٦٢ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ ( وَهُوَ الْحَزَامِيُّ ) عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الصَّيَّامُ جُنَّةٌ » .

\* \* \*

١٦٣ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ الزِّيَّاتِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ . فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ . وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ . فَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ ، فَلَا يَرْفُثْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْخَبْ . فَإِنْ سَاءَ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي أَمْرُؤُ صَائِمٌ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ! لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ

مشهود له بالطيب ويترك له غسل الشهيد ، مع أن غسل الميت واجب ، فإذا ترك الواجب للمحافظة على بقاء الدم المشهود له بالطيب فترك السواك الذي ليس هو واجباً للمحافظة على بقاء الخلوف المشهود له بذلك أولى . والله أعلم . قوله ﷺ : ( الصيام جنة ) هو بضم الجيم ، ومعناه سترة ومانع من الرفث والآثام ، ومانع أيضاً من النار ، ومنه ( المجن ) وهو الترس ، ومنه ( الجن ) لاستئثارهم . قوله ﷺ : ( فلا يرفث يومئذ ولا يسخب ) هكذا هو هنا بالسین ، ويقال بالسین والصاد ، وهو الصياح ، وهو بمعنى الرواية الأخرى : ( ولا يجهل ولا يرفث ) . قال القاضي : ورواه الطبري ( ولا يسخر ) بالراء ، قال : ومعناه صحيح ؛ لأن السخرية تكون بالقول والفعل وكله من الجهل .



عِنْدَ اللَّهِ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ . وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا : إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ . وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ .

\* \* \*

١٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ . حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يُضَاعَفُ . الْحَسَنَةُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : إِلَّا الصَّوْمَ . فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ . يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجْلِي . لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ : فَرَحَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ ، وَفَرَحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ . وَلَخُلُوفٌ فِيهِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » .

\* \* \*

١٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي سِنَانٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

قلت : وهذه الرواية تصحيف وإن كان لها معنى . قوله ﷺ : ( وللصائم فرحتان يفرحهما إذا أفطر فرح بفطره وإذا لقي ربه فرح بصومه ) قال العلماء : أما فرحته عند لقاء ربه فما يراه من جزائه وتذكر نعمة الله تعالى عليه بتوفيقه لذلك ، وأما عند فطره فبسببها تمام عبادته وسلامتها من المفسدات وما يرجوه

« إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : إِنَّ الصَّوْمَ لِي وَأَنَا أُجْزَى بِهِ . إِنَّ لِلصَّائِمِ فَرْحَتَيْنِ : إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ . وَإِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَرِحَ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ! لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَلِيطٍ الْهَذَلِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ( يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ ) حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ مُرَّةَ ( وَهُوَ أَبُو سِنَانٍ ) بِهَذَا الْإِسْنَادِ . قَالَ : وَقَالَ : « إِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَجَرَاهُ ، فَرِحَ » .

\* \* \*

١٦٦ - (١١٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ( وَهُوَ الْقَطَوَانِيُّ ) عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ . حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرِّيَّانُ . يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ . يُقَالُ : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ؟ فَيَدْخُلُونَ مِنْهُ . فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ . أَغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ » .

من ثوابها . قوله : ( حدثنا خالد بن مخلد القطواني ) هو بفتح القاف والطاء . قال البخاري والكلاباذي : معناه البقال ، كأنهم نسبوه إلى بيع القطنية . قال القاضي : وقال الباجي : هي قرية على باب الكوفة ، قال : وقاله أبو ذر أيضاً ، وفي تاريخ البخاري أن قطوان موضع . قوله ﷺ : ( إن في الجنة باباً يقال له الريان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم أحد غيرهم يقال :

(٣١) باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه ، بلا ضرر ولا تفويت حق

١٦٧ - (١١٥٣) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ .  
أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ  
النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ .  
إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ ، بِذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

\* \* \*

(...) وحدثناه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ( يَعْنِي  
الدَّرَاوَرْدِي ) عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

\* \* \*

أين الصائمون ؟ فيدخلون منه فإذا دخل آخرهم أغلق فلم يدخل منه أحد )  
هكذا وقع في بعض الأصول : ( فإذا دخل آخرهم ) وفي بعضها : ( فإذا دخل  
أولهم ) قال القاضي وغيره : وهو وهم ، والصواب ( آخرهم ) . وفي هذا  
الحديث فضيلة الصيام وكرامة الصائمين .

باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تفويت حق

قوله ﷺ : ( من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين  
خريفاً ) فيه فضيلة الصيام في سبيل الله ، وهو محمول على من لا يتضرر به ،  
ولا يفوت به حقاً ، ولا يختل به قتاله ولا غيره من مهمات غزوه . ومعناه :  
المباعدة عن النار ، والمعافة منها . ( والخریف ) السنة ، والمراد سبعين سنة .

١٦٨ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ . قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا الثُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

\* \* \*

(٣٢) باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ،

وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر

١٦٩ - (١١٥٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ . حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ . حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ذَاتَ يَوْمٍ : « يَا عَائِشَةُ ! هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ .

باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال

وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر والأولى إتمامه

فيه حديث عائشة رضى الله عنها : ( قالت : قال لى رسول الله ﷺ ذات يوم : يا عائشة هل عندكم شيء ؟ قالت : فقلت : يا رسول الله ما عندنا شيء ،

قَالَ : « فَإِنِّي صَائِمٌ » قَالَتْ : فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَأُهِدِيَتْ  
لَنَا هَدِيَّةٌ ( أَوْ جَاءَنَا زُورٌ ) . قَالَتْ : فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أُهِدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ ( أَوْ جَاءَنَا زُورٌ ) وَقَدْ  
خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا . قَالَ « مَا هُوَ ؟ » قُلْتُ : حَيْسٌ . قَالَ : « هَاتِيهِ »  
فَجِئْتُ بِهِ فَأَكَلَ . ثُمَّ قَالَ : « قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا » .  
قَالَ طَلْحَةُ : فَحَدَّثْتُ مُجَاهِدًا بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ  
الرَّجُلِ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ مِنْ مَالِهِ . فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا وَإِنْ شَاءَ  
أَمْسَكَهَا .

\* \* \*

١٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ  
طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ  
الْمُؤْمِنِينَ . قَالَتْ : دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ : « هَلْ  
عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » فَقُلْنَا : لَا . قَالَ : « فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ » ثُمَّ أَنَا  
يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أُهِدِيَ لَنَا حَيْسٌ . فَقَالَ : « أَرِينِيهِ .  
فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا » فَأَكَلَ .

قال : فإنني صائم ، قالت : فخرج ﷺ فأهديت لنا هدية أو جاءنا زور فلما  
رجع رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله أهديت لنا هدية أو جاءنا زور وقد  
خبأت لك شيئاً قال : ما هو ؟ قلت : حيس ، قال : هاتيه فجئت به فأكل  
ثم قال : قد كنت أصبحت صائماً ( وفي الرواية الأخرى قالت : ( دخل على  
النبي ﷺ ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا : لا قال : فإنني إذا صائم ،  
ثم أنا يوماً آخر قلنا : يا رسول الله أهدى لنا حيس قال : أرينيه فلقد أصبحت

صائماً فأكل ) ( الحيس ) بفتح الحاء المهملة هو التمر مع السمن والأقط ، وقال الهروى : ثريدة من أخلاط ، والأول هو المشهور . ( والزور ) بفتح الزاى الزوار ، ويقع الزور على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة . وقولها ( جاءنا زور وقد خبأت لك ) معناه : جاءنا زائرون ومعهم هدية خبأت لك منها ، أو يكون معناه : جاءنا زور فأهدى لنا بسببهم هدية فخبأت لك منها ، وهاتان الروايتان هما حديث واحد ، والثانية مفسرة للأولى ومبينة أن القصة فى الرواية الأولى كانت فى يومين لا فى يوم واحد . كذا قاله القاضى وغيره ، وهو ظاهر . وفيه دليل لمذهب الجمهور أن صوم النافلة يجوز بنية فى النهار قبل زوال الشمس ، ويتأوله الآخرون على أن سؤاله ﷺ : ( هل عندكم شىء ؟ ) لكونه ضعف عن الصوم ، وكان نواه من الليل فأراد الفطر للضعف . وهذا تأويل فاسد ، وتكلف بعيد . وفى الرواية الثانية التصريح بالدلالة لمذهب الشافعى وموافقيه فى أن صوم النافلة يجوز قطعه والأكل فى أثناء النهار ويظل الصوم ؛ لأنه نفل فهو إلى خيرة الإنسان فى الابتداء ، وكذا فى الدوام . ومن قال بهذا جماعة من الصحابة ، وأحمد ، وإسحاق ، وآخرون ، ولكنهم كلهم والشافعى معهم متفقون على استحباب إتمامه . وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا يجوز قطعه ، ويأثم بذلك . وبه قال الحسن البصرى ، ومكحول ، والنخعى ، وأوجبوا قضاءه على من أفطر بلا عذر . قال ابن عبد البر : وأجمعوا على أن لا قضاء على من أفطره بعذر . والله أعلم .

## باب (٣٣) أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر

١٧١ - (١١٥٥) وحدثني عمرو بن محمد الناقذ . حدثنا

إسماعيل بن إبراهيم عن هشام القرظوسي ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ . فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » .

\* \*

## باب أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر

قوله ﷺ : ( من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه ) فيه دلالة لمذهب الأكثرين أن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً لا يفطر . ومن قال بهذا الشافعي ، وأبو حنيفة ، وداود ، وآخرون . وقال ربيعة ، ومالك : يفسد صومه ، وعليه القضاء دون الكفارة . وقال عطاء ، والأوزاعي ، والليث : يجب القضاء في الجماع دون الأكل . وقال أحمد : يجب في الجماع القضاء والكفارة ، ولا شيء في الأكل .

(٣٤) باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان ، واستحباب أن لا يخلى شهراً عن

### صوم

١٧٢ - (١١٥٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ . قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ ؟ قَالَتْ : وَاللَّهِ ! إِنْ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ . حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ : وَلَا أَفْطَرُهُ حَتَّى يُصِيبَ مِنْهُ .

\* \* \*

١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا كَثْمَسٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ . قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ ؟ قَالَتْ : مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ . وَلَا أَفْطَرُهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ ﷺ .

\* \* \*

باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان

واستحباب أن لا يخلى شهراً من صوم

فيه حديث عائشة : ( أن النبي ﷺ ما صام شهراً كله إلا رمضان ولا أفطره كله حتى يصيب منه ) وفي رواية : ( يصوم منه ) وفي رواية :



١٧٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ  
 أَيُّوبَ وَهْشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ( قَالَ حَمَّادٌ :  
 وَأَظُنُّ أَيُّوبَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ) قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَتْ : كَانَ يَصُومُ حَتَّى  
 نَقُولَ : قَدْ صَامَ . قَدْ صَامَ . وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ : قَدْ أَفْطَرَ . قَدْ  
 أَفْطَرَ . قَالَتْ : وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا ، مُنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ ،  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ . قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . بِمِثْلِهِ .  
 وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِسْنَادِ هِشَامًا وَلَا مُحَمَّدًا .

\* \* \*

١٧٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى .. قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى  
 مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا  
 قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ : لَا يُفْطِرُ .  
 وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ : لَا يَصُومُ . وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ :

( كان يصوم حتى نقول : قد صام قد صام ويفطر حتى نقول : قد أفطر قد  
 أفطر ) وفي رواية : ( يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول :

اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ . وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ  
صِيَامًا فِي شَعْبَانَ .

\*\*\*

١٧٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ .  
جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ  
ابْنِ أَبِي أَسَدٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ : قَدْ  
صَامَ . وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ : قَدْ أَفْطَرَ . وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرِ  
قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ . كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ . كَانَ  
يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا .

لا يصوم ، وما رأيتُهُ في شهر أكثر منه صياماً في شعبان ) وفي رواية : ( كان  
يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان إلا قليلاً ) . في هذه الأحاديث أنه  
يستحب أن لا يخلى شهراً من صيام . وفيها أن صوم النفل غير مختص بزمان  
معين ، بل كل السنة صالحة له إلا رمضان والعيد والتشريق . وقولها : ( كان  
يصوم شعبان كله كان يصومه إلا قليلاً ) الثاني تفسير للأول وبيان أن قولها  
( كله ) أى غالبه . وقيل : كان يصومه كله في وقت ، ويصوم بعضه في سنة  
أخرى . وقيل كان يصوم تارة من أوله ، وتارة من آخره ، وتارة بينهما وما يخل  
منه شيئاً بلا صيام لكن في سنين . وقيل في تخصيص شعبان بكثرة الصوم :  
لكونه ترفع فيه أعمال العباد ، وقيل غير ذلك . فإن قيل : سيأتى قريباً في  
الحديث الآخر أن أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم فكيف أكثر منه في  
شعبان دون المحرم ؟ فالجواب : لعله لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر الحياة قبل

١٧٧ - (٧٨٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ . حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّهْرِ مِنَ السَّنَةِ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ . وَكَانَ يَقُولُ : « خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ . فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَمَلَّ حَتَّى تَمَلُّوا » . وَكَانَ يَقُولُ : « أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ، وَإِنْ قَلَّ » .

\* \* \*

١٧٨ - (١١٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا قَطُّ غَيْرَ رَمَضَانَ . وَكَانَ يَصُومُ ، إِذَا صَامَ ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : لَا ، وَاللَّهِ ! لَا يُفْطِرُ . وَيُفْطِرُ ، إِذَا أَفْطَرَ ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : لَا ، وَاللَّهِ ! لَا يَصُومُ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ غُنْدَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : شَهْرًا مُتَتَابِعًا مُنْذُ

التمكن من صومه ، أو لعله كان يعرض فيه أعذار تمنع من إكثار الصوم فيه كسفر ومرض وغيرهما . قال العلماء : وإنما لم يستكمل غير رمضان لئلا يظن وجوبه . وقوله ﷺ : ( خذوا من الأعمال ما تطيقون .... ) إلى آخر هذا الحديث تقدم شرحه وبيانه واضحاً في كتاب الصلاة قبيل كتاب القراءة

قَدِمَ الْمَدِينَةَ .

\* \* \*

١٧٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ . قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ صَوْمِ رَجَبٍ ؟ وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ فِي رَجَبٍ . فَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ : لَا يَفْطُرُ . وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ : لَا يَصُومُ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ . ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى . أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . كِلَاهُمَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . بِمِثْلِهِ .

\* \* \*

وأحاديث القرآن . قوله : ( سألت سعيد بن جبير عن صوم رجب فقال : سمعت ابن عباس يقول : كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر ، ويفطر حتى نقول لا يصوم ) الظاهر أن مراد سعيد بن جبير بهذا الاستدلال أنه لا نهي عنه ولا ندب فيه لعينه ، بل له حكم باقي الشهور ، ولم يثبت في صوم رجب نهي ولا ندب لعينه ، ولكن أصل الصوم مندوب إليه ، وفي سنن أبي داود أن رسول الله ﷺ ندب إلى الصوم من الأشهر الحرم ، ورجب أحدها . والله أعلم .

١٨٠ - (١١٥٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ .  
 قَالَا : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) حَدَّثَنَا  
 بِهِزٌ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ : قَدْ صَامَ ، قَدْ صَامَ ،  
 وَيُفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ : قَدْ أَفْطَرَ ، قَدْ أَفْطَرَ .

\* \* \*

(٣٥) باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً أو لم يفطر العيدين  
 والتشريق ، وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم

١٨١ - (١١٥٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . قَالَ : سَمِعْتُ  
 عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ يُونُسَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ . ح  
 وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ  
 ابْنِ شِهَابٍ . أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : أَخْبَرَ

باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً

أو لم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم

فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنه - وقد جمع مسلم  
 رحمه الله طريقه فأتقنها . وحاصل الحديث بيان رفق رسول الله ﷺ بأمته ،  
 وشفقته عليهم ، وإرشادهم إلى مصالحهم ، وحثهم على ما يطيقون الدوام عليه ،

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَقُولُ : لَا قَوْمَنَّ اللَّيْلَ وَلَا صَوْمَنَّ النَّهَارَ ،  
مَاعِشَتْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ ذَلِكَ ؟ »  
فَقُلْتُ لَهُ : قَدْ قُلْتُهُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

ونهيهم عن التعمق والإكثار من العبادات التي يخاف عليهم الملل بسببها أو تركها أو ترك بعضها ، وقد بين ذلك بقوله ﷺ : ( عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا ) ، وبقوله ﷺ في هذا الباب : ( لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل ) ، وفي الحديث الآخر : ( أحب العمل إليه ما داوم صاحبه عليه ) وقد ذم الله تعالى قوماً أكثروا العبادة ثم فرطوا فيها فقال تعالى : ﴿ ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها ﴾ وفي هذه الروايات المذكورة في الباب النهى عن صيام الدهر ، واختلف العلماء فيه ، فذهب أهل الظاهر إلى منع صيام الدهر نظراً لظواهر هذه الأحاديث . قال القاضي وغيره : وذهب جماهير العلماء إلى جوازه إذا لم يصم الأيام المنهى عنها ، وهى العيذان والتشريق . ومذهب الشافعى وأصحابه أن سرد الصيام إذا أفطر العيدين والتشريق لا كراهة فيه ، بل هو مستحب بشرط أن لا يلحقه به ضرر ، ولا يفوت حقاً فإن تضرر أو فوت حقاً فمكروه ، واستدلوا بحديث حمزة بن عمرو وقد رواه البخارى ومسلم أنه قال : « يا رسول الله إني أسرد الصوم أفأصوم في السفر ؟ فقال : إن شئت فصم » ولفظ رواية مسلم : « فأقره ﷺ على سرد الصيام » ولو كان مكروهاً لم يقره لا سيما في السفر . وقد ثبت عن ابن عمر بن الخطاب أنه كان يسرد الصيام ، وكذلك أبو طلحة ، وعائشة ، وخلائق من السلف قد ذكرت منهم جماعة في شرح المذهب في باب صوم التطوع . وأجابوا عن حديث : « لا صام من صام الأبد » بأجوبة أحدها : أنه محمول على حقيقته بأن يصوم معه العيدين والتشريق ، وبهذا أجابت عائشة - رضى الله عنها . والثاني : أنه محمول على

« فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ . فَصُمْ وَأَفْطِرْ . وَتَمَّ وَقُمْ . وَصُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعَشْرُ أَمْثَالِهَا . وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ » قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ « صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ » قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا . وَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) وَهُوَ أَعَدَّلُ الصِّيَامِ » قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » .

من تضرر به أو فوت به حقاً ، ويؤيده أن النهي كان خطاباً لعبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد ذكر مسلم عنه أنه عجز في آخر عمره وندم على كونه لم يقبل الرخصة . قالوا : فنهى ابن عمر وكان لعلمه بأنه سيعجز ، وأقر حمزة بن عمرو لعلمه بقدرته بلا ضرر . والثالث : أن معنى ( لا صام ) أنه لا يجد من مشقته ما يجدها غيره فيكون خبراً لا دعاء . قوله ﷺ : ( فإنك لا تستطيع ذلك ) فيه إشارة إلى ما قدمناه أنه ﷺ علم من حال عبد الله بن عمرو أنه لا يستطيع الدوام عليه ، بخلاف حمزة بن عمرو . وأما نهيه ﷺ عن صلاة الليل كله فهو على إطلاقه وغير مختص به ، بل قال أصحابنا : يكره صلاة كل الليل دائماً لكل أحد ، وفرقوا بينه وبين صوم الدهر في حق من لا يتضرر به ولا يفوت حقاً بأن في صلاة الليل كله لا بد فيها من الإضرار بنفسه ، وتفويت بعض الحقوق ؛ لأنه إن لم ينم بالنهار فهو ضرر ظاهر ، وإن نام يوماً ينجر به سهره فوت بعض الحقوق ، بخلاف من يصلي بعض الليل فإنه يستغنى بنوم باقيه ، وإن نام معه شيئاً في النهار كان يسيراً لا يفوت به حق ، وكذا من قام ليلة كاملة كليلة العيد أو غيرها لا دائماً لا كراهة فيه لعدم الضرر . والله أعلم . قوله ﷺ في صوم يوم وفطر يوم : ( لا أفضل من

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : لَأَنْ أَكُونَ قِلْتُ  
الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي  
وَمَالِي .

\* \* \*

١٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرُّومِيُّ . حَدَّثَنَا  
النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ( وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى  
قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَتَّى نَأْتِيَ أَبَا سَلَمَةَ . فَأَرْسَلْنَا  
إِلَيْهِ رَسُولًا . فَخَرَجَ عَلَيْنَا . وَإِذَا عِنْدَ بَابِ دَارِهِ مَسْجِدٌ . قَالَ :  
فَكُنَّا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا . فَقَالَ : إِنْ تَشَاءُوا ، أَنْ  
تَدْخُلُوا ، وَإِنْ تَشَاءُوا ، أَنْ تَقْعُدُوا هَهُنَا . قَالَ : فَقُلْنَا : لَا . بَلْ  
نَقْعُدُ هَهُنَا . فَحَدَّثَنَا . قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ .  
قَالَ : فَأَمَّا ذِكْرُكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، وَأَمَّا أُرْسَلَ إِلَيَّ فَأَتَيْتُهُ . فَقَالَ لِي :  
« أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ ؟ » فَقُلْتُ :  
بَلَى . يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! وَلَمْ أُرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا الْحَيْرَ . قَالَ « فَإِنْ بِحَسْبِكَ

ذلك ) اختلف العلماء فيه ، فقال المتولي من أصحابنا وغيره من العلماء : هو  
أفضل من السرد ؛ لظاهر هذا الحديث ، وفي كلام غيره إشارة إلى تفضيل السرد  
وتخصيص هذا الحديث بعبد الله بن عمرو ومن في معناه ، وتقديره : لا أفضل  
من هذا في حقك . ويؤيد هذا أنه ﷺ لم ينه حمزة بن عمرو عن السرد ،  
وأرشده إلى يوم ويوم ، ولو كان أفضل في حق كل الناس لأرشده إليه وبينه  
له ، فإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . والله أعلم . قوله ﷺ :



أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « فَإِنَّ لِرِزْوَاجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا . وَلِرِزْوَاجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا . وَلِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » قَالَ : « فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ ( ﷺ ) فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ » . قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ ؟ قَالَ : « كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا » قَالَ : « وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ » قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عِشْرِينَ » قَالَ قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرِ » قَالَ قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ سَبْعٍ ، وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ . فَإِنَّ لِرِزْوَاجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا . وَلِرِزْوَاجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا . وَلِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » .

( فَإِنْ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ ) معناه : يكفيك أن تصوم . قوله ﷺ : ( ولزورك عليك حقًا ) أى زائرُك ، وقد سبق شرحه قريباً . قوله ﷺ : ( واقرأ القرآن في كل شهر ، ثم قال : في كل عشرين ، ثم قال : في كل سبع ولا تزد ) هذا من نحو ما سبق من الإرشاد إلى الاقتصاد في العبادة ، والإرشاد إلى تدبير القرآن . وقد كانت للسلف عادات مختلفة فيما يقرءون كل يوم بحسب أحوالهم وأفهامهم ووظائفهم ، فكان بعضهم يختم القرآن في كل شهر ، وبعضهم في عشرين يوماً ، وبعضهم في عشرة أيام ، وبعضهم أو أكثرهم في سبعة ، وكثير منهم في ثلاثة ، وكثير في كل يوم وليلة ، وبعضهم في كل ليلة ، وبعضهم في اليوم والليلة ثلاث ختمات ، وبعضهم ثمان ختمات ، وهو أكثر ما بلغنا . وقد أوضحت هذا كله مضافاً إلى فاعليه وناقليه في كتاب آداب القراء مع جمل من نفائس تتعلق بذلك . والمختار أنه يستكثر منه ما يمكنه الدوام عليه ، ولا يعتاد

قَالَ : فَشَدَّدْتُ . فَشَدَّدَ عَلَيَّ .

قَالَ : وَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّكَ لَا تَذَرِي لَعَلَّكَ يَطُولُ بِكَ عُمْرٌ » .

قَالَ : فَصِرْتُ إِلَى الَّذِي قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ . فَلَمَّا كَبُرْتُ وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ قَبْلُ رُحْصَةَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ .

\* \* \*

١٨٣ - (...) وَجَدْتَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ فِيهِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : « مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » : « فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا . فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ » .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : قُلْتُ : وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ ؟ قَالَ : « نِصْفُ الدَّهْرِ » وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْئًا . وَلَمْ يَقُلْ : « وَإِنَّ لِرُزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » وَلَكِنْ قَالَ : « وَإِنَّ لَوَلَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » .

إلا ما يغلب على ظنه الدوام عليه في حال نشاطه وغيره . هذا إذا لم تكن له وظائف عامة أو خاصة يتعطل بإكثار القرآن عنها ، فإن كانت له وظيفة عامة كولاية وتعليم ونحو ذلك فليوظف لنفسه قراءة يمكنه المحافظة عليها مع نشاطه وغيره من غير إخلال بشيء من كمال تلك الوظيفة ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف . والله أعلم . قوله : ( وددت أني كنت قبلت رخصة رسول الله ﷺ ) معناه : أنه كبير وعجز عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله ﷺ ، فشق عليه فعله ، ولا يمكنه تركه لأن النبي ﷺ قال له :

١٨٤ - (...) حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : ( وَأَخْسِبُنِي قَدْ سَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَالَ : لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ » قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً . قَالَ : « فَاقْرَأْهُ فِي عِشْرِينَ لَيْلَةً » قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً . قَالَ : « فَاقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ » .

\* \* \*

١٨٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قِرَاءَةً . قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنِ ابْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ . حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ ! لَا تَكُنْ بِمِثْلِ فَلَانٍ . كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ » .

( يا عبد الله لا تكن مثل فلان ، كان يقوم الليل فترك قيام الليل ) . وفي هذا الحديث وكلام ابن عمرو أنه ينبغي الدوام على ما صار عادة من الخير ولا يفرط فيه . قوله ﷺ : ( وإن لولدك عليك حقاً ) فيه أن على الأب تأديب ولده ، وتعليمه ما يحتاج إليه من وظائف الدين . وهذا التعليم واجب على الأب وسائر الأولياء قبل بلوغ الصبي والصبية ، نص عليه الشافعي وأصحابه . قال الشافعي وأصحابه : وعلى الأمهات أيضاً هذا التعليم إذا لم يكن أب ؛ لأنه من باب التربية ولهن مدخل في ذلك . وأجرة هذا التعليم في مال الصبي ، فإن لم يكن

١٨٦ - (...) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً يَزْعُمُ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنِّي أَصُومُ أَسْرُدُ ، وَأُصَلِّي اللَّيْلَ . فَأَمَّا أَرْسَلُ إِلَيَّ وَإِمَّا لَقِيْتُهُ . فَقَالَ : « أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَا تُفْطِرُ ، وَتُصَلِّي اللَّيْلَ ؟ فَلَا تَفْعَلْ . فَإِنَّ لِعَيْنِكَ حَظًّا . وَلِنَفْسِكَ حَظًّا . وَلَا هَيْلَكَ حَظًّا . فَصُمْ وَأَفْطِرْ . وَصَلِّ وَتَمْ . وَصُمْ مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا . وَلَكَ أَجْرُ تِسْعَةٍ » قَالَ : إِنِّي أَجِدُنِي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! قَالَ : « فَصُمْ صِيَامَ دَاوُدَ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) قَالَ : وَكَيْفَ كَانَ دَاوُدُ يَصُومُ ؟ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! قَالَ : « كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا . وَلَا يَفْرُ إِذَا لَاقَى » قَالَ : مَنْ لِي بِهِدِهِ ؟ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! ( قَالَ عَطَاءٌ : فَلَا أَدْرِي كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْأَبَدِ ) فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ . لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ . لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ . »

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ .

له مال فعلى من تلزمه نفقته ؛ لأنه مما يحتاج إليه . والله أعلم . قوله ﷺ في وصف داود ﷺ : ( كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفر إذا لاقى قال : من لي بهذه يا نبي الله ) . معناه : هذه الخصلة الأخيرة وهي عدم الفرار صعبة على كيف لي بتحصيلها . قوله ﷺ : ( لا صام من صام الأبدي لا صام من صام الأبدي ) سبق شرحه في هذا الباب ، وهكذا هو في النسخ مكرر مرتين ،

أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ  
أَخْبَرَهُ .

( قَالَ مُسْلِمٌ ) : أَبُو الْعَبَّاسِ السَّائِبُ بْنُ قُرُوخَ ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ،  
ثِقَةٌ عَدْلٌ .

\* \* \*

١٨٧ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنِي أَبِي .  
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبٍ . سَمِعَ أَبَا الْعَبَّاسِ . سَمِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ! إِنَّكَ لَتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ . وَإِنَّكَ ،  
إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ ، هَجَمْتَ لَهُ الْعَيْنُ . وَنَهَكَتْ . لَا صَامَ مَنْ صَامَ  
الْأَبَدَ . صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ ، صَوْمُ الشَّهْرِ كُلِّهِ » قُلْتُ : فَإِنِّي  
أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ . كَانَ يَصُومُ يَوْمًا  
وَيُفْطِرُ يَوْمًا . وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى » .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ بَشِيرٍ عَنْ مِسْعَرٍ . حَدَّثَنَا

وفي بعضها ثلاث مرات . قوله ﷺ : ( هجمت له العين ونهكت ) معنى  
( هجمت ) : غارت ( ونهكت ) بفتح النون وبفتح الهاء وكسرها والتاء  
ساكنة ، نهكت العين أى ضعفت ، وضبطه بعضهم : ( نُهِكَتْ ) بضم النون  
وكسر الهاء وفتح التاء أى نهكت أنت ، أى ضنيت ، وهذا ظاهر كلام  
القاضي .

حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ « وَنَفَهَتِ النَّفْسُ » .

\* \* \*

١٨٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ ؟ » قُلْتُ : إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ . قَالَ : « فَإِنَّكَ ، إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ ، هَجَمَتْ عَيْنَاكَ . وَنَفَهَتْ نَفْسُكَ . لِعَيْنِكَ حَقٌّ . وَلِنَفْسِكَ حَقٌّ . وَلِأَهْلِكَ حَقٌّ . فَمَنْ وَنَمَ . وَصُمَ وَأَفْطَرَ » .

\* \* \*

١٨٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ . عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ . وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) . كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ . وَيَقُومُ ثُلُثَهُ . وَيَنَامُ سُدُسَهُ . وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا » .

قوله : ( ونفهمت النفس ) بفتح النون وكسر الفاء ، أى أعييت .

قوله : ( حدثنا سفیان بن عیینة عن عمرو بن أوس ) عمرو الأول

١٩٠ - (...) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .  
أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ  
أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ قَالَ : « أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ . كَانَ يَصُومُ  
نِصْفَ الدَّهْرِ . وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ صَلَاةُ دَاوُدَ ( عَلَيْهِ  
السَّلَامُ ) . كَانَ يَرْقُدُ شَطْرَ اللَّيْلِ . ثُمَّ يَقُومُ . ثُمَّ يَرْقُدُ آخِرَهُ . يَقُومُ  
ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ » .

قَالَ : قُلْتُ لِعَمْرُو بْنِ دِينَارٍ : أَعَمْرُو بْنُ أَوْسٍ كَانَ يَقُولُ : يَقُومُ  
ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

\* \* \*

١٩١ - (...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ  
عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ . قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيحِ .  
قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو . فَحَدَّثَنَا ؛ أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي . فَدَخَلَ عَلَيَّ . فَالْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً  
مِنْ أَدَمٍ حَشَوَهَا لَيْفَ . فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ . وَصَارَتِ الْوِسَادَةُ  
بَيْنِي وَبَيْنَهُ . فَقَالَ لِي : « أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؟ »  
قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « خَمْسًا » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !

هو ابن دينار كما بينه في الرواية الثانية : قوله : ( فالقيت له وسادة ) فيه إكرام  
الضيف والكبار وأهل الفضل . قوله : ( فجلس على الأرض وصارت الوسادة  
بينى وبينه ) فيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع ومجانبة الاستئثار على

قَالَ : « سَبْعًا » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « تِسْعًا » قُلْتُ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « أَحَدَ عَشَرَ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ . شَطْرُ الدَّهْرِ . صِيَامُ يَوْمٍ  
وَإِفْطَارُ يَوْمٍ » .

\* \* \*

١٩٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عُندَرٌ عَنْ  
شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .  
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زِيَادِ بْنِ فَيَاضٍ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عِيَاضٍ عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ :  
« صُمْ يَوْمًا . وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ » قَالَ : إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .  
قَالَ : « صُمْ يَوْمَيْنِ . وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ » قَالَ : إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ  
مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ » قَالَ :  
إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ : « صُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ . وَلَكَ أَجْرُ مَا  
بَقِيَ » قَالَ : إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « صُمْ أَفْضَلَ الصِّيَامِ  
عِنْدَ اللَّهِ صَوْمَ دَاوُدَ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ  
يَوْمًا » .

\* \* \*

١٩٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ .  
جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ  
مَهْدِيٍّ . حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ . قَالَ : قَالَ :



عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ! بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ . فَلَا تَفْعَلْ . فَإِنَّ لَجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَظًّا . وَلِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَظًّا . وَإِنَّ لِرِزْوَاجِكَ عَلَيْكَ حَظًّا . صُمْ وَأَفْطِرْ . صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ بِي قُوَّةً . قَالَ : « فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا » .

فَكَانَ يَقُولُ : يَا لَيْتَنِي ! أَخَذْتُ بِالرُّخْصَةِ .

\*

\* \*

---

صاحبه وجليسه . قوله : ( حدثنا سليم بن حيان ) بفتح السين وكسر اللام ، وقد سبق في مقدمة الكتاب أنه ليس في الصحيح ( سليم ) بفتح السين غيره . قوله : ( سعيد بن ميناء ) هو بالمد والقصر ، والقصر أشهر .

(٣٦) باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس

١٩٤ - (١١٦٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ يَزِيدَ الرُّشَلِيِّ . قَالَ : حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ الْعَدَوِيَّةُ ؛ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . فَقُلْتُ لَهَا : مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ ؟ قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ يُبَالِي مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ يَصُومُ .

باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر  
وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس

فيه حديث عائشة : ( أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ولم يكن يبالي من أي أيام الشهر يصوم ) وحديث عمران بن حصين : ( أن النبي ﷺ قال له أو قال لرجل وهو يسمع : يا فلان أصمت من سرة هذا الشهر ؟ قال : لا قال : فإذا أفطرت فصم يومين ) هكذا هو في جميع النسخ : ( من سرة هذا الشهر ) بالهاء بعد الراء ، وذكر مسلم بعده حديث أبي قتادة ثم حديث عمران أيضاً في سرر شعبان ، وهذا تصريح من مسلم بأن رواية عمران الأولى بالهاء ، والثانية بالراء . ولهذا فرق بينهما وأدخل الأولى مع حديث عائشة كالتفسير له ، فكأنه يقول : يستحب أن تكون الأيام الثلاثة من سرة الشهر ، وهي وسطه . وهذا متفق على استحبابه ، وهو استحباب كون الثلاثة هي أيام البيض ، وهي الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، وقد جاء فيها حديث في كتاب الترمذي وغيره . وقيل : هو الثاني عشر ، والثالث عشر ،

١٩٥ - (١١٦١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْيُّ . حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ ( وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ ) حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ ( أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ وَهُوَ يَسْمَعُ ) : « يَا فُلَانُ ! أَصُمْتَ مِنْ سُرَّةِ هَذَا الشَّهْرِ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَإِذَا أَفْطَرْتَ ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ » .

\* \* \*

١٩٦ - (١١٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ . قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدِ الزَّمَانِيِّ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ : رَجُلٌ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : كَيْفَ تَصُومُ ؟ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا

والرابع عشر . قال العلماء : ولعل النبي ﷺ لم يواظب على ثلاثة معينة لثلاث يظن تعينها ، ونبه بسرة الشهر وبحديث الترمذى فى أيام البيض على فضيلتها . قوله : ( عن عبد الله بن معبد الزمانى ) هو بزاى مكسورة ثم ميم مشددة . قوله : ( عن عبد الله بن معبد الزمانى عن أبى قتادة رجل أتى النبى ﷺ فقال كيف تصوم ) هكذا هو فى معظم النسخ : ( عن أبى قتادة رجل أتى ) وعلى هذا يقرأ ( رجل ) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى الشأن والأمر رجل أتى النبى ﷺ فقال ، وقد أصلح فى بعض النسخ : ( أن رجلاً أتى ) ، وكان موجب هذا الإصلاح جهالة انتظام الأول ، وهو منتظم كما ذكرته ، فلا يجوز تغييره . والله أعلم . قوله : ( رجل أتى النبى ﷺ فقال : كيف تصوم ؟ فغضب رسول الله ﷺ ) قال العلماء : سبب غضبه عليه ﷺ أنه

رَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَضَبَهُ قَالَ : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا . نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ . فَجَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرُدُّ هَذَا الْكَلَامَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ . فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ بِمَنْ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ ؟ قَالَ : « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ » ( أَوْ قَالَ ) : « لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفِطِر » قَالَ : كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفِطِرُ يَوْمًا ؟ قَالَ : « وَيُطِيقُ ذَلِكَ أَحَدٌ ؟ » قَالَ : كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفِطِرُ يَوْمًا ؟ قَالَ : « ذَاكَ صَوْمُ دَاوُدَ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) » قَالَ : كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفِطِرُ يَوْمَيْنِ ؟ قَالَ : « وَدِدْتُ أَنِّي طُوِّقْتُ ذَلِكَ » ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ . وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ . فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ . صِيَامُ يَوْمٍ عَرَفَةَ ، اخْتَسَبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكْفَرَ السَّنَةَ الَّتِي

كره مسألته ؛ لأنه يحتاج إلى أن يجيبه ويخشى من جوابه مفسدة ، وهى أنه ربما اعتقد السائل وجوبه ، أو استقله ، أو اقتصر عليه ، وكان يقتضى حاله أكثر منه . وإنما اقتصر عليه النبي ﷺ لشغله بمصالح المسلمين وحقوقهم وحقوق أزواجه وأضيافه والوافدين إليه ؛ لئلا يقتدى به كل أحد فيؤدى إلى الضرر في حق بعضهم . وكان حق السائل أن يقول : كم أصوم ؟ أو كيف أصوم ؟ فيخص السؤال بنفسه ليجيبه بما تقتضيه حاله ، كما أجاب غيره بمقتضى أحوالهم . والله أعلم . قوله : ( كيف من يصوم يوماً ويفطر يومين ؟ قال : وددت أنى طوقت ذاك ) قال القاضى : قيل : معناه وددت أن أمتى تطوقه لأنه ﷺ كان يطيقه وأكثر منه ، وكان يواصل ويقول : « إني لست كأحدكم ، إني أبيت عند ربي يطعمنى ويسقبنى » . قلت : ويؤيد هذا التأويل قوله ﷺ في الرواية الثانية : ( ليت أن الله قوانا لذلك ) ، أو يقال : إنما قاله لحقوق نسائه

قَبْلَهُ . وَالسَّنَّةُ الَّتِي بَعْدَهُ . وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ » .

\*\*\*

١٩٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ( وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى ) قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ . سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيَّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ ؟ قَالَ : فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا ، وَبِيعَتِنَا بِيَعَةً .

قَالَ : فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ ؟ فَقَالَ : « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ ( أَوْ مَا صَامَ وَمَا أَفْطَرَ ) » قَالَ : فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ ؟ قَالَ : « وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ ؟ » قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ ؟ قَالَ : « لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لِذَلِكَ » قَالَ : وَسُئِلَ

وغيرهن من المسلمين المتعلقين به والقاصدين إليه . قوله ﷺ : ( صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده ) معناه يكفر ذنوب صائمه في السنتين . قالوا : والمراد بها الصغائر ، وسبق بيان مثل هذا في تكفير الخطايا بالوضوء ، وذكرنا هناك أنه إن لم تكن صغائر يرجى التخفيف من الكبائر ، فإن لم يكن رفعت درجات . قوله ﷺ في صيام الدهر : ( لا صام ولا أفطر ) قد سبق بيانه . قوله في هذا الحديث من رواية شعبة :

عَنْ صَوْمٍ يَوْمٍ وَإِفْطَارٍ يَوْمٍ ؟ قَالَ : « ذَاكَ صَوْمُ أَحْيَى دَاوُدَ ( عَلَيْهِ  
السَّلَامُ ) » قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ؟ قَالَ : « ذَاكَ يَوْمٌ  
وُلِدْتُ فِيهِ . وَيَوْمٌ بُعِثْتُ ( أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ ) » قَالَ : فَقَالَ :  
« صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ ، صَوْمُ الدَّهْرِ »  
قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ : « يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ  
وَالْبَاقِيَةَ » قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ؟ فَقَالَ : « يُكْفِّرُ  
السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ » .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ  
الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لَمَّا نَرَاهُ وَهَمًّا .

( قال : وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس فسكتنا عن ذكر الخميس لما  
نراه وهمًّا ) ضبطوا ( نراه ) بفتح النون وضمها ، وهما صحيحان : قال القاضي  
عياض - رحمه الله - إنما تركه وسكت عنه . لقوله ( فيه ولدت وفيه بعثت  
أو أنزل على ) وهذا إنما هو في يوم الاثنين كما جاء في الروايات الباقيات : ( يوم  
الاثنين ) دون ذكر الخميس ، فلما كان في رواية شعبة ذكر الخميس تركه  
مسلم ؛ لأنه رآه وهمًّا . قال القاضي : ويحتمل صحة رواية شعبة ، ويرجع  
الوصف بالولادة والإنزال إلى الاثنين دون الخميس ، وهذا الذي قاله القاضي  
متعين . والله أعلم . قال القاضي : واختلفوا في تعيين هذه الأيام الثلاثة المستحبة  
من كل شهر ، ففسره جماعة من الصحابة والتابعين بأيام البيض ، وهي الثالث  
عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، منهم عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ،  
وأبو ذر ، وبه قال أصحاب الشافعي . واختار النخعي وآخرون آخر الشهر ،  
واختار آخرون ثلاثة من أوله ، منهم الحسن ، واختارت عائشة وآخرون صيام  
السبت والأحد والاثنين من شهر ، ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس من الشهر

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا شَبَابَةُ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ . كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ . حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ . حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ . حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ . غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْاِثْنَيْنِ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْخَمِيسَ .

\* \* \*

١٩٨ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ غِيلَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدِ الزَّمَانِيِّ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ؟ فَقَالَ : « فِيهِ وَلِدْتُ . وَفِيهِ أُنْزِلَ عَلَيَّ » .

الذي بعده . واختار آخرون الاثنين والخميس . وفي حديث رفعه ابن عمر : « أول اثنين في الشهر وخميسان بعده » ، وعن أم سلمة : أول خميس والاثنين بعده ثم الاثنين ، وقيل : أول يوم من الشهر والعاشر والعشرين ، وقيل : إنه صيام مالك بن أنس ، وروى عنه كراهة صوم أيام البيض . وقال ابن شعبان المالكي : أول يوم من الشهر والحادي عشر والحادي والعشرون . والله أعلم .

## باب (٣٧) صوم سرر شعبان

١٩٩ - (١١٦١) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ . حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ( وَلَمْ أَفْهَمْ مُطَرِّفًا مِنْ هَدَّابٍ ) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ ( أَوْ لِآخَرَ ) : « أَصُمْتَ مِنْ سِرِّرِ شَعْبَانَ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَإِذَا أَفْطَرْتَ ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ » .

\* \* \*

٢٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ : « هَلْ صُمْتَ مِنْ سِرِّرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا ؟ » قَالَ : لَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ » .

## باب صوم شهر شعبان

فيه ( عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ قال له أو لآخر : أصمت من سرر شعبان ؟ قال : لا ، قال : فإذا أفطرت فصم يومين ) وفي رواية : ( فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين مكانه ) ضبطوا ( سرر ) بفتح السين وكسرهما ، وحكى القاضى ضمها ، قال : وهو جمع ( سرّة ) ، ويقال أيضاً ( سَرار ) و( سرار ) بفتح السين وكسرهما ، وكله من الاستسرار . قال الأوزاعي وأبو عبيد وجهور العلماء من أهل اللغة والحديث والغريب : المراد



٢٠١ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَخِي مُطَرِّفِ بْنِ الشَّخِيرِ . قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّفًا يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ : « هَلْ صُمْتَ مِنْ سِرِّ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا ؟ » يَعْنِي شُعْبَانَ . قَالَ : لَا . قَالَ : فَقَالَ لَهُ : « إِذَا أَفْطَرْتَ رَمَضَانَ ، فَصُمْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ » ( شُعْبَةُ الَّذِي شَكَ فِيهِ ) قَالَ : وَأَظْنُهُ قَالَ يَوْمَيْنِ .

بالسرر آخر الشهر ، سميت بذلك لاستسرار القمر فيها . قال القاضي : قال أبو عبيد وأهل اللغة : السرر آخر الشهر ، قال : وأنكر بعضهم هذا وقال : المراد وسط الشهر ، قال : وسرار كل شئ وسطه . قال هذا القائل : لم يأت في صيام آخر الشهر ندب ، فلا يحمل الحديث عليه ، بخلاف وسطه فإنها أيام البيض ، وروى أبو داود عن الأوزاعي : سرره أوله . ونقل الخطابي عن الأوزاعي : سرره آخره . قال البيهقي في السنن الكبير : بعد أن روى الروائين عن الأوزاعي : الصحيح آخره ، ولم يعرف الأزهرى أن سرره أوله . قال الهروي : والذي يعرفه الناس أن سرره آخره ، ويعضد من فسرره بوسطه الرواية السابقة في الباب قبله : ( سره هذا الشهر ) ، وسرارة الوادي وسطه وخياره . وقال ابن السكيت : سرار الأرض أكرمها ووسطها ، وسرار كل شئ وسطه وأفضلها ، فقد يكون سرار الشهر من هذا . قال القاضي : والأشهر أن المراد آخر الشهر كما قاله أبو عبيد والأكثرون ، وعلى هذا يقال : هذا الحديث مخالف للأحاديث الصحيحة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم ويومين ، ويجاب عنه بما أجاب المازري وغيره وهو : أن هذا الرجل كان معتاد الصيام آخر الشهر أو نذره ، فتركه بخوفه من الدخول في النهي عن تقدم رمضان ،

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ وَيَحْيَى اللُّؤْلُؤِيُّ . قَالَا :  
أَخْبَرَنَا النَّضْرُ . أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَانِيٍّ ابْنُ أَخِي  
مُطَرِّفٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

\* \* \*

### (٣٨) باب فضل صوم الحرم

٢٠٢ - (١١٦٣) حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ  
عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ ، عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفْضَلُ

فبين له النبي ﷺ أن الصوم المعتاد لا يدخل في النهي وإنما نهى عن غير المعتاد .  
والله أعلم . قوله ﷺ في رواية محمد بن مثنى : ( إذا أفطرت رمضان ) هكذا  
هو في جميع النسخ ، وهو صحيح ، أى أفطرت من رمضان كما في الرواية التي  
قبلها ، وحذف لفظه ( من ) في هذه الرواية وهي مرادة كقوله تعالى :  
﴿ واختار موسى قومه ﴾ أى من قومه . والله أعلم .

### باب فضل صوم الحرم

قوله : ( عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة ) اعلم أن أبا  
هريرة يروى عنه اثنان كل واحد منهما حميد بن عبد الرحمن أحدهما : هذا  
الحميري ، والثاني : حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري . قال الحميدى في  
الجمع بين الصحيحين : كل ما في البخارى ومسلم حميد بن عبد الرحمن عن  
أبي هريرة فهو الزهري إلا في هذا الحديث خاصة ، حديث أفضل الصيام بعد

الصَّيَّامِ ، بَعْدَ رَمَضَانَ ، شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ . وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ ، بَعْدَ الْفَرِيضَةِ ، صَلَاةُ اللَّيْلِ .

\* \* \*

٢٠٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّيرِ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . يَرْفَعُهُ . قَالَ : سُئِلَ : أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ؟ وَآيُ الصَّيَّامِ أَفْضَلُ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ ؟ فَقَالَ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ ، بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ . وَأَفْضَلُ الصَّيَّامِ ، بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ ، صِيَّامُ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ » .

شهر رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، فإن راويه حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة . وهذا الحديث لم يذكره البخاري في صحيحه ، ولا ذكر للحميري في البخاري أصلاً ، ولا في مسلم إلا في هذا الحديث . قوله ﷺ : ( أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ) تصريح بأنه أفضل الشهور للصوم ، وقد سبق الجواب عن إكثار النبي ﷺ من صوم شعبان دون المحرم ، وذكرنا فيه جوابين أحدهما : لعله إنما علم فضله في آخر حياته . والثاني : لعله كان يعرض فيه أعداء من سفر أو مرض أو غيرهما . قوله ﷺ : ( وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ) فيه دليل لما اتفق العلماء عليه أن تطوع الليل أفضل من تطوع النهار . وفيه حجة لأبي إسحاق المروزي من أصحابنا ومن وافقه أن صلاة الليل أفضل من السنن الراتبة . وقال أكثر أصحابنا : الرواتب أفضل لأنها تشبه الفرائض . والأول أقوى وأوفق للحديث . والله أعلم .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، فِي ذِكْرِ الصَّيَامِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

\* \*

(٣٩) باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان

٢٠٤ - (١١٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ . قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ . أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْحَارِثِ الْخَزَرَجِيِّ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ . ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ . كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » .

باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان

قوله ﷺ : ( من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر ) فيه دلالة صريحة لمذهب الشافعي وأحمد وداود وموافقيهم في استحباب صوم هذه الستة . وقال مالك وأبو حنيفة : يكره ذلك . قال مالك في الموطأ : ما رأيت أحداً من أهل العلم يصومها ، قالوا : فيكره لئلا يظن وجوبه . ودليل الشافعي وموافقيه هذا الحديث الصحيح الصريح ، وإذا ثبتت السنة لا تترك لترك بعض الناس أو أكثرهم أو كلهم لها . وقولهم : قد يظن وجوبها ينتقض بصوم عرفة وعاشوراء وغيرهما من الصوم المندوب . قال أصحابنا : والأفضل أن تصام

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ . أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ . أَخْبَرَنَا أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ . بِمِثْلِهِ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ . قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

\* \* \*

الستة متوالية عقب يوم الفطر ، فإن فرقها أو أخرها عن أوائل شوال إلى أواخره حصلت فضيلة المتابعة ؛ لأنه يصدق أنه أتبعه ستاً من شوال . قال العلماء : وإنما كان ذلك كصيام الدهر لأن الحسنة بعشر أمثالها ، ف رمضان بعشرة أشهر والستة بشهرين ، وقد جاء هذا في حديث مرفوع في كتاب النسائي . وقوله ﷺ : ( ستاً من شوال ) صحيح ، ولو قال : ( ستة ) بالهاء جاز أيضاً . قال أهل اللغة : يقال : صمنا خمساً وستاً وخمسة وستة ، وإنما يلتزمون الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحاً فيقولون : صمنا ستة أيام ، ولا يجوز ست أيام ، فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان . ومما جاء حذف الهاء فيه من المذكر إذا لم يذكر بلفظه قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ أى عشرة أيام وقد بسطت إيضاح هذه المسألة في تهذيب الأسماء واللغات ، وفي شرح المذهب . والله أعلم .

(٤٠) باب فضل ليلة القدر ، والحث على طلبها . وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها

٢٠٥ - (١١٦٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ . فِي السَّبْعِ الْآخِرِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ . فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا ، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ » .

باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها

قال العلماء : وسميت ليلة القدر لما يكتب فيها للملائكة من الأقدار والأرزاق والآجال التي تكون في تلك السنة ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا يَفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴾ ومعناه : يظهر للملائكة ما سيكون فيها ، ويأمرهم بفعل ما هو من وظيفتهم ، وكل ذلك مما سبق علم الله تعالى به وتقديره له . وقيل : سميت ليلة القدر لعظم قدرها وشرفها . وأجمع من يعتد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر ؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة . قال القاضي : واختلفوا في محلها ، فقال جماعة : هي منتقلة تكون في سنة في ليلة ، وفي سنة أخرى في ليلة أخرى ، وهكذا ، وبهذا يجمع بين الأحاديث . ويقال : كل حديث جاء بأحد أوقاتها ، ولا تعارض فيها . قال : ونحو هذا قول مالك ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق وأبي ثور ، وغيرهم ، قالوا : وإنما تنتقل في العشر الأواخر من رمضان . وقيل : بل في كله ، وقيل : إنها معينة فلا تنتقل أبداً ، بل هي ليلة معينة في جميع السنين

٢٠٦ - (...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ » .

لا تفارقها ، وعلى هذا قيل : في السنة كلها ، وهو قول ابن مسعود ، وأبي حنيفة ، وصاحبيه . وقيل : بل في شهر رمضان كله ، وهو قول ابن عمر ، وجماعة من الصحابة . وقيل : بل في العشر الوسط والأواخر . وقيل : في العشر الأواخر . وقيل : تختص بأوتار العشر ، وقيل : بأشفاها ، كما في حديث أبي سعيد . وقيل : بل في ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين ، وهو قول ابن عباس . وقيل : تطلب في ليلة سبع عشرة ، أو إحدى وعشرين ، أو ثلاث وعشرين ، وحكى عن علي وابن مسعود . وقيل : ليلة ثلاث وعشرين ، وهو قول كثيرين من الصحابة وغيرهم . وقيل : ليلة أربع وعشرين ، وهو محكى عن بلال ، وابن عباس ، والحسن ، وقتادة . وقيل : ليلة سبع وعشرين ، وهو قول جماعة من الصحابة . وقيل : سبع عشرة ، وهو محكى عن زيد بن أرقم وابن مسعود أيضاً . وقيل : تسع عشرة ، وحكى عن ابن مسعود أيضاً ، وحكى عن علي أيضاً . وقيل آخر ليلة من الشهر . قال القاضي : وشذ قوم فقالوا : رفعت لقوله ﷺ حين تلاها الرجلان : « رفعت » وهذا غلط من هؤلاء الشاذين ؛ لأن آخر الحديث يرد عليهم ، فإنه ﷺ قال : « رفعت وعسى أن يكون خيراً لكم فاتمسوها في السبع والتسع » هكذا هو في أول صحيح البخارى . وفيه تصريح بأن المراد برفعها رفع بيان علم عينها ، ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر باتماسها . قوله ﷺ : ( أرى رؤياكم قد تواطت ) أى توافقت ، وهكذا هو في النسخ بطاء ثم تاء وهو مهموز ، وكان ينبغي أن يكتب بألف بين الطاء والتاء صورة للهمزة ، ولا بد من قراءته مهموزاً قال الله تعالى : ﴿ ليواطئوا عدة ما حرم الله ﴾ . قوله ﷺ : ( تحروا ليلة

٢٠٧ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةٌ سَبْعٌ وَعِشْرِينَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ . فَاطْلُبُوهَا فِي الْوَيْلِ مِنْهَا » .

\* \* \*

٢٠٨ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ . أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، لِلَّيْلِ الْقَدْرِ : « إِنَّ نَاسًا مِنْكُمْ قَدْ أُرُوا أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّلِ . وَأَرَى نَاسًا مِنْكُمْ أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْغَوَايِرِ . فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْغَوَايِرِ » .

\* \* \*

٢٠٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُقَبَةَ ( وَهُوَ ابْنُ حُرَيْثٍ ) قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « التَّمَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ( يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ ) فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ ، فَلَا يُغْلِبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي » .

القدر ( أى احرصوا على طلبها واجتهدوا فيه . قوله ﷺ : ) فالتمسوها في العشر الغواير ( يعنى البواقى ، وهى الأواخر . قوله ﷺ : ) فلا يغلبن على السبع



٢١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كَانَ مُلْتَمِسَهَا فَلْيَلْتَمِسَهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ » .

\* \* \*

٢١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ جَبَلَةَ وَمُحَارِبٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَحِينُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ » أَوْ قَالَ : « فِي التَّسْعِ الْأَوَاخِرِ » .

\* \* \*

٢١٢ - (١١٦٦) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَرِثُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ . ثُمَّ أَقْظِنِي بَعْضُ أَهْلِي . فَتَسِيْتُهَا . فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْعَوَاكِرِ » .  
وَقَالَ حَرَمَلَةُ : « فَتَسِيْتُهَا » .

---

البواق ( وفي بعض النسخ ، ( عن السبع ) بدل ( على ) ، وكلاهما صحيح .  
قوله ﷺ : ( تحينوا ليلة القدر ) أى اطلبوا حينها وهو زمانها . قوله ﷺ :  
( أيقظني بعض أهلي فتسيتها ، وقال حرملة : فتسيتها ) الأول بضم النون

٢١٣ - (١١٦٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا بَكْرٌ ( وَهُوَ ابْنُ مُضَرَ ) عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ . فَإِذَا كَانَ مِنْ حِينَ تَمْضِي عِشْرُونَ لَيْلَةً ، وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، يَرْجِعُ إِلَى مَسْكِنِهِ . وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ . ثُمَّ إِنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرٍ ، جَاوَرَ فِيهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا . فَخَطَبَ النَّاسَ . فَأَمَرَهُمْ بِمَا شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ قَالَ : « إِنِّي كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ . ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أَجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الْأَوَّاهِرَ . فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَبِثْ فِي مُعْتَكِفِهِ . وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَأَنْسَيْتُهَا . فَالْتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّاهِرِ . فِي كُلِّ وَثْرٍ . وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَ طِينٍ » .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : مُطَرْنَا لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ . فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ فِي مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَتَنَظَرْتُ إِلَيْهِ وَقَدْ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ . وَوَجْهُهُ مُبْتَلٌ طِينًا وَمَاءً .

وتشديد السين ، والثاني بفتح النون وتخفيف السين . قوله ﷺ : ( فمن كان اعتكف معي فليبيت في معتكفه ) هكذا هو في أكثر النسخ ( فليبيت ) من المبيت ، وفي بعضها ( فليثبت ) من الثبوت ، وفي بعضها ( فليلبث ) من اللبث ، وكله صحيح . وقوله في الرواية الثانية : ( غير أنه قال فليثبت ) هو في أكثر النسخ بالثاء المثلثة من الثبوت ، وفي بعضها : ( فليبيت ) من المبيت . و ( معتكفه ) بفتح الكاف ، وهو موضع الاعتكاف . قوله : ( فوكف المسجد ) أي قطر ماء المطر من سقفه . قوله : ( فتنظرت إليه وقد انصرف

٢١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ( يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي ) عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ ، فِي رَمَضَانَ ، الْعَشَرَ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَلْيُثَبِّتْ فِي مُعْتَكِفِهِ » وَقَالَ : وَجَبِيْنُهُ مُمْتَلِكًا طِينًا وَمَاءً .

٢١٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى . حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ . حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ الْأَنْصَارِيُّ . قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَكَفَ الْعَشَرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ . ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشَرَ الْاَوْسَطَ . فِي قُبَّةِ ثُرَكِيَّةٍ عَلَى

من صلاة الصبح ووجهه مبتل طيناً وماء ) قال البخارى : وكان الحميدى يحتج بهذا الحديث على أن السنة للمصلى أن لا يمسح جبهته فى الصلاة ، وكذا قال العلماء : يستحب أن لا يمسحها فى الصلاة ، وهذا محمول على أنه كان شيئاً يسيراً لا يمنع مباشرة بشرة الجبهة للأرض ، فإنه لو كان كثيراً بحيث يمنع ذلك لم يصح سجوده بعده عند الشافعى وموافقيه فى منع السجود على حائل متصل به . قوله فى الرواية الثانية ( وجبینه ممتلئاً طيناً وماء ) لا يخالف ما تأولناه ؛ لأن الجبين غير الجبهة ، فالجبين فى جانب الجبهة ، وللإنسان جبينان يكتنفان الجبهة ، ولا يلزم من امتلاء الجبين امتلاء الجبهة . والله أعلم . وقوله : ( ممتلئاً ) كذا هو فى معظم النسخ ممتلئاً بالنصب ، وفى بعضها : ( ممتلىء ) ، ويقدر للمنصوب فعل محذوف ، أى وجبینه رأيته ممتلئاً . قوله فى حديث محمد بن

سُدَّتْهَا حَصِيرٌ . قَالَ : فَأَخَذَ الْحَصِيرَ بِيَدِهِ فَفَنَحَّاهَا فِي نَاحِيَةِ الْقُبَّةِ .  
ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ فَكَلَّمَ النَّاسَ . فَدَنُّوا مِنْهُ . فَقَالَ : « إِنِّي اعْتَكَفْتُ  
الْعَشْرَ الْأَوَّلَ . التَّمِسُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ . ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ .  
ثُمَّ أُتِيتُ . فَقِيلَ لِي : إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ . فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ  
أَنْ يَعْتَكِفَ فَلْيَعْتَكِفْ » فَأَعْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ . قَالَ : « وَإِنِّي أُرِيْتُهَا  
لَيْلَةَ وَثْرٍ ، وَأَنِّي أَسْجُدُ صَبِيحَتَهَا فِي طِينٍ وَمَاءٍ » فَأَصْبَحَ مِنْ لَيْلَةٍ  
إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَقَدْ قَامَ إِلَى الصُّبْحِ . فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ . فَوَكَفَ  
الْمَسْجِدُ . فَأَبْصَرْتُ الطِّينَ وَالْمَاءَ . فَخَرَجَ حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ  
الصُّبْحِ ، وَجَبِينُهُ وَرَوْتُهُ أَنْفَهُ فِيهِمَا الطِّينَ وَالْمَاءَ . وَإِذَا هِيَ لَيْلَةُ  
إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ .

\* \* \*

٢١٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ .  
حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : تَذَاكُرْنَا لَيْلَةُ  
الْقَدْرِ . فَاتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ لِي صَدِيقًا .  
فَقُلْتُ : أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّخْلِ ؟ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ . فَقُلْتُ

عبد الأعلى : ( ثم اعتكفت العشر الأوسط ) هكذا هو في جميع النسخ ،  
والمشهور في الاستعمال تأنيث العشر كما قال في أكثر الأحاديث : ( العشر  
الآواخر ) ، وتذكيره أيضاً لغة صحيحة باعتبار الأيام أو باعتبار الوقت  
والزمان ، ويكفي في صحتها ثبوت استعمالها في هذا الحديث من النبي ﷺ .  
قوله : ( قبة تركية ) أى قبة صغيرة من لبود . قوله : ( وروثة أنفه ) هى بالحاء  
المثلثة ، وهى طرفه ، ويقال لها أيضاً : أرنبه الأنف كما جاء في الرواية الأخرى .

لَهُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ .  
 اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْوُسْطَى مِنْ رَمَضَانَ . فَخَرَجْنَا  
 صَبِيحَةَ عِشْرِينَ . فَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ  
 الْقَدْرِ . وَإِنِّي نَسِيتُهَا ( أَوْ أَنْسَيْتُهَا ) فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ  
 مِنْ كُلِّ وَثْرٍ . وَإِنِّي أُرِيتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ . فَمَنْ كَانَ  
 اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( ﷺ ) فَلْيَرْجِعْ » قَالَ : فَرَجَعْنَا وَمَا تَرَى  
 فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً . قَالَ : وَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمُطِرْنَا . حَتَّى سَالَ سَقْفُ  
 الْمَسْجِدِ . وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ . وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ . فَرَأَيْتُ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ . قَالَ : حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ  
 الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا  
 مَعْمَرٌ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ . أَخْبَرَنَا  
 أَبُو الْمُغِيرَةِ . حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ . كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ،  
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . وَفِي حَدِيثِهِمَا : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 حِينَ انْصَرَفَ ، وَعَلَى جَبْهَتِهِ وَأَرْبَتِهِ أَثَرُ الطِّينِ .

\* \* \*

٢١٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ .  
 قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي  
 سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ . يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قَبْلَ أَنْ تُبَانَ لَهُ .  
 فَلَمَّا انْقَضَيْنِ أَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَقَوَّضَ . ثُمَّ أُبَيِّنَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ  
 الْأَوَّخِرِ . فَأَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَأُعِيدَ . ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ . فَقَالَ :  
 « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّهَا كَانَتْ أُبَيِّنْتُ لِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ . وَإِنِّي خَرَجْتُ  
 لِأُخْبِرَكُمْ بِهَا . فَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَقَانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ . فَتَسَيَّئُهَا .  
 فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ . التَّمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ  
 وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ » قَالَ : قُلْتُ : يَا أَبَا سَعِيدٍ ! إِنَّكُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدَدِ  
 مِنَّا . قَالَ : أَجَلُ . نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ . قَالَ : قُلْتُ : مَا  
 التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ ؟ قَالَ : إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ  
 فَالَّتِي تَلِيهَا ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَهِيَ التَّاسِعَةُ . فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثُ  
 وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا السَّابِعَةُ . فَإِذَا مَضَى خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَالَّتِي  
 تَلِيهَا الْخَامِسَةُ .

وَقَالَ ابْنُ خَلَّادٍ ( مَكَانَ يَحْتَقَانِ ) : يَحْتَصِمَانِ .

قوله : ( وما نرى في السماء قرعة ) أى قطعة سحاب . قوله : ( أمر بالبناء  
 فقوض ) هو بقاف مضمومة وواو مكسورة مشددة وضاد معجمة ، ومعناه  
 أزيل ، يقال : قاض البناء وانقاض أى انهدم ، وقوضته أنا . قوله صلوات الله عليه :  
 ( رجلان يحتقان ) هو بالقاف ، ومعناه يطلب كل واحد منهما حقه ويدعى  
 أنه الحق . وفيه أن المخاصمة والمنازعة مذمومة ، وأنها سبب للعقوبة المعنوية .  
 قوله : ( فإذا مضت واحدة وعشرون فالتي تليها ثنتين وعشرين فهي التاسعة )  
 هكذا هو في أكثر النسخ : ( ثنتين وعشرين ) بالياء ، وفي بعضها : ( ثنتان  
 وعشرون ) بالالف والواو ، والأول أصوب ، وهو منصوب بفعل محذوف

٢١٨ - (١١٦٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَهْلِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ . حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ( وَقَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ : عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ) عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا . وَأَرَانِي صُبْحَهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ » قَالَ : فَمُطِرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ . فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَانْصَرَفَ وَإِنَّ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ .

قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ : ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ .

\* \* \*

٢١٩ - (١١٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٌ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . ( قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ ) : « التَّمَسُّوا ( وَقَالَ وَكَيْعٌ ) تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ » .

\* \* \*

٢٢٠ - (٧٦٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ .

تقديره : أعني ثنتين وعشرين . قوله : ( وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين ) هكذا هو في معظم النسخ ، وفي بعضها : ( ثلاث وعشرون ) وهذا ظاهر ، والأول جار على لغة شاذة أنه يجوز حذف المضاف ويبقى المضاف إليه

كَلاَهُمَا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ وَعَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ . سَمِعَا زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ يَقُولُ : سَأَلْتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَقُلْتُ : إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ : مَنْ يَقُمِ الْحَوْلَ يُصِيبَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ . فَقَالَ : رَحِمَهُ اللَّهُ ! أَرَادَ أَنْ لَا يَتَّكِلَ النَّاسُ . أَمَا إِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ . وَأَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ . وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . ثُمَّ حَلَفَ لَا يَسْتَشْنِي . أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . فَقُلْتُ : بِأَيِّ شَيْءٍ تَقُولُ ذَلِكَ ؟ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ ! قَالَ : بِالْعَلَامَةِ ، أَوْ بِالْآيَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ ، لَا شُعَاعَ لَهَا .

\* \* \*

٢٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

مَجْرُوراً أَيْ : لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ . قَوْلُهُ : ( أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ لَا شُعَاعَ لَهَا ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ : ( أَنَّهَا تَطْلُعُ ) مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الشَّمْسِ ، وَحُذِفَتْ لِلْعِلْمِ بِهَا فِعَادُ الضَّمِيرِ إِلَى مَعْلُومٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ وَنَظَائِرُهُ . وَ ( الشُّعَاعُ ) بَضْمُ الشَّيْنِ ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : هُوَ مَا يَرَى مِنْ ضَوْئِهَا عِنْدَ بَرُوزِهَا مِثْلَ الْحَبَالِ وَالْقَضْبَانِ مُقْبِلَةً إِلَيْكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا . قَالَ صَاحِبُ الْمُحْكَمِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْمَشْهُورَ ، وَقِيلَ : هُوَ الَّذِي تَرَاهُ مَمْتَدًّا بَعْدَ الطَّلُوعِ ، قَالَ : وَقِيلَ : هُوَ انْتِشَارُ ضَوْئِهَا ، وَجَمْعُهُ ( أَشْعَةُ ) وَ ( شُعْعٌ ) بَضْمُ الشَّيْنِ وَالْعَيْنِ ، وَأَشْعَتْ الشَّمْسُ نَشَرَتْ شُعَاعَهَا . قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ : قِيلَ : مَعْنَى ( لَا شُعَاعَ لَهَا ) أَنَّهَا عَلَامَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهَا ، قَالَ : وَقِيلَ : بَلْ لِكَثْرَةِ اخْتِلَافِ الْمَلَائِكَةِ فِي لَيْلَتِهَا وَنَزُولِهَا إِلَى الْأَرْضِ وَصُعُودِهَا بِمَا تَنْزِلُ بِهِ سَتَرَتْ بِأَجْنَحَتِهَا وَأَجْسَامِهَا



جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَةَ بْنَ أَبِي لُبَابَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ ، عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : قَالَ أَبِي ، فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ : وَاللَّهِ ! إِنِّي لَا أَعْلَمُهَا . قَالَ شُعْبَةُ : وَأَكْبَرُ عِلْمِي هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا . هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ .

وَأَيْتِمَا شَكَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحَرْفِ : هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : وَحَدَّثَنِي بِهَا صَاحِبٌ لِي عَنْهُ .

\* \* \*

٢٢٢ - (١١٧٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ ( وَهُوَ الْفَزَارِيُّ ) عَنْ يَزِيدَ ( وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : تَذَاكُرْنَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَيُّكُمْ يَذْكُرُ ، حِينَ طَلَعَ الْقَمَرُ ، وَهُوَ مِثْلُ شِقِّ جَفْنَةٍ ؟ » .

اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها . والله أعلم . قوله : ( تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله ﷺ فقال أيكم يذكر حين طلع القمر وهو مثل شق جفنة ) بكسر الشين ، وهو النصف ، و ( الجفنة ) بفتح الجيم معروفة . قال القاضي : فيه إشارة إلى أنها إنما تكون في أواخر الشهر ؛ لأن القمر لا يكون كذلك عند طلوعه إلا في أواخر الشهر . والله أعلم . واعلم أن ليلة القدر موجودة - كما سبق بيانه في أول الباب - فإنها ترى ويتحققها من شاء الله تعالى من بني آدم كل سنة في رمضان ، كما تظاهرت عليه هذه الأحاديث السابقة في الباب ،

.....

وإخبار الصالحين بها ورؤيتهم لها أكثر من أن تحصر . وأما قول القاضي عياض  
عن المهلب بن أبي صفرة : لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش نهت عليه لئلا  
يغتر به . والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٤ - كتاب الاعتكاف

### كتاب الاعتكاف

هو في اللغة الحبس والمكث وال لزوم ، وفي الشرع المكث في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة ، ويسمى الاعتكاف جوازاً ، ومنه الأحاديث الصحيحة منها حديث عائشة في أوائل الاعتكاف من صحيح البخارى قالت : كان النبي ﷺ يصغى إلى رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض . وذكر مسلم الأحاديث في اعتكاف النبي ﷺ العشر الأواخر من رمضان ، والعشر الأول من شوال . ففيها استحباب الاعتكاف ، وتأكد استحبابه في العشر الأواخر من رمضان . وقد أجمع المسلمون على استحبابه ، وأنه ليس بواجب ، وعلى أنه متأكد في العشر الأواخر من رمضان . ومذهب الشافعى وأصحابه وموافقيهم أن الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف ، بل يصح اعتكاف الفطر ، ويصح اعتكاف ساعة واحدة ، ولحظة واحدة ، وضابطه عند أصحابنا مكث يزيد على طمأنينة الركوع أدنى زيادة . هذا هو الصحيح ، وفيه خلاف شاذ في المذهب ، ولنا وجه أنه يصح اعتكاف المار في المسجد من غير لبث ، والمشهور الأول ، فينبغى لكل جالس في المسجد لانتظار صلاة ، أو لشغل آخر من آخره أو دنيا أن ينوى الاعتكاف فيحسب له ويثاب عليه ما لم يخرج من المسجد ، فإذا خرج ثم دخل جدد نية أخرى . وليس للاعتكاف

## (١) باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان

١ - (١١٧١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ . حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ .

ذكر مخصوص ، ولا فعل آخر سوى اللبث في المسجد بنية الاعتكاف ، ولو تكلم بكلام دنيا أو عمل صنعة من خياطة أو غيرها لم يبطل اعتكافه . وقال مالك وأبو حنيفة والأكثرون : يشترط في الاعتكاف الصوم ، فلا يصح اعتكاف مفطر ، واحتجوا بهذه الأحاديث . واحتج الشافعي باعتكافه ﷺ في العشر الأول من شوال ، رواه البخاري ومسلم ، ومحدث عمر رضى الله عنه قال : يا رسول الله إني نذرت أن أعتكف ليلة في الجاهلية فقال : « أوف بنذكرك » . ورواه البخاري ومسلم ، والليل ليس محلاً للصوم ، فدل على أنه ليس بشرط لصحة الاعتكاف . وفي هذه الأحاديث أن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد ؛ لأن النبي ﷺ وأزواجه وأصحابه إنما اعتكفوا في المسجد مع المشقة في ملازمته ، فلو جاز في البيت لفعلوه ولو مرة لا سيما النساء ؛ لأن حاجتهن إليه في البيوت أكثر . وهذا الذي ذكرناه من اختصاصه بالمسجد ، وأنه لا يصح في غيره هو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وداود ، والجمهور ، سواء الرجل والمرأة . وقال أبو حنيفة : يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وهو الموضع المهيأ من بيتها لصلاتها ، قال : ولا يجوز للرجل في مسجد بيته . وكمذهب أبي حنيفة قول قديم للشافعي ضعيف عند أصحابه ، وجوزه بعض أصحاب مالك ، وبعض أصحاب الشافعي للمرأة والرجل في مسجد بيتها . ثم اختلف الجمهور المشترطون المسجد العام ، فقال الشافعي ومالك وجمهورهم : يصح الاعتكاف في كل مسجد . وقال أحمد :

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي  
يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ؛ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ  
رَمَضَانَ . قَالَ نَافِعٌ : وَقَدْ أَرَانِي عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَكَانَ  
الَّذِي كَانَ يَعْتَكِفُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مِنَ الْمَسْجِدِ .

\* \* \*

٣ - (١١٧٢) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ . حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ  
السَّكُونِيُّ عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ،  
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ .

\* \* \*

٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . ح  
وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ . أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . جَمِيعًا عَنْ  
هِشَامٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ( وَاللَّفْظُ  
لَهُمَا ) قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ  
الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ .

يُخْتَصُّ بِمَسْجِدٍ تَقَامُ الْجَمَاعَةُ الرَّابِعَةِ فِيهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَخْتَصُّ بِمَسْجِدٍ تَصَلِّي  
فِيهِ الصَّلَوَاتُ كُلُّهَا . وَقَالَ الزَّهْرِيُّ وَآخَرُونَ : يَخْتَصُّ بِالْجَامِعِ الَّذِي تَقَامُ فِيهِ  
الْجُمُعَةُ ، وَنَقَلُوا عَنْ حَزِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ الصَّحَابِيِّ اخْتِصَاصَهُ بِالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ :  
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ، وَالْأَقْصَى . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا أَحَدَ لِأَكْثَرِ

٥ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ . حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ .

\* \* \*

(٢) باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه

٦ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ ، صَلَّى الْفَجْرَ . ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفُهُ . وَإِنَّهُ أَمَرَ بِخِبَائِهِ فَضُرِبَ . أَرَادَ الْإِعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ . فَأَمَرْتُ زَيْنَبُ بِخِبَائِهَا فَضُرِبَ . وَأَمَرَ غَيْرُهَا

الاعتكاف . والله أعلم . قوله : ( إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه ) احتج به من يقول : يبدأ بالاعتكاف من أول النهار ، وبه قال الأوزاعي ، والثوري ، والليث في أحد قولي . وقال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد : يدخل فيه قبل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر ، وأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتخلى بنفسه بعد صلاته الصبح ، لا أن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف ، بل كان من قبل المغرب معتكفاً لا بشأ في جملة المسجد ، فلما صلى الصبح انفرد قوله . ( وأنه أمر بخبائه فضرِب ) قالوا : فيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد ينفرد فيه مدة اعتكافه ما لم يضيق على الناس ، وإذا اتخذه يكون في آخر المسجد ورحابه ؛ لئلا يضيق على غيره ، وليكون أخص له وأكمل في

مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِخَبَائِهِ فَضُرِبَ . فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
الْفَجْرَ ، نَظَرَ فَإِذَا الْأَخْيَةُ . فَقَالَ : « الْبِرُّ تُرْدَنَ ؟ » فَأَمَرَ بِخَبَائِهِ  
فَقُوضَ . وَتَرَكَ الْإِعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ . حَتَّى اعْتَكَفَ فِي  
الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي  
عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ .

انفراده . قوله : ( نظر فإذا الأخية فقال : ألبر يردن ؟ فأمر بخبائه فقوض ) ،  
( قوض ) بالقاف المضمومة والضاد المعجمة ، أى أزيل ، وقوله : ( ألبر ) أى  
الطاعة . قال القاضى : قال ﷺ هذا الكلام إنكاراً لفعلهن ، وقد كان  
ﷺ أذن لبعضهن فى ذلك كما رواه البخارى ، قال : وسبب إنكاره أنه خاف  
أن يكن غير مخلصات فى الاعتكاف ، بل أردن القرب منه لغيرتهن عليه ، أو  
لغيرته عليهن ، فكره ملازمتهم المسجد مع أنه يجمع الناس ويحضره الأعراب  
والمناقفون ، وهن محتاجات إلى الخروج والدخول لما يعرض لهن فيبتذلن بذلك ،  
أو لأنه ﷺ رآهن عنده فى المسجد وهو فى المسجد فصار كأنه فى منزله  
بحضوره مع أزواجه ، وذهب المهم من مقصود الاعتكاف ، وهو التخلّى عن  
الأزواج ومتعلقات الدنيا وشبه ذلك ، أو لأنهن ضيقن المسجد بأبنيتهن ، وفى  
هذا الحديث دليل لصحة اعتكاف النساء ؛ لأنه ﷺ كان أذن لهن ، وإنما منعهن  
بعد ذلك لعارض . وفيه أن للرجل منع زوجته من الاعتكاف بغير إذنه ، وبه  
قال العلماء كافة ، فلو أذن لها فهل له منعها بعد ذلك ؟ فيه خلاف للعلماء ،  
فعند الشافعى وأحمد وداود له منع زوجته ومملوكه وإخراجهما من اعتكاف  
التطوع ، ومنعهما مالك ، وجوز أبو حنيفة إخراج المملوك دون الزوجة .

ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ .  
 ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ . حَدَّثَنَا  
 الْأَوْزَاعِيُّ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ  
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ . حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ  
 يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنْ  
 النَّبِيِّ ﷺ . بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَابْنِ إِسْحَاقَ ذِكْرُ  
 عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ . أَنَّهُنَّ ضَرَبْنَ الْأَخْيَةَ  
 لِلْإِعْتِكَافِ .

\* \*

### (٣) باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان

٧ - (١١٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَابْنُ  
 أَبِي عُمَرَ . جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ  
 عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي يَعْقُوبٍ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ  
 عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا دَخَلَ  
 الْعَشْرُ ، أَحْيَا اللَّيْلَ وَأَيَّقُظَ أَهْلَهُ وَجَدَّ وَشَدَّ الْمِئْزَرَ .

\* \* \*

### باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان

قولها : ( كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر أحيا الليل وأيقظ أهله وجد



٨ - (١١٧٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ .  
كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ  
عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ . قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ : سَمِعْتُ  
الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ .

\* \* \*

#### (٤) باب صوم عشر ذي الحجة

٩ - (١١٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ  
وَإِسْحَاقُ ( قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا  
أَبُو مُعَاوِيَةَ ) عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ

وشد المنزر ) وفي رواية ( كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الأواخر ما لم  
يجتهد في غيره ) اختلف العلماء في معنى ( شد المنزر ) فقيل : هو الاجتهاد في  
العبادات زيادة على عاداته ﷺ في غيره ، ومعناه التشمير في العبادات ، يقال :  
شدت لهذا الأمر مئزرى أى تشمرت له وتفرغت . وقيل : هو كناية عن  
اعتزال النساء للاشتغال بالعبادات . وقولها ( أحيا الليل ) أى استغرقه بالسهر  
في الصلاة وغيرها . وقولها ( وأيقظ أهله ) أى أيقظهم للصلاة في الليل ، وجد  
في العبادة زيادة على العادة . ففي هذا الحديث أنه يستحب أن يزداد من العبادات  
في العشر الأواخر من رمضان ، واستحباب إحياء ليليه بالعبادات . وأما قول  
أصحابنا : يكره قيام الليل كله ، فمعناه : الدوام عليه ، ولم يقولوا بكرهه ليلة  
وليلتين والعشر ، ولهذا اتفقوا على استحباب إحياء ليلتي العيدين وغير ذلك .  
(و المنزر ) بكسر الميم مهموز ، وهو الإزار . والله أعلم .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ .

\* \* \*

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ

### باب صوم عشر ذى الحجة

فيه قول عائشة : ( ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً في العشر قط ) وفي رواية : ( لم يصم العشر ) قال العلماء : هذا الحديث مما يوهم كراهة صوم العشر ، والمراد بالعشر هنا الأيام التسعة من أول ذى الحجة . قالوا : وهذا مما يتأول ، فليس في صوم هذه التسعة كراهة ، بل هي مستحبة استحباباً شديداً ، لا سيما التاسع منها وهو يوم عرفة . وقد سبقت الأحاديث في فضله ، وثبت في صحيح البخارى أن رسول الله ﷺ قال : « ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه » يعنى العشر الأوائل من ذى الحجة ، فيتأول قولها : « لم يصم العشر » أنه لم يصمه لعارض مرض أو سفر أو غيرهما ، أو أنها لم تره صائماً فيه ، ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في نفس الأمر . ويدل على هذا التأويل حديث هنيذة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبی ﷺ قالت : كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذى الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر الاثنين من الشهر والخميس . ورواه أبو داود وهذا لفظه ، وأحمد ، والنسائي ، وفي روايتهما : ( وخمسين ) . والله أعلم . قوله في الإسناد الأخير : ( وحديثي أبو بكر بن نافع العبدى حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفیان عن

الْأَسْوَدُ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ  
الْعَشْرَ .

---

الأعمش ( وهو سفيان الثوري ، وفي بعضها : ( شعبة ) بدل ( سفيان ) ،  
وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الفارسي ، ونقل الأول عن جمهور الرواة  
لصحيح مسلم . والله أعلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٥ - كتاب الحج

### كتاب الحج

الحج بفتح الحاء هو المصدر ، وبالفتح والكسر جميعاً هو الاسم منه ، وأصله القصد ، ويطلق على العمل أيضاً ، وعلى الإتيان مرة بعد أخرى . وأصل العمرة الزيارة . واعلم أن الحج فرض عين على كل مكلف حر مسلم مستطيع . واختلف العلماء في وجوب العمرة ، فقليل : واجبة ، وقيل : مستحبة . وللشافعي قولان أصحهما وجوبها . وأجمعوا على أنه لا يجب الحج ولا العمرة في عمر الإنسان إلا مرة واحدة ، إلا أن ينذر فيجب الوفاء بالنذر بشرطه ، وإلا إذا دخل مكة أو حرمها لحاجة لا تتكرر من تجارة أو زيارة ونحوهما ففي وجوب الإحرام بحج أو عمرة خلاف العلماء ، وهما قولان للشافعي : أصحهما : استحبابه ، والثاني : وجوبه بشرط أن لا يدخل لقتال ولا خائفاً من ظهوره وبروزه . واختلفوا في وجوب الحج هل هو على الفور أو التراخي ؟ فقال الشافعي وأبو يوسف وطائفة : هو على التراخي إلا أن ينتهي إلى حال يظن فواته لو أخره عنه . وقال أبو حنيفة ومالك وآخرون : هو على الفور . والله أعلم .

(١) باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يباح ، وبيان تحريم الطيب عليه

١ - (١١٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ ، وَلَا الْعِمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ . إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ . وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ . وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ » .

باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبسه وما لا يباح

وبيان تحريم الطيب عليه

قوله ﷺ وقد سئل ما يلبس المحرم : ( لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين . ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس ) قال العلماء : هذا من بديع الكلام وجزله فإنه ﷺ سئل عما يلبسه المحرم فقال : لا يلبس كذا وكذا ، فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات ، ويلبس ما سوى ذلك ، وكان التصريح بما لا يلبس أولى لأنه منحصر ، وأما الملبوس الجائر للمحرم فغير منحصر فضبط الجميع بقوله ﷺ : لا يلبس كذا وكذا ، يعنى ويلبس ما سواه . وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات ، وأنه نبه بالقميص والسراويل على جميع ما في معناهما ، وهو ما كان محيطاً أو محيطاً معمولاً على قدر البدن أو قدر عضو

منه ، كالجوشن والتبان والقفاز وغيرها ، ونبه ﷺ بالعمائم والبرانس على كل ساتر للرأس مخيطاً كان أو غيره ، حتى العصابة فإنها حرام ، فإن احتاج إليها لشجة أو صداع أو غيرهما شدها ولزمته الفدية ، ونبه ﷺ بالخفاف على كل ساتر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها ، وهذا كله حكم الرجال .

وأما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل ساتر من مخيط وغيره إلا ستر وجهها فإنه حرام بكل ساتر ، وفي ستر يديها بالقفازين خلاف للعلماء ، وهما قولان للشافعي أصحهما تحريمه . ونبه ﷺ بالورس والزعفران على ما في معناهما ، وهو الطيب ، فيحرم على الرجال والمرأة جميعاً في الإحرام جميع أنواع الطيب ، والمراد ما يقصد به الطيب . وأما الفواكه كالأنثرج والتفاح ، وأزهار البراري كالشيع والقيصوم ونحوهما فليس بحرام ؛ لأنه لا يقصد للطيب . قال العلماء :

والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الإزار والرداء أن يبعد عن الترفه ويتصف بصفة الخاشع الذليل ، وليتذكر أنه محرم في كل وقت فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره ، وأبلغ في مراقبته وصيائنه لعبادته ، وامتناعه من ارتكاب المحظورات ، وليتذكر به الموت ولباس الأكفان ، ويتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي ، والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها ، ويجتمع همهم لمقاصد الآخرة . وقوله ﷺ : ( إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ) وذكر مسلم بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر : ( من لم يجد نعلين فليلبس خفين ) ولم يذكر قطعهما ، واختلف العلماء في هذين الحديثين ، فقال أحمد :

يجوز لبس الخفين بحالهما ، ولا يجب قطعهما لحديث ابن عباس وجابر ، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصرح بقطعهما ، وزعموا أن قطعهما إضاعة مال . وقال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وجمهور العلماء : لا يجوز لبسهما إلا بعد قطعهما أسفل من الكعبين لحديث ابن عمر ، قالوا : وحديث

٢ - (...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ؟ قَالَ : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا الْبُرْئُسَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخُفَيْنِ . إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ تَعْلِينَ فَلْيَقْطَعْهُمَا ، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » .

\* \* \*

ابن عباس وجابر مطلقان فيجب حملهما على المقطوعين لحديث ابن عمر ، فإن المطلق يحمل على المقيد ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وقولهم أنه إضاعة مال ليس بصحيح ، لأن الإضاعة إنما تكون فيما نهى عنه ، وأما ما ورد الشرع به فليس بإضاعة ، بل حق يجب الإذعان له . والله أعلم . ثم اختلف العلماء في لابس الخفين لعدم التعلين هل عليه فدية أم لا ؟ فقال مالك والشافعي ومن وافقهما : لا شيء عليه ؛ لأنه لو وجب فدية لبينها ﷺ . وقال أبو حنيفة وأصحابه : عليه الفدية كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويفدى . والله أعلم . قوله ﷺ : ( ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس ) أجمعت الأمة على تحريم لباسهما لكونهما طيباً ، وألحقوا بهما جميع أنواع ما يقصد به الطيب ، وسبب تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع ، ولأنه ينافي تذلل الحاج فإن الحاج أشعث أغبر ، وسواء في تحريم الطيب الرجل والمرأة ، وكذا جميع محرمات الإحرام سوى اللباس كما سبق بيانه . ومحرمات الإحرام سبعة : اللباس بتفصيله السابق ، والطيب ، وإزالة الشعر . والظفر ، ودهن الرأس واللحية ، وعقد النكاح ، والجماع . وسائر الاستمتاع حتى الاستمناء ، والسابع إتلاف

٣ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ . وَقَالَ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ . وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » .

\* \* \*

٤ - (١١٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ . قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ : « السَّرَاوِيلُ ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ . وَالْخُفَّانِ ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ » يَعْنِي الْمُحْرِمَ .

الصبيد . والله أعلم . وإذا تطيب أو لبس ما نهى عنه لزمته الفدية إن كان عامداً بالإجماع ، وإن كان ناسياً فلا فدية عند الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . وأوجبها أبو حنيفة ومالك . ولا يحرم المعصفر عند مالك والشافعي ، وحرمه الثوري وأبو حنيفة وجعلاه طيباً ، وأوجبا فيه الفدية . ويكره للمحرم لبس الثوب المصبوغ بغير طيب ولا يحرم . والله أعلم .

قوله ﷺ : ( السراويل لمن لم يجد الإزار والخفان لمن لم يجد النعلين ) يعني المحرم ، هذا صريح في الدلالة للشافعي والجمهور في جواز لبس السراويل للمحرم إذا لم يجد إزاراً ، ومنعه مالك لكونه لم يذكر في حديث ابن عمر السابق ، والصواب بإباحته بحديث ابن عباس هذا مع حديث جابر بعده . أما



(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ( يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ ) ح وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَّانَ الرَّازِيُّ . حَدَّثَنَا بِهِزٌ . قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ . فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ . أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ . كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ : يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ ، غَيْرَ شُعْبَةَ وَحْدَهُ .

\* \* \*

٥ - (١١٧٩) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ . وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ » .

\* \* \*

حديث ابن عمر فلا حجة فيه ؛ لأنه ذكر فيه حالة وجود الإزار ، وذكر في حديث ابن عباس وجابر حالة العدم ، فلا منافاة . والله أعلم . قوله : ( وهو

٦ - (١١٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . حَدَّثَنَا  
عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَاحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ .  
عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا خُلُوقٌ ( أَوْ قَالَ : أَثَرُ صُفْرَةٍ ) فَقَالَ : كَيْفَ  
تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ قَالَ : وَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ  
الْوَحْيَ . فَسُتِرَ بِثَوْبٍ . وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ : وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ  
ﷺ وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ . قَالَ : فَقَالَ : أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى  
النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ؟ قَالَ : فَرَفَعَ عُمُرُ طَرْفَ الثَّوْبِ .  
فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ . ( قَالَ : وَأَحْسِبُهُ قَالَ ) كَغَطِيطِ الْبَكْرِ .  
قَالَ : فَلَمَّا سَرَى عَنْهُ قَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ اغْسِلْ عَنْكَ  
أَثَرُ الصُّفْرَةِ ( أَوْ قَالَ : أَثَرُ الْخُلُوقِ ) وَاخْلَعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ . وَاصْنَعْ

بالجعرانة ) فيها لغتان مشهورتان ، إحداهما : إسكان العين وتخفيف الراء .  
والثانية : كسر العين وتشديد الراء ، والأولى أفصح ، وبهما قال الشافعي  
وأكثر أهل اللغة . وهكذا اللغتان في تخفيف الحديبية وتشديدها ، والأفصح  
التخفيف ، وبه قال الشافعي وموافقه . قوله : ( عليه جبة وعليها خلوق )  
هو بفتح الخاء ، وهو نوع من الطيب يعمل فيه زعفران . قوله : ( له غطيط )  
هو كصوت النائم الذي يردده مع نفسه . قوله : ( كغطيط البكر ) هو بفتح  
الباء ، وهو الفتى من الإبل قوله : ( فلما سرى عنه ) هو بضم السين وكسر  
الراء المشددة ، أى أزيل ما به وكشف عنه . والله أعلم . قوله ﷺ للسائل  
عن العمرة : ( اغسل عنك أثر الصفرة ) فيه تحريم الطيب على الحرم ابتداء  
ودواماً ؛ لأنه إذا حرم دواماً فالابتداء أولى بالتحريم . وفيه أن العمرة يحرم فيها  
من الطيب واللباس وغيرهما من الحرمات السبعة السابقة ما يحرم في الحج . وفيه

فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ » .

\* \* \*

٧ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ

أَنْ مِنْ أَصَابِهِ طِيبٌ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً ثُمَّ عَلِمَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْمُبَادَرَةُ إِلَى إِزَالَتِهِ .  
وَفِيهِ أَنْ مِنْ أَصَابِهِ فِي إِحْرَامِهِ طِيبٌ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهَذَا  
مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَدَاوُدُ . وَقَالَ  
مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْمُزَنِيُّ ، وَأَحْمَدُ فِي أَصَحِّ الرَّوَاتِبِينَ عَنْهُ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .  
لَكِنَّ الصَّحِيحَ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهُ إِنَّمَا تَجِبُ الْفِدْيَةُ عَلَى الْمُتَطَيِّبِ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً  
إِذَا طَالَ لَبْثُهُ عَلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ﷺ : ( وَاخْلَعْ عَنْكَ جَبَّتَكَ ) دَلِيلٌ لِمَالِكٍ  
وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي وَالْجُمْهُورُ أَنَّ الْحَرَّمَ إِذَا صَارَ عَلَيْهِ مَخِيطٌ يَنْزَعُهُ وَلَا يَلْزَمُهُ  
شَقُّهُ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ : لَا يَجُوزُ نَزْعُهُ لَعَلَّا يَصِيرُ مَغْطِياً رَأْسَهُ ، بَلْ يَلْزَمُهُ  
شَقُّهُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ ضَعِيفٍ . قَوْلُهُ ﷺ : ( وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ  
فِي حَجِّكَ ) مَعْنَاهُ : مِنْ اجْتِنَابِ الْحَرَمَاتِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ مَعَ ذَلِكَ  
الطَّوَافَ وَالسَّعْيَ وَالْحَلْقَ بِصِفَاتِهَا وَهَيْئَاتِهَا ، وَإِظْهَارَ التَّلْبِيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْتَرِكُ  
فِيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ، وَيَخْصُ مِنْ عَمُومِهِ مَا لَا يَدْخُلُ فِي الْعُمْرَةِ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ  
كَالْوُقُوفِ وَالرَّمْيِ وَالْمَبِيتِ بِمَنْىَ وَمَزْدَلِفَةَ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَهَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي  
أَنَّ هَذَا السَّائِلَ كَانَ عَالِماً بِصِفَةِ الْحَجِّ دُونَ الْعُمْرَةِ ، فَلِهَذَا قَالَ لَهُ ﷺ :  
( وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ ) . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ  
لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّ الْقَاضِيَّ وَالْمُفْتَى إِذَا لَمْ يَعْلَمْ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ أَمْسَكَ عَنْ جَوَابِهَا  
حَتَّى يَعْلَمَهُ أَوْ يَظُنَّهُ بِشَرْطِهِ . وَفِيهِ أَنَّ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْقُرْآنِ مَا هُوَ  
بُوحَى لَا يَتَلَى ، وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ  
يَكُنْ لَهُ الْاجْتِهَادُ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَحْكُمُ بِوَحْيٍ ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ  
لَمْ يَظْهَرْ لَهُ بِالْاجْتِهَادِ حُكْمُ ذَلِكَ ، أَوْ أَنَّ الْوَحْيَ بَدَرَهُ قَبْلَ تَمَامِ الْاجْتِهَادِ . وَاللَّهُ

عَمِّرُوا ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ . وَأَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَلَيْهِ مَقْطَعَاتٌ ( يَعْنِي جُبَّةً ) . وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِالْحُلُوقِ . فَقَالَ : إِنِّي أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَعَلَى هَذَا . وَأَنَا مُتَضَمِّخٌ بِالْحُلُوقِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ ؟ » قَالَ : أَتَزِيعُ عَنِّي هَذِهِ الثِّيَابَ . وَأَغْسِلُ عَنِّي هَذَا الْحُلُوقِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ ، فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ » .

\* \* \*

٨ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) . أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ؛ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ . فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ . وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ

أعلم . قوله : ( وكان يعلى يقول وددت أنى أرى النبى ﷺ وقد نزل عليه الوحي ، فقال : أيسرك أن تنظر إلى النبى ﷺ ) هكذا هو فى جميع النسخ : ( ا فقال أيسرك ) ولم يبين القائل من هو ، ولا سبق له ذكر ، وهذا القائل هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما بينه فى الرواية التى بعد هذه . قوله : ( وعليه مقطعات ) هى بفتح الطاء المشددة ، وهى الثياب المخيطة ، وأوضحه بقوله : ( يعنى جبة ) . قوله : ( متضمخ ) هو بالضاد والحاء المعجمتين ، أى متلوث

قَدْ أَظْلَ بِهِ عَلَيْهِ . مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ . فِيهِمْ عُمَرُ . إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ . مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّمَ بِطِيبٍ ؟ فَظَنَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً . ثُمَّ سَكَتَ . فَجَاءَهُ الْوَحْيُ . فَأَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ إِلَى يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ : تَعَالَى . فَجَاءَ يَعْلَى . فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ . فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ مُحَمَّرُ الْوَجْهِ . يَغِطُّ سَاعَةً . ثُمَّ سَرَى عَنْهُ . فَقَالَ : « أَيْنَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ الْعُمْرَةِ آتِفًا ؟ » فَالْتَمَسَ الرَّجُلُ ، فَجِئَءَ بِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَّا الطِّيبُ الَّذِي بَكَ ، فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . وَأَمَّا الْجُبَّةُ ، فَانْزِعْهَا . ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ ، مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ » .

\* \* \*

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ( وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ ) قَالَا : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ حَازِمٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَ : سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

به مكثر منه . قوله : ( محمر الوجه يغط ) هو بكسر الغين . وسبب ذلك شدة الوحي وهوله قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ قوله ﷺ : ( أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات ) إنما أمر بالثلاث مبالغة في إزالة لونه وريحه ، والواجب الإزالة فإن حصلت بمرة كفت ولم تجب الزيادة ، ولعل الطيب الذي كان على هذا الرجل كثير ، ويؤيده قوله ( متضمخ ) . قال القاضي : ويحتمل أنه قال له ثلاث مرات : ( اغسله ) فكرر القول ثلاثاً ، والصواب ما سبق . والله أعلم . قوله : ( عقبة بن مكرم ) هو

يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجَعْرَانَةِ . قَدْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ . وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ . وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ . وَأَنَا كَمَا تَرَى . فَقَالَ : « انْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ . وَاغْسِلْ عَنْكَ الصُّفْرَةَ . وَمَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ ، فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ » .

\* \* \*

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ . حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ . قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ : أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ . بِهَا أَثَرٌ مِنْ خَلُوقٍ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ . فَكَيْفَ أَفْعَلُ ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ . فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ . وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَرُهُ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، يُظِلُّهُ . فَقُلْتُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنِّي أُحِبُّ ، إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، أَنْ أُدْخِلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوبِ . فَلَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ ، حَمَرَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالثَّوبِ . فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي

بفتح الراء . قوله في بعض هذه الرواية : ( صفوان بن يعلى بن أمية ) وفي بعضها : ( ابن منية ) وهما صحيحان ، فأمية أبو يعلى ، ومنية أم يعلى ، وقيل : جدته ، والمشهور الأول ، فنسب تارة إلى أبيه ، وتارة إلى أمه وهى منية بضم الميم بعدها نون ساكنة . قوله : ( حدثنا رباح ) هو بالباء الموحدة . قوله : ( فسكت عنه فلم يرجع إليه ) أى لم يرد جوابه . قوله : ( خمره عمر بالثوب )

مَعَهُ فِي الثَّوْبِ . فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ . فَلَمَّا سَرَى عَنْهُ قَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ  
 آتِئًا عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ » فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ . فَقَالَ : « انْزِعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ .  
 وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلُوقِ الَّذِي بِكَ . وَافْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ ، مَا كُنْتَ فَاعِلًا  
 فِي حَجِّكَ » .

\* \* \*

---

أى غطاه ، وأما إدخال يعلى رأسه ورؤيته النبي ﷺ في تلك الحال وإذن عمر  
 له في ذلك فكله محمول على أنهم علموا من النبي ﷺ أنه لا يكره الاطلاع  
 عليه في ذلك الوقت وتلك الحال ؛ لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حالة الوحي  
 الكريم . والله أعلم .

## (٢) باب مواقيت الحج والعمرة

١١ - (١١٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ . جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ . قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، ذَا الْحُلَيْفَةِ . وَلِأَهْلِ الشَّامِ ، الْجُحْفَةَ . وَلِأَهْلِ نَجْدٍ ، قَرْنَ الْمَنَازِلِ . وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ ، يَلَمْلَمَ . قَالَ : « فَهِنَّ لَهُنَّ . وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ . مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ . فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ . وَكَذَا فَكَذَلِكَ . حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا » .

## باب مواقيت الحج

ذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث ، حديث ابن عباس أكملها ؛ لأنه صرح فيه بنقله المواقيت الأربعة من رسول الله ﷺ ، فلهذا ذكره مسلم في أول الباب ، ثم حديث ابن عمر لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن ، بل بلغه بلاغاً ، ثم حديث جابر ؛ لأن أبا الزبير قال : أحسب جابراً رفعه ، وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعاً . فوقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ( ذا الحليفة ) ، بضم الحاء المهملة وبالفاء ، وهي أبعد المواقيت من مكة ، بينهما نحو عشر مراحل أو تسع ، وهي قرية من المدينة على نحو ستة أميال منها ، ولأهل الشام ( الجحفة ) ، وهي ميقات لهم ولأهل مصر ، وهي بجيم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة ، قيل : سميت بذلك لأن السيل أجحفها في وقت ، ويقال لها : ( مهبة ) بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح المثناة تحت ، كما ذكره في بعض روايات مسلم ، وحكى



القاضي عياض عن بعضهم كسر الهاء ، والصحيح المشهور إسكانها ، وهي على نحو ثلاث مراحل من مكة على طريق المدينة . ولأهل اليمن ( يللم ) بفتح المثناة تحت واللامين ويقال أيضاً ( ألملم ) بهمزة بدل الياء ، لغتان مشهورتان ، وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة . ولأهل نجد ( قرن المنازل ) بفتح القاف وإسكان الراء بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والأسماء وغيرهم ، وغلط الجوهري في صحاحه فيه غلطين فاحشين فقال : بفتح الراء ، وزعم أن أويساً القرني - رضى الله عنه - منسوب إليه ، والصواب إسكان الراء ، وأن أويساً منسوب إلى قبيلة معروفة يقال لهم ( بنو قرن ) وهي بطن من مراد ، القبيلة المعروفة ينسب إليها المرادي ، وقرن المنازل على نحو مرحلتين من مكة ، قالوا : وهو أقرب المواقيت إلى مكة . وأما ( ذات عرق ) بكسر العين فهي ميقات أهل العراق ، واختلف العلماء هل صارت ميقاتهم بتوقيت النبي ﷺ أم باجتهد عمر بن الخطاب ؟ وفي المسألة وجهان لأصحاب الشافعي أحدهما وهو نص الشافعي - رضى الله عنه - في الأم : بتوقيت عمر - رضى الله عنه - وذلك صريح في صحيح البخاري . ودليل من قال : بتوقيت النبي ﷺ حديث جابر ، لكنه غير ثابت ؛ لعدم جزمه برفعه . وأما قول الدارقطني أنه حديث ضعيف ؛ لأن العراق لم تكن فتحت في زمن النبي ﷺ ، فكلامه في تضعيفه صحيح ودليله ما ذكرته ، وأما استدلاله لضعفه بعدم فتح العراق ففاسد ؛ لأنه لا يمتنع أن يخبر النبي ﷺ به لعلمه بأنه سيفتح ، ويكون ذلك من معجزات النبي ﷺ والإخبار بالمغيبات المستقبلات ، كما أنه ﷺ وقت لأهل الشام ( الجحفة ) في جميع الأحاديث الصحيحة ، ومعلوم أن الشام لم يكن فتح حينئذ ، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه أخبر بفتح الشام واليمن والعراق ، وأنهم يأتون إليهم ييسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، وأنه ﷺ أخبر بأنه زويت

له مشارق الأرض ومغاربها وقال : « سيلغ ملك أمتي ما زوى لى منها » ،  
وأنتهم سيفتحون مصر وهى أرض يذكر فيها القيراط ، وأن عيسى عليه السلام  
ينزل على المنارة البيضاء شرق دمشق ، وكل هذه الأحاديث فى الصحيح ، وفى  
الصحيح من هذا القبيل ما يطول ذكره . والله أعلم . وأجمع العلماء على أن  
هذه المواقيت مشروعة ، ثم قال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعى ، وأحمد ،  
والجمهور : هى واجبة لو تركها وأحرم بعد مجاوزتها أثم ، ولزمه دم ، وصح  
حجه . وقال عطاء والنخعى : لا شىء عليه . وقال سعيد بن جبير : لا يصح  
حجه . وفائدة المواقيت أن من أراد حجاً أو عمرة حرم عليه مجاوزتها بغير  
إحرام ، ولزمه الدم كما ذكرنا . قال أصحابنا : فإن عاد إلى الميقات قبل  
التلبس بنسك سقط عنه الدم ، وفى المراد بهذا النسك خلاف منتشر . وأما  
من لا يريد حجاً ولا عمرة فلا يلزمه الإحرام لدخول مكة على الصحيح من  
مذهبنا ، سواء دخل الحاجة تتكرر كخطاب وحشاش وصياد ونحوهم ، أو لا  
تتكرر كتجارة وزيارة ونحوهما ، وللشافعى قول ضعيف أنه يجب الإحرام بحج  
أو عمرة إن دخل مكة أو غيرها من الحرم لما يتكرر ، بشرط سبق بيانه فى  
أول كتاب الحج . وأما من مر بالميقات غير مرید دخول الحرم بل الحاجة دونه ،  
ثم بدا له أن يحرم فيحرم من موضعه الذى بدا له فيه ، فإن جاوزه بلا إحرام  
ثم أحرم أثم ولزمه الدم ، وإن أحرم من الموضع الذى بدا له أجزأه ولا دم عليه ،  
ولا يكلف الرجوع إلى الميقات ، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور . وقال أحمد  
وإسحاق : يلزمه الرجوع إلى الميقات . قوله : ( وقت رسول الله ﷺ لأهل  
المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن ) هكذا وقع فى أكثر  
النسخ ( قرن ) من غير ألف بعد النون ، وفى بعضها ( قرناً ) بالألف ، وهو  
الأجود ؛ لأنه موضع واسم لجبل فوجب صرفه ، والذى وقع بغير ألف يقرأ  
منوناً ، وإنما حذفوا الألف كما جرت عادة بعض المحدثين يكتبون : يقول سمعت

أنس ، بغير ألف ، ويقرأ بالتثوين ، ويحتمل على بعد أن يقرأ ( قرن ) منصوباً بغير تنوين ، ويكون أراد به البقعة فيترك صرفه . قوله ﷺ : ( فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ) قال القاضي : كذا جاءت الرواية في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة ، قال : ووقع عند بعض رواة البخاري ومسلم ( فهن لهم ) ، وكذا رواه أبو داود وغيره ، وكذا ذكره مسلم من رواية ابن أبي شيبة ، وهو الوجه ؛ لأنه ضمير أهل هذه المواضع ، قال : ووجه الرواية المشهورة أن الضمير في ( لهن ) عائد على المواضع والأقطار المذكورة ، وهي المدينة والشام واليمن ونجد ، أي هذه المواضع لهذه الأقطار ، والمراد لأهلها فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقوله ﷺ : ( ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ) معناه أن الشامي مثلاً إذا مر بميقات المدينة في ذهابه لزمه أن يحرم من ميقات المدينة ، ولا يجوز له تأخيره إلى ميقات الشام الذي هو ( الجحفة ) ، وكذا الباقي من المواقيت ، وهذا لا خلاف فيه . قوله ﷺ : ( فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ) فيه دلالة للمذهب الصحيح فيمن مر بالميقات لا يريد حجاً ولا عمرة أنه لا يلزمه الإحرام لدخول مكة ، وقد سبقت المسألة واضحة . قال بعض العلماء : وفيه دلالة على أن الحج على التراخي لا على الفور ، وقد سبقت المسألة واضحة في أول كتاب الحج .

قوله ﷺ : ( فمن كان دونهن فمن أهله ) هذا صريح في أن من كان مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه ، ولا يلزمه الذهاب إلى الميقات ، ولا يجوز له مجاوزة مسكنه بغير إحرام . هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا مجاهداً فقال : ميقاته مكة بنفسها . قوله ﷺ : ( فمن كان دونهن فمن أهله وكذا فكذلك حتى أهل مكة يهلون منها ) هكذا هو في جميع النسخ وهو صحيح ، ومعناه : وهكذا فهكذا من جاوز مسكنه الميقات حتى أهل مكة يهلون منها . وأجمع العلماء على هذا كله ، فمن كان في مكة من أهلها أو وارداً إليها وأراد

١٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ  
 آدَمَ . حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ  
 عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ  
 ذَا الْحُلَيْفَةِ . وَلِأَهْلِ الشَّامِ ، الْجُحْفَةَ . وَلِأَهْلِ نَجْدٍ ، قَرْنَ  
 الْمَنَازِلِ . وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ ، يَلَمْلَمَ . وَقَالَ : « هُنَّ لَهُمْ . وَلِكُلِّ آتٍ  
 أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ . مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ . وَمَنْ كَانَ دُونَ  
 ذَلِكَ ، فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ . حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ ، مِنْ مَكَّةَ » .

\* \* \*

١٣ - (١١٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى  
 مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ قَالَ : « يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ، مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . وَأَهْلُ الشَّامِ ،  
 مِنَ الْجُحْفَةِ . وَأَهْلُ نَجْدٍ ، مِنْ قَرْنٍ » .

الإحرام بالحج فميقاته نفس مكة ، ولا يجوز له ترك مكة والإحرام بالحج من  
 خارجها ، سواء الحرم والحل ، هذا هو الصحيح عند أصحابنا . وقال بعض  
 أصحابنا : يجوز له أن يحرم به من الحرم ، كما يجوز من مكة ؛ لأن حكم الحرم  
 حكم مكة : والصحيح الأول لهذا الحديث . قال أصحابنا : ويجوز أن يحرم  
 من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج عن نفس المدينة وسورها ، وفي الأفضل  
 قولان أصحابهما : من باب داره . والثاني : من المسجد الحرام تحت الميزاب .  
 والله أعلم . وهذا كله في إحرام المكي بالحج ، والحديث إنما هو في إحرامه  
 بالحج . وأما ميقات المكي للعمرة فأدنى الحل لحديث عائشة الآتي أن النبي  
 ﷺ أمرها في العمرة أن تخرج إلى التنعيم وتحرم بالعمرة منه ، و(التنعيم) في

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَبَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَيُهْلُ أَهْلُ  
الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ » .

\* \* \*

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .  
أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ  
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَقُولُ : « مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ . وَمُهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةٌ ،  
وَهِيَ الْجُحْفَةُ . وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ » .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : وَزَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ ( وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُ ) قَالَ : « وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَلَمُ » .

\* \* \*

١٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ  
سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ( قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ :  
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ  
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ  
يُهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . وَأَهْلَ الشَّامِ ، مِنْ الْجُحْفَةِ . وَأَهْلَ نَجْدٍ ،  
مِنْ قَرْنٍ .

طرف الحل . والله أعلم . قوله ﷺ : ( مهل أهل المدينة ) هو بضم الميم وفتح  
الهاء وتشديد اللام ، أى موضع إهلالهم . قوله : ( قال عبد الله بن عمر  
وزعموا ) أى قالوا ، وقد سبق فى أول الكتاب أن الزعم قد يكون بمعنى القول

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : وَأُخْبِرْتُ أَنَّهُ قَالَ :  
« وَيِهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ » .

\* \* \*

١٧ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَ ابْنُ  
أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يِهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ  
ذِي الْحُلَيْفَةِ . وَيِهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ . وَيِهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ  
قَرْنٍ » .

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : وَذَكَرَ لِي ( وَلَمْ أَسْمَعْ ) أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَيِهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ » .

\* \* \*

١٦ - (١١٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ  
عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ  
عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ ( ثُمَّ  
انْتَهَى فَقَالَ : أَرَاهُ يَعْنِي ) النَّبِيَّ ﷺ .

المحقق . قوله : ( أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ  
فَقَالَ : سَمِعْتُهُ ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ : أَرَاهُ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ) معنى هذا الكلام أن أبا  
الزُّبَيْرِ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرًا ثُمَّ انْتَهَى أَيْ وَقَفَ عَنِ رَفْعِ الْحَدِيثِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ  
وَقَالَ : ( أَرَاهُ ) بضم الهمزة أَيْ أَظُنُّهُ رَفَعَ الْحَدِيثَ فَقَالَ : ( أَرَاهُ ) يَعْنِي النَّبِيَّ  
ﷺ كَمَا قَالَ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى ( أَحْسِبُهُ ) رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . وَقَوْلُهُ ( أَحْسِبُهُ

١٨ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ .  
 كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ . قَالَ عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ . أَخْبَرَنَا  
 ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ ( أَحْسِبُهُ رَفَعَ  
 إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ) فَقَالَ : « مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ .  
 وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجُحْفَةُ . وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ . وَمُهْلُ  
 أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ . وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ » .

رفع ) لا يحتاج بهذا الحديث مرفوعاً ؛ لكونه لم يجزم برفعه . قوله في حديث  
 جابر : ( ومهل أهل العراق من ذات عرق ) هذا صريح في كونه ميقات أهل  
 العراق ، لكن ليس رفع الحديث ثابتاً كما سبق . وقد سبق الإجماع على أن  
 ( ذات عرق ) ميقات أهل العراق ومن في معناهم ، قال الشافعي : ولو أهلوا  
 من العقيق كان أفضل ، والعقيق أبعد من ذات عرق بقليل ، فاستحبه الشافعي  
 لأثر فيه ، ولأنه قيل : إن ذات عرق كانت أولاً في موضعه ثم حولت وقربت  
 إلى مكة . والله أعلم . واعلم أن للحج ميقات مكان ، وهو ما سبق في هذه  
 الأحاديث ، وميقات زمان ، وهو شوال وذو القعدة وعشر ليالٍ من ذي  
 الحجة ، ولا يجوز الإحرام بالحج في غير هذا الزمان . هذا مذهب الشافعي ،  
 ولو أحرم بالحج في غير هذا الزمان لم ينعقد حجاً ، وانعقد عمرة . وأما العمرة  
 فيجوز الإحرام بها وفعلها في جميع السنة ، ولا يكره في شيء منها ، لكن شرطها  
 أن لا يكون في الحج ولا مقيماً على شيء من أفعاله ، ولا يكره تكرار العمرة  
 في السنة بل يستحب عندنا وعند الجمهور ، وكره تكرارها في السنة ابن سيرين  
 ومالك . ويجوز الإحرام بالحج مما فوق الميقات أبعد من مكة سواء دويرة أهله  
 وغيرها ، وأيهما أفضل فيه قولان للشافعي أصحهما : من الميقات أفضل للاقتداء  
 برسول الله ﷺ . والله أعلم .

## (٣) باب التلبية وصفتها ووقتها

١٩ - (١١٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ ثَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ ! لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ » .  
 قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَزِيدُ فِيهَا : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ . وَسَعْدَيْكَ . وَالْحَيْرُ بِيَدَيْكَ . لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

## باب التلبية وصفتها ووقتها

قال القاضي : قال المازري : التلبية مشاة للتكثير والمبالغة ، ومعناه : إجابة بعد إجابة ، ولزوماً لطاعتك ، فتنشئ للتوكيد لا تثنية حقيقية ، بمنزلة قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ أى نعمته ، على تأويل اليد بالنعمة هنا ، ونعم الله تعالى لا تحصى . وقال يونس بن حبيب البصرى : ( لبيك ) اسم مفرد لا مثنى ، قال : وألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كلقى ، وعلى مذهب سيويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر ، وأكثر الناس على ما قاله سيويه . قال ابن الأنبارى : ثنوا ( لبيك ) كما ثنوا ( حنانيك ) أى تحنناً بعد تحنن . وأصل ( لبيك ) لبيتك فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات ، فأبدلوا من الثالثة ياء ، كما قالوا من الظن ( تظنيت ) والأصل ( تظننت ) . واختلفوا فى معنى لبيك واشتقاقها ، فقليل : معناها اتجأهى وقصدى إليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك ، أى تواجهها . وقيل : معناها محبتي لك مأخوذ من قولهم : ( امرأة لبة ) إذا كانت محبة لولدها عاطفة عليه . وقيل :



٢٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ . حَدَّثَنَا حَاتِمٌ ( يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ ) عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَنَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ، وَحَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ ، إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، أَهَلَ فَقَالَ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ ! لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ » .

معناها إخلاصى لك ، مأخوذ من قولهم : ( حب لباب ) إذا كان خالصاً محضاً ، ومن ذلك لب الطعام ولبابه . وقيل : معناها أنا مقيم على طاعتك وإجابتك ، مأخوذ من قولهم : ( لب الرجل بالمكان وألب ) إذا أقام فيه . قال ابن الأنبارى : وبهذا قال الخليل . قال القاضى : قيل هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ وقال إبراهيم الحربى فى معنى ( لبيك ) : أى قرباً منك وطاعة ، والإلباب : القرب . وقال أبو نصر : معناه أنا ملب بين يديك ، أى خاضع . هذا آخر كلام القاضى . قوله : ( لبيك إن الحمد والنعمة ) يروى بكسر الهمزة من ( إن ) وفتحها ، وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة . قال الجمهور : الكسر أجود . قال الخطائى : الفتح رواية العامة . وقال ثعلب : الاختيار الكسر ، وهو الأجود فى المعنى من الفتح ؛ لأن من كسر جعل معناه : إن الحمد والنعمة لك على كل حال ، ومن فتح قال : معناه لبيك لهذا السبب . قوله : ( والنعمة لك ) المشهور فيه نصب النعمة ، قال القاضى : ويجوز رفعها على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً . قال ابن الأنبارى : وإن شئت جعلت خبر ( إن ) محذوفاً تقديره : إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك . وقوله : ( وسعديك ) قال القاضى : إعرابها وتثنيها كما سبق فى ( لبيك ) ، ومعناه : مساعدة لطاعتك بعد

قَالُوا : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : هَذِهِ تَلْبِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قَالَ نَافِعٌ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَزِيدُ مَعَ هَذَا : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ . وَسَعْدَيْكَ . وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ . وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى ( يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ ) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَّةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ .

\* \* \*

٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ . قَالَ : فَإِنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مساعدة . قوله : ( والخير بيدك ) أى الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله . قوله : ( والرغباء إليك والعمل ) قال القاضى : قال المازرى : يروى بفتح الراء والمد ، وبضم الراء مع القصر ، ونظيره العلا والعلياء ، والنعمى والنعماء . قال القاضى : وحكى أبو على فيه أيضاً الفتح مع القصر ( الرغبى ) مثل ( سكرى ) ، ومعناه هنا الطلب والمسألة إلى من بيده الخير ، وهو المقصود بالعمل المستحق للعبادة . قوله : ( عن ابن عمر تلقفت التلبية ) هو بقاف ثم فاء ، أى أخذتها بسرعة . قال القاضى : وروى ( تلقنت ) بالنون ، قال : والأول رواية الجمهور ، قال : وروى ( تلقيت ) بالياء ، ومعانيها متقاربة .

عُمَرُ . أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ مُلْبِداً يَقُولُ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ ! لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ . وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ » لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ .

وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ . ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، أَهَلَ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ .

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُهَلُّ بِإِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ . وَيَقُولُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ ! لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ . وَالْحَيْرُ فِي يَدَيْكَ لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

\* \* \*

٢٢ - (١١٨٥) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ .

قوله : ( أهل فقال لبيك اللهم لبيك ) قال العلماء : الإهلال رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام ، وأصل الإهلال في اللغة رفع الصوت ، ومنه استهل المولود أى صاح ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وما أهل به لغير الله ﴾ أى رفع الصوت عند ذبحه بغير ذكر الله تعالى . وسمى الهلال هلالاً لرفعهم الصوت عند رؤيته . قوله : ( سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً ) فيه استحباب تلييد الرأس قبل الإحرام ، وقد نص عليه الشافعى وأصحابنا ، وهو موافق للحديث الآخر فى الذى خر عن بعيره فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً . قال العلماء : التلييد ضمير الرأس بالصمغ أو الخطمى وشبههما ، مما يضم الشعر ويلزق بعضه ببعض ويمنعه

حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ . حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ( يَعْنِي ابْنَ عَمَارٍ )  
حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : كَانَ  
الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ : لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ . قَالَ : فَيَقُولُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَيَلَكُمْ ! قَدْ . قَدْ » فَيَقُولُونَ : إِلَّا شَرِيكًا  
هُوَ لَكَ . تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ . يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ .

\* \*

التمتع والقمل ، فيستحب لكونه أرفق به . قوله : ( كان المشركون يقولون :  
لبيك لا شريك لك ، قال : فيقول رسول الله ﷺ ويلكم قد قد إلا شريكاً  
هو لك تملكه وما مالك ، يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت ) فقوله ﷺ :  
( قد قد ) قال القاضي : روى بإسكان الدال وكسرها مع التنوين ، ومعناه  
كفأكم هذا الكلام فاقصروا عليه ولا تزيدوا ، وهنا انتهى كلام النبي ﷺ ،  
ثم عاد الراوى إلى حكاية كلام المشركين فقال : إلا شريكاً هو لك إلى آخره .  
معناه أنهم كانوا يقولون هذه الجملة وكان النبي ﷺ يقول : اقتصروا على  
قولكم : ( لبيك لا شريك لك ) . والله أعلم وأما حكم التلبية فأجمع المسلمون  
على أنها مشروعة ، ثم اختلفوا في إيجابها ، فقال الشافعى وآخرون : هى سنة  
ليست بشرط لصحة الحج ولا بواجبة ، فلو تركها صح حجه ولا دم عليه ،  
لكن فاتته الفضيلة . وقال بعض أصحابنا : هى واجبة تجزى بالدم ، ويصح الحج  
بدونها . وقال بعض أصحابنا : هى شرط لصحة الإحرام . قال : ولا يصح  
الإحرام ولا الحج إلا بها . والصحيح من مذهبنا ما قدمناه عن الشافعى . وقال  
مالك : ليست بواجبة ، ولكن لو تركها لزمه دم وصح حجه . قال الشافعى  
ومالك : ينعقد الحج بالنية بالقلب من غير لفظ ، كما ينعقد الصوم بالنية فقط .  
وقال أبو حنيفة لا ينعقد إلا بانضمام التلبية أو سوق الهدى إلى النية . قال  
أبو حنيفة : ويجزى عن التلبية ما فى معناها من التسييح والتهيل وسائر الأذكار ،

كما قال هو أن التسييح وغيره يجزى في الإحرام بالصلاة عن التكبير . والله أعلم .  
قال أصحابنا : ويستحب رفع الصوت بالتلبية بحيث لا يشق عليه ، والمرأة ليس لها الرفع ؛ لأنه يخاف الفتنة بصوتها ، ويستحب الإكثار منها لا سيما عند تغاير الأحوال كإقبال الليل والنهار ، والصعود والهبوط ، واجتماع الرفاق ، والقيام والقعود ، والركوب والنزول ، وأدبار الصلوات ، وفي المساجد كلها . والأصح أنه لا يلبي في الطواف والسعي ؛ لأن لهما أذكراً مخصوصة . ويستحب أن يكرر التلبية كل مرة ثلاث مرات فأكثر ، ويواليها ولا يقطعها بكلام ، فإن سُلِّم عليه رد السلام باللفظ ، ويكره السلام عليه في هذه الحال ، وإذا لبي صلى على رسول الله ﷺ وسأل الله تعالى ما شاء لنفسه ولمن أحبه وللمسلمين ، وأفضله سؤال الرضوان والجنة والاستعاذة من النار ، وإذا رأى شيئاً يعجبه قال : لبيك إن العيش عيش الآخرة . ولا تزال التلبية مستحبة للحاج حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر ، أو يطوف طواف الإفاضة إن قدمه عليها ، أو الحلق عند من يقول الحلق نسك ، وهو الصحيح . وتستحب للعمرة حتى يشرع في الطواف ، وتستحب التلبية للمحرم مطلقاً سواء الرجل والمرأة ، والمحدث والجنب والحائض لقوله ﷺ لعائشة - رضي الله عنها - : اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي .

(٤) باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة

٢٣ - (١١٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : بَيِّدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا . مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ . يَعْنِي ذَا الْحُلَيْفَةِ .

\* \* \*

٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا حَاتِمٌ ( يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ ) عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمٍ . قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا قِيلَ لَهُ : الْإِحْرَامُ مِنَ الْبَيْدَاءِ ، قَالَ : الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مَا أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ . حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ .

\* \* \*

باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة

قوله عن ابن عمر : ( قال : بيداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد يعني ذا الحليفة ) وفي الرواية الأخرى : ( ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره ) قال العلماء : هذه البيداء هي الشرف الذي قدام ذى الحليفة إلى جهة مكة ، وهي بقرب ذى الحليفة ، وسميت بيداء لأنه ليس فيها بناء ولا أثر ، وكل مفازة تسمى بيداء ، وأما هنا فالمراد بالبيداء ما ذكرناه . وقوله ( تكذبون فيها ) أى

تقولون : إنه ﷺ أحرم منها ، ولم يحرم منها ، وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذى الحليفة ، ومن عند الشجرة التى كانت هناك وكانت عند المسجد . وسماهم ابن عمر كاذبين لأنهم أخبروا بالشئ على خلاف ما هو ، وقد سبق فى أول هذا الشرح فى مقدمة صحيح مسلم أن الكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشئ بخلاف ما هو ، سواء تعمده أم غلط فيه أو سها . وقالت المعتزلة : يشترط فيه العمدية ، وعندنا أن العمدية شرط لكونه إثماً لا لكونه يسمى كذباً ، فقول ابن عمر جار على قاعدتنا . وفيه أنه لا بأس بإطلاق هذه اللفظة . وفيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذى الحليفة ، ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى البيداء ، وبهذا قال جميع العلماء . وفيه أن الإحرام من الميقات أفضل من دويرة أهله ؛ لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه . فإن قيل : إنما أحرم من الميقات لبيان الجواز ، قلنا : هذا غلط لوجهين أحدهما : أن البيان قد حصل بالأحاديث الصحيحة فى بيان المواقيت . والثانى : أن فعل رسول الله ﷺ إنما يحمل على بيان الجواز فى شئ يتكرر فعله كثيراً ، فيفعله مرة أو مرات على الوجه الجائز لبيان الجواز ، ويواظب غالباً على فعله على أكمل وجوهه . وذلك كالوضوء مرة ومرتين وثلاثاً كله ثابت ، والكثير أنه ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً . وأما الإحرام بالحج فلم يتكرر ، وإنما جرى منه ﷺ مرة واحدة ، فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه . والله أعلم . قوله : ( كان رسول الله ﷺ يركع بذى الحليفة ركعتين ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل ) فيه استحباب صلاة الركعتين عند إرادة الإحرام ، ويصليهما قبل الإحرام ، ويكونان نافلة . هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة ، إلا ما حكاه القاضى وغيره عن الحسن البصرى أنه استحب كونهما بعد صلاة فرض ، قال : لأنه روى أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح . والصواب ما قاله الجمهور ، وهو ظاهر الحديث . قال أصحابنا وغيرهم من العلماء :

وهذه الصلاة سنة لو تركها فاتته الفضيلة ولا إثم عليه ولا دم . قال أصحابنا :  
فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات المنهى فيها عن الصلاة لم يصلهما ، هذا  
هو المشهور ، وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يصليهما فيه ؛ لأن سببهما إرادة  
الإحرام وقد وجد ذلك . وأما وقت الإحرام فسنذكره في الباب بعده إن  
شاء الله تعالى .



## (٥) باب الإهلال من حيث تنبعت الراحلة

٢٥ - (١١٨٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ جُرَيْجٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا . قَالَ : مَا هُنَّ ؟ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ ! قَالَ : رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ . وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ . وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ . وَرَأَيْتُكَ ، إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ ، أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ ، وَلَمْ تُهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ .

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا الْأَرْكَانُ ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ . وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ . وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا . فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا . وَأَمَّا الصُّفْرَةُ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا . فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا . وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ .

باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعت به راحلته

متوجهاً إلى مكة لا عقب الركعتين

قوله في هذا الباب عن ابن عمر قال : ( فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ ) وقال في الحديث السابق : ( ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً

.....

عند مسجد ذى الحليفة أهل ) ، وفي الحديث الذى قبله : ( كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل ) ، وفي رواية : ( حين قام به بعيره ) ، وفي رواية : ( يهل حين تستوى به راحلته قائمة ) . هذه الروايات كلها متفقة فى المعنى ، وانبعائها هو استواؤها قائمة . وفيها دليل لمالك والشافعى والجمهور أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته . وقال أبو حنيفة : يحرم عقب الصلاة وهو جالس ، قبل ركوب دابته وقبل قيامه ، وهو قول ضعيف للشافعى ، وفيه حديث من رواية ابن عباس لكنه ضعيف . وفيه أن التلبية لا تقدم على الإحرام . قوله عن عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر : ( رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها ) إلى آخره ، قال المازرى : يحتمل أن مراده لا يصنعها غيرك مجتمعة ، وإن كان يصنع بعضها . قوله : ( رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين ) ثم ذكر ابن عمر فى جوابه أنه لم ير رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانيين ، هما بتخفيف الياء ، هذه اللغة الفصيحة المشهورة ، وحكى سيبويه وغيره من الأئمة تشديدها فى لغة قليلة ، والصحيح التخفيف ، قالوا : لأن نسبه إلى اليمن ، فحقه أن يقال اليمنى ، وهو جائز ، فلما قالوا : ( اليماني ) أبدلوا من إحدى ياءى النسب ألفاً ، فلو قالوا اليماني بالتشديد لزم منه الجمع بين البدل والمبدل ، والذين شددوها قالوا : هذه الألف زائدة ، وقد تزداد فى النسب كما قالوا فى النسب إلى صنعا : صنعاني ، فزادوا النون الثانية ، وإلى الرى : رازى ، فزادوا الزاى ، وإلى الرقة : رقباني ، فزادوا النون . والمراد بالركنين اليمانيين : الركن اليماني والركن الذى فيه الحجر الأسود ، ويقال له العراقى ، لكونه إلى جهة العراق ، وقيل للذى قبله : اليماني ؛ لأنه إلى جهة اليمن ، ويقال لهما اليمانيان تغلياً لأحد الاسمين ، كما قالوا الأبوان للأب والأم ، والقمران للشمس والقمر ، والعمران لأبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - ونظائره مشهورة ، فتارة يغلبون بالفضيلة كالأبوين ، وتارة بالخفة كالعمرين ، وتارة بغير

ذلك ، وقد بسطته في تهذيب الأسماء واللغات . قال العلماء : ويقال للركنين الآخرين اللذين يليان الحجر - بكسر الحاء - الشاميان ؛ لكونهما بجهة الشام ، قالوا : فاليمانيان باقيان على قواعد إبراهيم عليه السلام ، بخلاف الشاميين ، فلهذا لم يستلما ، واستلم اليمانيان لبقائهما على قواعد إبراهيم عليه السلام . ثم إن العراق من اليمانيين اختص بفضيلة أخرى وهى الحجر الأسود ، فاختص لذلك مع الاستلام بتقبيله ووضع الجبهة عليه بخلاف اليماني . والله أعلم . قال القاضى وقد اتفق أئمة الأمصار والفقهاء اليوم على أن الركنين الشاميين لا يستلمان ، وإنما كان الخلاف فى ذلك العصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب . قوله : ( ورأيتك تلبس النعال السبتية ) وقال ابن عمر فى جوابه : ( وأما النعال السبتية فإنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التى ليس فيها شعر ويتوضأ فيها وأنا أحب أن ألبسها ) فقلوه : ( ألبس ) و ( تلبس ) كله بفتح الباء . وأما ( السبتية ) فبكسر السين وإسكان الباء الموحدة ، وقد أشار ابن عمر إلى تفسيرها بقوله : ( التى ليس فيها شعر ) ، وهكذا قال جماهير أهل اللغة وأهل الغريب وأهل الحديث : إنها التى لا شعر فيها ، قالوا : وهى مشتقة من ( السَّبْت ) بفتح السين ، وهو الحلق والإزالة ، ومنه قولهم : سبت رأسه أى حلقه . قال الهروى : وقيل : سميت بذلك لأنها انسبت بالدباغ ، أى لانت يقال : رطبة منسبة أى لينة ، قال أبو عمرو الشيبانى : السبت كل جلد مدبوغ ، وقال أبو زيد : ( السبت ) جلود البقر ، مدبوغة كانت أو غير مدبوغة . وقيل : هو نوع من الدباغ يقلع الشعر ، وقال ابن وهب : النعال السبتية كانت سوداً لا شعر فيها . قال القاضى : وهذا ظاهر كلام ابن عمر فى قوله : ( النعال التى ليس فيها شعر ) ، قال : وهذا لا يخالف ما سبق ، فقد تكون سوداً مدبوغة بالقرظ لا شعر فيها ؛ لأن بعض المدبوغات يبقى شعرها ، وبعضها لا يبقى ، قال : وكانت عادة العرب لباس النعال بشعرها غير

مدبوغة ، وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره ، وإنما كان يلبسها أهل الرفاهية كما قال شاعرهم : تحذى نعال السبت ليس بتوءم . قال القاضي : والسين في جميع هذا مكسورة ، قال : والأصح عندى أن يكون اشتقاقها وإضافتها إلى ( السبت ) الذى هو الجلد المدبوغ أو إلى الدباغة ؛ لأن السين مكسورة في نسبتها ، ولو كانت من ( السبت ) الذى هو الحلق كما قاله الأزهرى وغيره لكانت النسبة : ( سبتية ) بفتح السين ، ولم يروها أحد في هذا الحديث ولا في غيره ولا في الشعر فيما علمت إلا بالكسر . هذا كلام القاضي . وقوله : ( ويتوضأ فيها ) معناه يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان . قوله : ( ورأيتك تصبغ بالصفرة ) وقال ابن عمر في جوابه : ( وأما الصفرة فإنى رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها فأنا أحب أن أصبغ بها ) فقوله ( يصبغ ) و ( أصبغ ) بضم الباء وفتحها ، لغتان مشهورتان حكاهما الجوهري وغيره . قال الإمام المازرى : قيل : المراد في هذا الحديث صبغ الشعر ، وقيل : صبغ الثوب . قال : والأشبه أن يكون صبغ الثياب ؛ لأنه أخبر أن النبى ﷺ صبغ ، ولم ينقل عنه ﷺ أنه صبغ شعره . قال القاضي عياض : هذا أظهر الوجهين ، وإلا فقد جاءت آثار عن ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر لحيته ، واحتج بأن النبى ﷺ كان يصفر لحيته بالورس والزعفران ، رواه أبو داود . وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجه بأن النبى ﷺ كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته . قوله : ( ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية ) وقال ابن عمر في جوابه : ( وأما الإهلال فإنى لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته ) أما ( يوم التروية ) فبالتاء المثناة فوق ، وهو الثامن من ذى الحجة ، سمي بذلك لأن الناس كانوا يتروون فيه من الماء ، أى يحملونه معهم من مكة إلى عرفات ليستعملوه في الشرب وغيره . وأما فقه المسألة فقال المازرى : أجابه ابن عمر بضرب من القياس حيث لم

٢٦ - (...) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ . قَالَ : حَجَّجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . بَيْنَ جَحٍّ وَعُمْرَةٍ . ثِنْتَى عَشْرَةَ مَرَّةً . فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ أَرْبَعَ خِصَالٍ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، بِهَذَا الْمَعْنَى . إِلَّا فِي قِصَّةِ الْإِهْلَالِ فَإِنَّهُ خَالَفَ رِوَايَةَ الْمُقْبِرِيِّ . فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى سِوَى ذِكْرِهِ إِيَّاهُ .

\* \* \*

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغُرْزِ ، وَابْتَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً ، أَهَلَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ .

يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله ﷺ على المسألة بعينها فاستدل بما في معناه ، ووجه قياسه أن النبي ﷺ إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب إليه ، فأخر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه وهو يوم التروية ، فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى . ووافق ابن عمر على هذا الشافعي وأصحابه ، وبعض أصحاب مالك وغيرهم . وقال آخرون : الأفضل أن يحرم من أول ذى الحجة ، ونقله القاضي عن أكثر الصحابة والعلماء ، والخلاف في الاستحباب ، وكل منهما جائز بالإجماع . والله أعلم . قوله : ( ابن قسيط ) هو يزيد بن عبد الله بن قسيط ، بقاف مضمومة وسين مهملة مفتوحة وإسكان الياء . قوله : ( وضع رجله في الغرز ) هو بفتح الغين

٢٨ - (...) وحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ أَهْلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ نَافِئَةُ قَائِمَةً .

\* \* \*

٢٩ - (...) وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ . ثُمَّ يَهَلُّ حِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً .

\* \*

#### (٦) باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة

٣٠ - (١١٨٨) وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ( قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ حَرْمَلَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ) أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّهُ قَالَ : بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مَبْدَأَهُ . وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهَا .

المعجمة ثم راء ساكنة ثم زاي ، وهو ركاب كور البعير إذا كان من جلد أو خشب . وقيل : هو الكور مطلقاً كالركاب للسرّج . قوله : ( بات رسول الله ﷺ بذى الحليفة مبدأه وصلى في مسجدتها ) قال القاضي : هو بفتح الميم وضمها والباء ساكنة فيهما ، أى ابتداء حجه ، ومبدأه منصوب على الظرف ،

## (٧) باب الطيب للمحرم عند الإحرام

٣١ - (١١٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ . أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ . وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

\* \* \*

٣٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ . حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ . وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ . قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

أى فى ابتدائه . وهذا الميت ليس من أعمال الحج ولا من سنته ، قال القاضى : لكن من فعله تأسيساً بالنبي ﷺ فحسن . والله أعلم .

## باب استحباب الطيب قبل الإحرام فى البدن واستحبابه بالمسك

وأنه لا بأس ببقاء ويصه . وهو بريقه ولمعانه

قولها : ( طيبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت ) ضبطوا ( لحرمه ) بضم الحاء وكسرهما ، وقد سبق بيانه فى شرح مقدمة مسلم ، والضم أكثر ، ولم يذكر الهروى وآخرون غيره ، وأنكر ثابت الضم على المحدثين ، وقال : الصواب الكسر . والمراد بحرمه الإحرام بالحج . وفيه دلالة على استحباب الطيب عند إرادة الإحرام ، وأنه لا بأس باستدامته

٣٣ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ . وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

بعد الإحرام وإنما يحرم ابتداءه في الإحرام وهذا مذهبننا ، وبه قال خلائق من الصحابة والتابعين وجماهير المحدثين والفقهاء منهم سعد بن أبى وقاص ، وابن عباس ، وابن الزبير ، ومعاوية ، وعائشة ، وأم حبيبة ، وأبو حنيفة ، والثورى ، وأبو يوسف ، وأحمد ، وداود ، وغيرهم . وقال آخرون بمنعه منهم الزهرى ، ومالك ، ومحمد بن الحسن ، وحكى أيضاً عن جماعة من الصحابة والتابعين . قال القاضى : وتأول هؤلاء حديث عائشة هذا على أنه تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب قبل الإحرام ، ويؤيد هذا قولها فى الرواية الأخرى : ( طيبت رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً ) فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه ثم زال بالغسل بعده ، لا سيما وقد نقل أنه كان يتطهر من كل واحدة قبل الأخرى ، ولا يبقى مع ذلك . ويكون قولها : ( ثم أصبح ينضح طيباً ) أى قبل غسله ، وقد سبق فى رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذرة ، وهى مما يذهب الغسل ، قال : وقولها : ( كأنى أنظر إلى ويبص الطيب فى مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم ) المراد به أثره لا جرمه . هذا كلام القاضى ، ولا يوافق عليه ، بل الصواب ما قاله الجمهور أن الطيب مستحب للإحرام لقولها : ( طيبته لحرمة ) وهذا ظاهر فى أن الطيب للإحرام لا للنساء ، ويعضده قولها : ( كأنى أنظر إلى ويبص الطيب ) ، والتأويل الذى قاله القاضى غير مقبول ؛ لمخالفته الظاهر بلا دليل يحملنا عليه . وأما قولها ( ولحله قبل أن يطوف ) فالمراد به طواف الإفاضة ، فيه دلالة لاستباحة الطيب بعد رمى جمرة العقبة والحلق وقبل الطواف وهذا مذهب الشافعى والعلماء كافة إلا مالكا كرهه



٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُؤْمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا  
عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ . قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا . قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِجَلِّهِ وَلِحَرَمِهِ .

\* \* \*

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ( قَالَ  
عَبْدُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ) أَخْبَرَنَا  
ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ  
وَالْقَاسِمَ يَخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : طَيَّبْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيِ بَذْرِيَّةٍ . فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . لِلْجَلِّ  
وَالْإِحْرَامِ .

قبل طواف الإفاضة ، وهو محجوج بهذا الحديث . وقولها ( حلّه ) دليل على  
أنه حصل له تحلل . وفي الحج تحللان يحصلان بثلاثة أشياء : رمي جمرة العقبة ،  
والحلق ، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعى عقب طواف القدوم ،  
فإذا فعل الثلاثة حصل التحللان ، وإذا فعل اثنين منهما حصل التحلل الأول -  
أى اثنين كانا - ويحل بالتحلل الأول جميع المحرمات إلا الاستمتاع بالنساء فإنه  
لا يحل إلا بالثانى . وقيل : يباح منهن غير الجماع بالتحلل الأول ، وهو قول  
بعض أصحابنا . وللشافعى قول أنه لا يحل بالأول إلا اللبس والحلق وقلم  
الأظفار ، والصواب ما سبق . والله أعلم . وقولها فى الرواية الأخرى : ( ولحله  
حين حل قبل أن يطوف بالبيت ) فيه تصريح بأن التحلل الأول يحصل بعد  
رمي جمرة العقبة والحلق قبل الطواف ، وهذا متفق عليه . قولها : ( بذريّة )  
هى بفتح الذال المعجمة ، وهى قناب قصب طيب يجاء به من الهند . قولها :

٣٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ .  
جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ  
عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : بَأَى شَيْءٍ  
طَيَّبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ حُرْمِهِ ؟ قَالَتْ : بِأَطْيَبِ الطَّيِّبِ .

\* \* \*

٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ  
هِشَامٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ . قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ . ثُمَّ يُحْرِمُ .

\* \* \*

٣٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ .  
أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ ،  
وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ ، بِأَطْيَبِ مَا وَجَدْتُ .

\* \* \*

٣٩ - (١١٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ  
وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ( قَالَ يَحْيَى :  
أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ) عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانِي

أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْزِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ .  
وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ : وَهُوَ مُحَرَّمٌ . وَلَكِنَّهُ قَالَ : وَذَاكَ طَيِّبٌ  
إِحْرَامِهِ .

\* \* \*

٤٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
وَأَبُو كُرَيْبٍ ( قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا  
أَبُو مُعَاوِيَةَ ) عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْزِقِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ يُهْلُ .

\* \* \*

٤١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ  
وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ . قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ  
أَبِي الضُّحَى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ :  
كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْزِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ  
يُلْبَى .

\* \* \*

(...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ  
عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ . وَعَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ

( وبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْزِقِهِ ) الْوَيْصُ الْبَرِيقُ وَاللِّمْعَانُ ، وَالْمَفْزِقُ : بَفَتْحِ الْمِيمِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَكَأَنِّي أَنْظُرُ . بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعَ .

\* \* \*

٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا :  
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ . قَالَ : سَمِعْتُ  
إِبْرَاهِيمَ يَحْدُثُ عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا  
قَالَتْ : كَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،  
وَهُوَ مُحْرِمٌ .

\* \* \*

٤٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ  
مِغْوَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : إِنْ كُنْتُ لَأَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي  
مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ .

\* \* \*

٤٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ  
مَنْصُورٍ ( وَهُوَ السَّلُولِيُّ ) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ ( وَهُوَ ابْنُ  
إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْئِيِّ ) عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ .  
سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .  
قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ ، يَتَطَيَّبُ بِأَطْيَبِ  
مَا يَجِدُ . ثُمَّ أَرَى وَبِصَ الدُّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ ، بَعْدَ ذَلِكَ .

\* \* \*

٤٥ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ  
الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ . قَالَ : قَالَتْ  
عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصْرِ الْمِسْكِ فِي مَفْرِقِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ  
مَخْلَدٍ أَبُو عَاصِمٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

\* \* \*

٤٦ - (١١٩١) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ .  
قَالَا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : كُنْتُ  
أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَيَوْمَ النَّحْرِ ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ  
بِالْبَيْتِ ، بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ .

\* \* \*

٤٧ - (١١٩٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو كَامِلٍ . جَمِيعًا  
عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ  
مُحَمَّدَ بْنِ الْمُتَشِيرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الرَّجُلِ يَتَطَيَّبُ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا ؟ فَقَالَ :

مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَيْبًا . لَأَنَّ أَطْلَى بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ . فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَأَخْبَرْتُهَا ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَيْبًا . لَأَنَّ أَطْلَى بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَنَا طَيِّبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ . ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ . ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا .

\* \* \*

٤٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُتَشِيرِ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ . ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طَيْبًا .

وكسر الراء . قوله : ( عن ابن عمر ما أحب أن أصبح محرماً أنضخ طيباً ) وقولها : ( ينضخ طيباً ) كله بالخاء المعجمة ، أى يفور منه الطيب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَيْنَانِ نَضَاجَتَانِ ﴾ هذا هو المشهور أنه بالخاء المعجمة ، ولم يذكر القاضى غيره . وضبطه بعضهم بالخاء المهملة . وهما متقاربان فى المعنى . قال القاضى : قيل : النضخ بالمعجمة أقل من النضح بالمهملة ، وقيل عكسه ، وهو أشهر وأكثر . قولها : ( ثم يطوف على نسائه ) قد يقال : قد قال الفقهاء أقل القسم ليلة لكل امرأة ، فكيف طاف على الجميع فى ليلة واحدة ؟ وجوابه من وجهين أحدهما : أن هذا كان برضاهن ، ولا خلاف فى جوازه برضاهن كيف كان . والثانى : أن القسم فى حق النبى ﷺ هل كان واجباً فى الدوام ؟ فيه

٤٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ  
وَسُفْيَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ :  
سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : لَأَنْ أَصْبِحَ مُطْلِيًّا  
بِقَطْرَانٍ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَبِيًّا . قَالَ :  
فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ . فَقَالَتْ :  
طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ فِي نِسَائِهِ . ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا .

\* \* \*

#### (٨) باب تحريم الصيد للمحرم

٥٠ - (١١٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى  
مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ ؛ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
حِمَارًا وَحَشِيًّا . وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ ( أَوْ بَوْدَانَ ) فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

خلاف لأصحابنا ، قال أبو سعيد الإصطخرى : لم يكن واجباً ، وإنما كان  
يقسم بالسوية ويقرع بينهن تكراً وتبرعاً لا وجوباً . وقال الأكثرون : كان  
واجباً . فعلى قول الإصطخرى لا إشكال . والله أعلم .

#### باب تحريم الصيد المأكول البرى

أو ما أصله ذلك على المحرم بحج أو عمرة أو بهما

قوله : ( عن الصعب بن جثامة ) هو بحجم مفتوحة ثم ثاء مثلثة مشددة . قوله :

قَالَ : فَلَمَّا أَنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ ، قَالَ : « إِنَّا لَمْ نُرِدَّهُ عَلَيْكَ ، إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » .

\* \* \*

٥١ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ . جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا

( وهو بالأبواء أو بودان ) أما ( الأبواء ) فبفتح الهمزة وإسكان الموحدة وبالمد ، و( ودان ) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة ، وهما مكانان بين مكة والمدينة . قوله ﷺ : ( إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم ) هو بفتح الهمزة من ( أنا حرم ) و( حرم ) بضم الحاء والراء ، أى محرمون . قال القاضى عياض - رحمه الله تعالى - : رواية المحدثين فى هذا الحديث ( لم نرده ) بفتح الدال ، قال : وأنكره محققو شيوخنا من أهل العربية وقالوا : هذا غلط من الرواة ، وصوابه ضم الدال . قال : ووجدته بخط بعض الأسياف بضم الدال ، وهو الصواب عندهم على مذهب سيويه فى مثل هذا من المضاعف إذا دخلت عليه الهاء أن يضم ما قبلها فى الأمر ونحوه من المجزوم ، مراعاة للواو التى توجبها ضمة الهاء بعدها ؛ لخفاء الهاء ، فكان ما قبلها ولى الواو ، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً . هذا فى المذكر ، وأما المؤنث مثل ( ردها ) و( جها ) فمفتوح الدال ونظائرها ، مراعاة للألف . هذا آخر كلام القاضى ، فأما ( ردها ) ونظائرها من المؤنث ففتحة الهاء لازمة بالاتفاق ، وأما ( رده ) ونحوه للمذكر ففيه ثلاث أوجه أفصحها : وجوب الضم كما ذكره القاضى . والثانى : الكسر ، وهو ضعيف . والثالث : الفتح ، وهو أضعف منه . ومن ذكره ثعلب فى الفصيح لكن غلطوه ؛ لكونه أوهم فصاحته ولم ينبه على ضعفه . قوله : ( عن الصعب بن جثامة الليثى أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً ) وفى رواية : ( حمار



عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ . ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا  
يَعْقُوبُ . حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ . كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ . أَهْدَيْتُ لَهُ حِمَارَ وَحْشٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ . وَفِي حَدِيثِ  
اللِّثِّ وَصَالِحٍ ؛ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ أَخْبَرَهُ .

\* \* \*

٥٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
وَعَمْرُو النَّاقِدُ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمِ حِمَارٍ وَحْشٍ .

\* \* \*

٥٣ - (١١٩٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ .  
قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ،  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ :  
أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارَ وَحْشٍ ، وَهُوَ  
مُحْرِمٌ . فَرَدَّهُ عَلَيْهِ . وَقَالَ : « لَوْلَا أَنَا مُحْرِمُونَ ، لَقَبَلْنَاهُ مِنْكَ » .

\* \* \*

٥٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ  
سُلَيْمَانَ . قَالَ : سَمِعْتُ مَنْصُورًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ . ح وَحَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ .  
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ . ح وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا

أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . جَمِيعًا عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

فِي رِوَايَةٍ مَنصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ : أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى  
النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٍ حِمَارٍ وَحْشٍ .

وَفِي رِوَايَةٍ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ : عَجَزَ حِمَارٍ وَحْشٍ يَقْطُرُ دَمًا .

وَفِي رِوَايَةٍ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبٍ : أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ شِقَ حِمَارٍ  
وَحْشٍ فَرَدَّهُ .

وحش ) ، وفي رواية : ( من لحم حمار وحش ) ، وفي رواية : ( عجز حمار  
وحش يقطر دمًا ) ، وفي رواية : ( شق حمار وحش ) ، وفي رواية : ( عضواً  
من لحم صيد ) . هذه روايات مسلم ، وترجم له البخاري : باب إذا أهدى  
للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل ، ثم رواه بإسناده وقال في روايته : ( حماراً  
وحشياً ) ، وحكى هذا التأويل أيضاً عن مالك وغيره ، وهو تأويل باطل .  
وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبوح ، وأنه إنما أهدى بعض  
لحم صيد لا كله . واتفق العلماء على تحريم الاصطياد على المحرم ، وقال الشافعي  
وآخرون : يحرم عليه تملك الصيد بالبيع والهبة ونحوهما . وفي ملكه إياه بالإرث  
خلاف . وأما لحم الصيد فإن صاده أو صيد له فهو حرام ، سواء صيد له  
بإذنه أم بغير إذنه ، فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم ، ثم أهدى من  
لحمه للمحرم أو باعه لم يحرم عليه . هذا مذهبنا ، وبه قال مالك ، وأحمد ،  
وداود . وقال أبو حنيفة : لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه . وقالت  
طائفة : لا يحل له لحم الصيد أصلاً ، سواء صاده أو صاده غيره له أو لم يقصده  
فيحرم مطلقاً ، حكاه القاضي عياض عن علي وابن عمر وابن عباس - رضي الله  
عنهم - ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتَ حَرَمًا ﴾ قالوا : المراد

٥٥ - (١١٩٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . قَالَ : أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَدِمَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكِرُهُ : كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ ؟ قَالَ : قَالَ : أُهْدِيَ لَهُ عُضْوٌ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَّهُ . فَقَالَ : « إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ . إِنَّا حُرْمٌ » .

بالصيد المصيد ، ولظاهر حديث الصعب بن جثامة فإن النبي ﷺ رده وعلل رده بأنه محرم ، ولم يقل : لأنك صدته لنا . واحتج الشافعي وموافقه بحديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم بعد هذا ؛ فإن النبي ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة - وهو حلال - قال للمحرمين : ( هو حلال فكلوا ) وفي الرواية الأخرى : ( قال : فهل معكم منه شيء ؟ قالوا : معنا رجله ، فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها ) . وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال : ( صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم ) . هكذا الرواية : ( يصاد ) بالألف وهي جائزة على لغة ، ومنه قول الشاعر : أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى . قال أصحابنا : يجب الجمع بين هذه الأحاديث ، وحديث جابر هذا صريح في الفرق ، وهو ظاهر في الدلالة للشافعي وموافقيه ، ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين ، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده ، وحديث الصعب أنه قصدهم باصطياده ، وتحمل الآية الكريمة على الاصطياد وعلى لحم ما صيد للمحرم ؛ للأحاديث المذكورة المبينة للمراد من الآية . وأما قولهم في حديث الصعب أنه ﷺ علل بأنه محرم فلا يمنع كونه صيد له ؛ لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرم ، فبين الشرط الذي يحرم به . قوله ﷺ : ( إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ إِلَّا أَنَا

٥٦ - (١١٩٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) .  
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ  
مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ : خَرَجْنَا مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ . فَمِنَّا الْمُحْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ

حرم ) فيه جواز قبول الهدية للنبي ﷺ بخلاف الصدقة . وفيه أنه يستحب  
لمن امتنع من قبول هدية ونحوها لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهدي تطيباً لقلبه .  
قوله : ( سمعت أبا قتادة يقول : خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا  
بالقاحه فمننا المحرم ومننا غير المحرم ) إلى آخره . ( القاحه ) بالقاف وبالحاء  
المهملة المخففة ، هذا هو الصواب المعروف في جميع الكتب ، والذي قاله العلماء  
من كل طائفة . قال القاضي : كذا قيدها الناس كلهم ، قال : ورواه بعضهم  
عن البخاري بالفاء ، وهو وهم ، والصواب القاف ، وهو واد على نحو ميل  
من ( السقيا ) ، وعلى ثلاث مراحل من ( المدينة ) . ( والسقيا ) بضم السين  
المهملة وإسكان القاف وبعدها ياء مثناة من تحت ، وهي مقصورة ، وهي قرية  
جامعة بين مكة والمدينة من أعمال ( الفرع ) بضم الفاء وإسكان الراء وبالعين  
المهملة . و ( الأبواء ) و ( ودان ) قريتان من أعمال الفرع أيضاً . ( وتعن )  
المذكورة في هذا الحديث هي عين ماء هناك على ثلاثة أميال من ( السقيا ) ،  
وهي بناء مثناة فوق مكسورة ومفتوحة ثم عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة  
ثم نون ، قال القاضي عياض : هي بكسر التاء وفتحها ، قال : وروايتنا عن  
الأكثرين بالكسر ، قال : وكذا قيدها البكري في معجمه . قال القاضي :  
وبلغني عن أبي ذر الهروي أنه قال : سمعت العرب تقولها بضم التاء وفتح العين  
وكسر الهاء ، وهذا ضعيف . وأما ( غيقة ) فهي بغين معجمة مفتوحة ثم ياء  
مثناة من تحت ساكنة ثم قاف مفتوحة ، وهي موضع من بلاد بني غفار بين

الْمُحْرِمِ . إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا . فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا حِمَارٌ وَخَشٍ . فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُمْحِي . ثُمَّ رَكِبْتُ . فَسَقَطَ مِنِّي سَوْطِي . فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي ، وَكَانُوا مُحْرِمِينَ : نَاوِلُونِي السَّوْطَ . فَقَالُوا : وَاللَّهِ ! لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ . فَتَزَلْتُ فَتَنَاوَلْتُهُ . ثُمَّ رَكِبْتُ . فَأَذْرَكْتُ الْحِمَارَ مِنْ خَلْفِهِ وَهُوَ وَرَاءَ أَكْمَةِ . فَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي فَعَقَرَتْهُ . فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُّوهُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَأْكُلُوهُ . وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَامَنَا . فَحَرَكْتُ فَرَسِي فَأَذْرَكْتُهُ . فَقَالَ : « هُوَ حَلَالٌ . فَكُلُّوهُ » .

مكة والمدينة . قال القاضي : وقيل : هي بئر ماء لبني ثعلبة . قوله : ( فمنا المحرم ومنا غير المحرم ) قد يقال : كيف كان أبو قتادة وغيره منهم غير محرمين وقد جاوزوا ميقات المدينة ، وقد تقرر أن من أراد حجًّا أو عمرة لا يجوز له مجاوزة الميقات غير محرم ؟ قال القاضي في جواب هذا : قيل : إن المواقيت لم تكن وقتت بعد ، وقيل : لأن النبي ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدو لهم بجهة الساحل ، كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى . وقيل : إنه لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة ، بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة على المدينة . وقيل : إنه خرج معهم ولكنه لم ينو حجًّا ولا عمرة . قال القاضي : وهذا بعيد . والله أعلم . قوله : ( فسقط مني سوطي فقلت لأصحابي وكانوا محرمين : ناولوني السوط ، فقالوا : والله لا نعينك عليه بشيء ) وقال في الرواية الأخرى : ( إن رسول الله ﷺ قال : هل أشار إليه إنسان منكم أو أمره بشيء ؟ قالوا : لا قال : فكلوه ) هذا ظاهر في الدلالة على تحريم الإشارة والإعانة من المحرم في قتل الصيد ، وكذلك الدلالة عليه ، وكل سبب . وفيه دليل للجُمهور على أبي حنيفة في

٥٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْضُ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ . وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ . فَرَأَى حِمَارًا وَحَشِيًّا . فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ . فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَازِلُوهُ سَوْطَهُ . فَأَبَوْا عَلَيْهِ . فَسَأَلَهُمْ رُمْحَهُ . فَأَبَوْا عَلَيْهِ . فَأَخَذَهُ . ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ . فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ . وَأَبَى بَعْضُهُمْ . فَأَذْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : « إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ » .

قوله : لا تحل الإعانة من المحرم إلا إذا لم يمكن اصطياده بدونها . قوله : ( فقال بعضهم : كلوه وقال بعضهم : لا تأكلوه ) ثم قال : فقال النبي ﷺ : ( هو حلال فكلوه ) فيه دليل على جواز الاجتهاد في مسائل الفروع والاختلاف فيها . والله أعلم . قوله ﷺ : ( هو حلال فكلوه ) صريح في أن الحلال إذا صاد صيداً ولم يكن من المحرم إعانة ولا إشارة ولا دلالة عليه حل للمحرم أكله ، وقد سبق أن هذا مذهب الشافعي والأكثرين . قوله : ( إذ بصرت بأصحابي يتراءون شيئاً ) وفي الرواية الأخرى : ( يضحك بعضهم إلى إذ نظرت فإذا أنا بحمار وحش ) هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا ( يضحك إلى ) بتشديد الياء . قال القاضي : هذا خطأ وتصحيف ، ووقع في رواية بعض الرواة عن مسلم ، والصواب : ( يضحك إلى بعض ) فأسقط لفظه ( بعض ) والصواب إثباتها كما هو مشهور في باقي الروايات ؛ لأنهم لو ضحكوا إليه لكانت إشارة منهم ، وقد قالوا إنهم لم يشيروا إليه . قلت : لا يمكن رد هذه الرواية فقد

٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فِي حِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ ؟ » .

\* \* \*

٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ السُّلَمِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ . حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ . حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ . قَالَ : انْطَلَقَ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ . فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يُحْرِمَ . وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّ عَدُوًّا بَغِيْقَةً . فَاِنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِهِ . يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ . إِذْ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحْشٍ . فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ . فَطَعَنْتُهُ فَانْتَبَهَ . فَاسْتَعْنَتْهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي . فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ . وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ . فَاِنْطَلَقْتُ أَطْلُبُ

صحت هي والرواية الأخرى ، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة إلى الصيد ، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة . قال العلماء : وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد ولا قدرة لهم عليه ؛ لمنعهم منه . والله أعلم . قوله : ( فإذا حمار وحش ) وكذا ذكر في أكثر الروايات : ( حمار وحش ) ، وفي رواية أبي كامل الجحدري ( إذ رأوا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً فأكلوا من لحمها ) فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أثنى وهي الأتان ، وسميت حماراً مجازاً . قوله ﷺ : ( هل معكم من لحمه شيء )

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ فَرَسِي (أَرْفَعُ فَرَسِي) شَأَوًا وَأَسِيرُ شَأَوًا .  
 فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ . فَقُلْتُ : أَيْنَ لَقِيتَ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ بَتْعَهْنَ . وَهُوَ قَائِلُ السَّقِيَا .  
 فَلَحِقْتُهُ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ أَصْحَابَكَ يَقْرَأُونَ عَلَيْكَ  
 السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ . وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يُقَتَّلُوا دُونَكَ .  
 أَنْتَظِرُهُمْ . فَاتَّظَرَهُمْ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَصَدْتُ وَمَعِيَ

وفي الرواية الأخرى : ( هل معكم منه شيء ؟ قالوا : معنا رجله ، فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها ) إنما أخذها وأكلها تطيباً لقلوبهم في إباحته ، ومبالغة في إزالة الشك والشبهة عنهم بحصول الاختلاف بينهم فيه قبل ذلك . قوله : ( فقال إنما هي طعمة ) هي بضم الطاء ، أى طعام . قوله : ( أرفع فرسي شأوا وأسير شأوا ) هو بالشين المعجمة مهموز و ( الشأو ) الطلق والغاية ، ومعناه أركضه شديداً وقتاً ، وأسوقه بسهولة وقتاً . قوله : ( فقلت أين لقيت رسول الله ﷺ ؟ قال : تركته بتعهن وهو قائل السقيا ) أما ( غيقة ) و ( السقيا ) و ( تعهن ) فسبق ضبطهن وبيانهن . وقوله : ( قائل ) روى بوجهين أصحهما وأشهرهما : ( قائل ) بهمزة بين الألف واللام ، من القيلولة ، ومعناه : تركته بتعهن وفي عزمه أن يقيل بالسقيا . ومعنى ( قائل ) سيقيل . ولم يذكر القاضى فى شرح مسلم ، وصاحب المطالع ، والجمهور غير هذا بمعناه . والوجه الثانى : أنه ( قابل ) بالباء الموحدة ، وهو ضعيف وغريب ، وكأنه تصحيف . وإن صح فمعناه : تعهن موضع مقابل للسقيا . قوله : ( قلت : يا رسول الله ! إن أصحابك يقرءون عليك السلام ورحمة الله ) فيه استحباب إرسال السلام إلى الغائب ، سواء كان أفضل من المرسل أم لا ؛ لأنه إذا أرسله إلى من هو أفضل فمن دونه أولى . قال أصحابنا : ويجب على الرسول



مِنْهُ فَاضِلَةٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْقَوْمِ : « كُلُوا » وَهُمْ مُحْرِمُونَ .

\* \* \*

٦٠ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا . وَخَرَجْنَا مَعَهُ . قَالَ : فَصَرَفَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ . فَقَالَ : « خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْقَوْنِي » قَالَ : فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ . فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ . إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ . فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمَ . فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ . فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ . فَعَقَرَ مِنْهَا اثْنًا . فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا . قَالَ : فَقَالُوا : أَكَلْنَا لَحْمًا وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ . قَالَ : فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْإِثْنَيْنِ . فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا . وَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمَ . فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ . فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ . فَعَقَرَ مِنْهَا اثْنًا . فَتَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا . فَقُلْنَا : نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ ! فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا . فَقَالَ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ ؟ » قَالَ : قَالُوا : لَا . قَالَ : « فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » .

تبليغه ، ويجب على المرسل إليه رد الجواب حين يبلغه على الفور . قوله : ( يا رسول الله إني أصدت ومعى منه فاضلة ) هكذا هو في بعض النسخ ، وهو بفتح الصاد المخففة ، والضمير في ( منه ) يعود على الصيد المحذوف الذي دل عليه ( أصدت ) ، ويقال بتشديد الصاد . وفي بعض النسخ : ( صدت ) ،

٦١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ . جَمِيعًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » .  
وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ : « أَشَرْتُمْ أَوْ أَعَنْتُمْ أَوْ أَصَدْتُمْ ؟ » .  
قَالَ شُعْبَةُ : لَا أَدْرِي قَالَ : « أَعَنْتُمْ » أَوْ : « أَصَدْتُمْ » .

\* \* \*

٦٢ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ . حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ( وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ ) أَخْبَرَنِي يَحْيَى . أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ ؛ أَنَّ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ . قَالَ : فَأَهْلُؤْا بِعُمْرَةٍ ، غَيْرِي . قَالَ : فَاصْطَلَدْتُ حِمَارَ وَحْشٍ . فَاطْطَعْتُ

وَفِي بَعْضِهَا ( اصْطَلَدْتُ ) وَكُلُّهُ صَحِيحٌ . قَوْلُهُ ﷺ : ( أَشَرْتُمْ أَوْ أَعَنْتُمْ أَوْ أَصَدْتُمْ ) رَوَى بِتَشْدِيدِ الصَّادِ وَتَخْفِيفِهَا ، وَرَوَى ( صَدْتُمْ ) . قَالَ الْقَاضِي : رَوِيَاهُ بِالتَّخْفِيفِ فِي ( أَصَدْتُمْ ) ، وَمَعْنَاهُ : أَمَرْتُمْ بِالصَّيْدِ أَوْ جَعَلْتُمْ مِنْ يَصِيدِهِ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ أَثَرْتُمْ الصَّيْدَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، يُقَالُ : أَصَدَبْتُ الصَّيْدَ ، خَفَفْتُ ، أَيْ أَثَرْتُهُ . قَالَ : وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ رِوَايَةِ مَنْ رَوَاهُ ( صَدْتُمْ ) أَوْ ( أَصَدْتُمْ ) بِالتَّشْدِيدِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَصِيدُوا ، وَإِنَّمَا سَأَلُوهُ عَمَّا صَادَ غَيْرُهُمْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَصْحَابِي وَهُمْ مُحْرَمُونَ . ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنْبَأْتُهُ أَنَّ عِنْدَنَا مِنْ لَحْمِهِ فَاضِلَةً . فَقَالَ : « كُلُّوهُ » وَهُمْ مُحْرَمُونَ .

\* \* \*

٦٣ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ . حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُحْرَمُونَ . وَأَبُو قَتَادَةَ مُحِلٌّ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ . وَفِيهِ : فَقَالَ : « هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ؟ » قَالُوا : مَعَنَا رِجْلُهُ . قَالَ : فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا .

\* \* \*

٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَإِسْحَاقُ عَنْ جَرِيرٍ . كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ . قَالَ : كَانَ أَبُو قَتَادَةَ فِي نَفَرٍ مُحْرَمِينَ . وَأَبُو قَتَادَةَ مُحِلٌّ . وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ . وَفِيهِ : قَالَ : « هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ ؟ » قَالُوا : لَا . يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « فَكُلُوا » .

\* \* \*

٦٥ - (١١٩٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِرِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ

عُبَيْدُ اللَّهِ وَنَحْنُ حُرْمٌ . فَأَهْدَى لَهُ طَيْرٌ . وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ . فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ . وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ . فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَ مِنْ أَكْلِهِ . وَقَالَ : أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

\* \* \*

(٩) باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم

٦٦ - (١١٩٨) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى . قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مِقْسَمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « أَرْبَعُ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ . يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْحِدَاةُ ، وَالْغَرَابُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » . قَالَ : فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ : أَفَرَأَيْتَ الْحَيَّةَ ؟ قَالَ : تُقْتَلُ بِصَغُرٍ لَهَا .

\* \* \*

قوله : ( فلما استيقظ طلحة وفق من أكله ) معناه : صوبه . والله أعلم .

باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم

قوله ﷺ : ( خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم : الحية والغراب الأبقع والفارة والكلب العقور والحديا ) وفي رواية : ( الحداة ) ، وفي رواية ( العقرب ) بدل الحية ، وفي الرواية الأولى ( أربع ) بحذف الحية والعقرب ،

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْحَيَّةُ ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحَدْيَا » .

\* \* \*

٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ( وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ ) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ : الْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْحَدْيَا ، وَالْغُرَابُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

فالمقصود عليه الست . واتفق جماهير العلماء على جواز قتلهن في الحل والحرم والإحرام ، واتفقوا على أنه يجوز للمحرم أن يقتل ما في معانهن ، ثم اختلفوا في المعنى فهن وما يكون في معانهن ، فقال الشافعي : المعنى في جواز قتلهن كونهن مما لا يؤكل ، وكل ما لا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه . وقال مالك : المعنى فهن كونهن مؤذيات ، فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله ، وما لا فلا . واختلف العلماء في المراد بالكلب العقور ، فقليل : هو الكلب المعروف ، وقيل : كل ما يفترس ؛ لأن كل مفترس من السباع يسمى كلباً عقوراً في اللغة . وأما تسمية هذه المذكورات ( فواسق ) فصحيحة جارية على وفق اللغة ، وأصل الفسق في كلام العرب الخروج ، وسمى الرجل ( الفاسق ) لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته ، فسميت هذه فواسق لخروجها بالإيذاء والإفساد عن طريق معظم الدواب ، وقيل : لخروجها عن

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَا :  
حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

\* \* \*

٦٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ . حَدَّثَنَا  
يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ . حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « خَمْسٌ فَوَاسِقُ  
يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ : الْفَارَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْغَرَابُ ، وَالْحَدَاثَا ،  
وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

\* \* \*

٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .  
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . قَالَتْ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ  
يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ .

\* \* \*

٧١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ . قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ  
وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَمْسٌ  
مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَوَاسِقُ . تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ : الْغَرَابُ ، وَالْحَدَاثَا ،  
وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ » .

حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والإحرام ، وقيل فيها لأقوال أخر  
ضعيفة لا نعتنيها . وأما ( الغراب الأبقع ) فهو الذي في ظهره وبطنه بياض ،  
وحكى الساجي عن النخعي أنه لا يجوز للمحرم قتل ( الفارة ) ، وحكى غيره  
عن علي ومجاهد أنه لا يقتل الغراب ولكن يرمى ، وليس بصحيح عن علي .

٧٢ - (١١٩٩) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ .  
 جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ زُهَيْرُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ  
 الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :  
 « خَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ : الْفَارَةُ ،  
 وَالْعَقْرَبُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .  
 وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ « فِي الْحُرْمِ وَالْإِحْرَامِ » .

واتفق العلماء على جواز قتل ( الكلب العقور ) للمحرم والحلال في الحل  
 والحرم ، واختلفوا في المراد به فقيل : هذا الكلب المعروف خاصة ، حكاه  
 القاضي عن الأوزاعي ، وأبي حنيفة ، والحسن بن صالح ، وأحقوا به الذئب .  
 وحمل زفر معنى الكلب على الذئب وحده . وقال جمهور العلماء : ليس المراد  
 بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف ، بل المراد هو كل عاد مفترس  
 غالباً كالسبع والثمر والذئب والفهد ونحوها ، وهذا قول زيد بن أسلم ، وسفيان  
 الثوري ، وابن عيينة ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم ، وحكاه القاضي عياض  
 عنهم وعن جمهور العلماء . ومعنى ( العقور ) و( العاقر ) الجارح . وأما  
 ( الحداة ) فمعروفة وهي بكسر الحاء مهموزة ، وجمعها ( حدأ ) بكسر الحاء  
 مقصور مهموز ، كعنية وعنب . وفي الرواية الأخرى : ( الحديا ) بضم الحاء  
 وفتح الدال وتشديد الياء مقصورة . قال القاضي : قال ثابت : الوجه فيه الهمز  
 على معنى التذكير ، وإلا فحقيقته ( حدية ) ، وكذا قيده الأصيلي في صحيح  
 البخاري في موضع ، أو ( الحدية ) على التسهيل والإدغام . وقوله في الحية :  
 ( تقتل بصغر لها ) هو بضم الصاد ، أى بمذلة وإهانة . قوله ﷺ : ( خمس  
 فواسق ) هو بتنوين ( خمس ) وقوله : ( بقتل خمس فواسق ) بإضافة خمس  
 لا بتنوينه . قوله ﷺ في رواية زهير : ( خمس لا جناح على من قتلهن في  
 الحرم والإحرام ) اختلفوا في ضبط ( الحرم ) هنا ، فضبطه جماعة من المحققين

٧٣ - (...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .  
أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ . أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَتْ حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ  
ﷺ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « حَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَاسِقٌ .  
لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ : الْعَقْرَبُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْفَارَةُ ،  
وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

\* \* \*

٧٤ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا زَيْدُ  
ابْنُ جُبَيْرٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ : مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ ؟  
فَقَالَ : أَخْبَرْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ أَمَرَ أَوْ أَمَرَ أَنْ  
يُقْتَلَ الْفَارَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْغُرَابُ .

بفتح الحاء والراء ، أى الحرم المشهور وهو حرم مكة . والثانى : بضم الحاء  
والراء ، ولم يذكر القاضى عياض فى المشارق غيره ، قال : وهو جمع حرام  
كما قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ﴾ قال : والمراد به المواضع المحرمة ، والفتح  
أظهر . والله أعلم . وفى هذه الأحاديث دلالة للشافعى وموافقيه فى أنه يجوز  
أن يقتل فى الحرم كل من يجب عليه قتل بقصاص أو رجم بالزنا أو قتل فى  
المحاربة وغير ذلك ، وأنه يجوز إقامة كل الحدود فيه سواء كان موجب القتل  
والحد جرى فى الحرم أو خارجه ثم لجأ صاحبه إلى الحرم وهذا مذهب مالك  
والشافعى وآخرين . وقال أبو حنيفة وطائفة : ما ارتكبه من ذلك فى الحرم يقام  
عليه فيه ، وما فعله خارجه ثم لجأ إليه إن كان إتلاف نفس لم يقيم عليه فى  
الحرم ، بل يضيق عليه ولا يكلم ولا يجالس ولا يبايع ، حتى يضطر إلى الخروج  
منه فيقام عليه خارجه ، وما كان دون النفس يقام فيه . قال القاضى : وروى  
عن ابن عباس وعطاء والشعبى والحكم نحوه ، لكنهم لم يفرقوا بين النفس  
ودونها ، وحجتهم ظاهر قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ وحجتنا



٧٥ - (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زَيْدِ ابْنِ جُبَيْرٍ . قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ : مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الدَّوَابِّ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ قَالَ : حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ ، وَالْفَارَةِ ، وَالْعَقْرَبِ ، وَالْحَدْيَا ، وَالْغُرَابِ ، وَالْحَيَّةِ . قَالَ : وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا .

\* \* \*

٧٦ - (١١٩٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ : الْغُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

\* \* \*

٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . قَالَ قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَاذَا سَمِعْتَ ابْنَ عُمَرَ يُحِلُّ لِلْحَرَامِ قَتْلَهُ مِنَ الدَّوَابِّ ؟ فَقَالَ لِي نَافِعٌ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَا جُنَاحَ ، عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ ، فِي قَتْلِهِنَّ : الْغُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

عليهم هذه الأحاديث لمشاركة فاعل الجناية لهذه الدواب في اسم الفسق ، بل فسقه أفحش لكونه مكلفاً ولأن التضييق الذي ذكره لا يبقى لصاحبه أمان ، فقد خالفوا ظاهر ما فسروا به الآية . قال القاضي : ومعنى الآية عندنا وعند أكثر المفسرين أنه إخبار عما كان قبل الإسلام ، وعطفه على ما قبله من الآيات . وقيل : آمن من النار . وقالت طائفة : يخرج ويقام عليه الحد ، وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد وحامد . والله أعلم .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . ح  
وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ( يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ ) جَمِيعًا  
عَنْ نَافِعٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ  
مُسْهِرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ .  
ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ . ح وَحَدَّثَنَا  
ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . كُلُّ  
هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .  
بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ : عَنْ نَافِعٍ  
عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ . إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ  
وَحَدَّهُ . وَقَدْ تَابَعَ ابْنَ جُرَيْجٍ ، عَلَى ذَلِكَ ، ابْنُ إِسْحَاقَ .

٧٨ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ .  
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ  
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « خَمْسٌ  
لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا قُتِلَ مِنْهُمْ فِي الْحَرَمِ » فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ .

٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ  
وَابْنُ حُجْرٍ ( قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ :  
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« خَمْسٌ . مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ : الْعَقْرَبُ ،  
وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْحَدْيَا » ( وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى  
ابْنِ يَحْيَى ) .

(١٠) باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ، ووجوب الفدية

لحلقه ، وبيان قدرها

٨٠ - (١٢٠١) وحدثني عبيد الله بن عمر القواريري . حدثنا حماد ( يعني ابن زيد ) عن أيوب . ح وحدثني أبو الربيع . حدثنا حماد . حدثنا أيوب . قال : سمعت مجاهدًا يحدث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه . قال : أتى علي رسول الله ﷺ زمن الحديبية وأنا أوقد تحت ( قال القواريري : قدر لي . وقال أبو الربيع : برمة لي ) والقمل يتناثر على وجهي فقال « أتؤذيك هوام رأسك ؟ » قال قلت : نعم . قال « فاحلق . وصم ثلاثة أيام . أو أطعم ستة مساكين . أو انسك نسكة » .

قال أيوب : فلا أدري بأي ذلك بدأ .

\* \* \*

(...) حدثني علي بن حجر السعدي وزهير بن حرب ويعقوب بن إبراهيم . جميعًا عن ابن أبي عمير ، عن أيوب ، في هذا الإسناد . بمثله .

باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى

ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها

قوله ﷺ : ( أتؤذيك هوام رأسك قال : نعم ، قال : فاحلق وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، أو انسك نسكة ) وفي رواية : ( فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك ما تيسر ) ، وفي رواية : ( صم ثلاثة أيام ، أو

٨١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ  
عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ  
كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : فَيَأْتِيكَ هَذِهِ الْآيَةُ :  
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ  
صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ [ ٢ / البقرة / الآية ١٩٦ ] قَالَ : فَأَتَيْتُهُ . فَقَالَ :  
« اذْنُهُ » فَذَنُوتُ . فَقَالَ « اذْنُهُ » فَذَنُوتُ . فَقَالَ ﷺ : « أَيُوذِيكَ  
هَوَامُكَ ؟ » .

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : وَأَظَنُّهُ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ  
صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ، مَا تَيْسَّرَ .

\* \* \*

٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا سَيْفٌ .  
قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى .  
حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ  
عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ يَتَهَافَتُ قَمَلًا . فَقَالَ : « أَيُوذِيكَ هَوَامُكَ ؟ » قُلْتُ :  
نَعَمْ . قَالَ : « فَاحْلِقْ رَأْسَكَ » قَالَ : فَفِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : فَمَنْ  
كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ  
أَوْ نُسُكٍ [ ٢ / البقرة / الآية ١٩٦ ] فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صُمْ  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ . أَوْ انْسُكْ  
مَا تَيْسَّرَ » .

تصدق بفرق بين ستة ، أو انسك ما تيسر ) ، وفي رواية : ( وأطعم فرقاً بين  
سته مساكين - والفرق ثلاثة أصع - أو صم ثلاثة أيام ، أو انسك نسيكة ) ،

٨٣ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
 ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَيُّوبَ وَحُمَيْدٍ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ  
 ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْيَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَهُوَ  
 يُوقِدُ تَحْتَ قِدْرِ ، وَالْقَمْلُ يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِهِ . فَقَالَ : « أَيُّذِيكَ  
 هَوَامُكَ هَذِهِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَاحْلِقْ رَأْسَكَ ، وَأَطْعِمْ فَرَقًا  
 بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ . ( وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ ) أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .  
 أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً » .  
 قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ « أَوْ اذْبَحْ شَاةً » .

وفي رواية : ( أو اذبح شاة ) وفي رواية : ( أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على  
 ستة مساكين ) ، وفي رواية : ( قال : صوم ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين  
 نصف صاع طعاماً لكل مسكين ) . وفي رواية : ( قال : هل عندك نسك ؟  
 قال : ما أقدر عليه فأمره أن يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل  
 مسكينين صاع ) هذه روايات الباب ، وكلها متفقة في المعنى ، ومقصودها  
 أن من احتاج إلى حلق الرأس لضرر من قمل أو مرض أو نحوهما فله حلقه  
 في الإحرام وعليه الفدية ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى  
 مِنْ رَأْسِهِ فَفَدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ ﴾ وبين النبي ﷺ أن الصيام  
 ثلاثة أيام ، والصدقة ثلاثة أصع لستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ،  
 والنسك شاة ، وهي شاة تجزى في الأضحية . ثم إن الآية الكريمة والأحاديث  
 متفقة على أنه مخير بين هذه الأنواع الثلاثة ، وهكذا الحكم عند العلماء أنه مخير  
 بين الثلاثة . وأما قوله في رواية : ( هل عندك نسك ؟ قال : ما أقدر عليه  
 فأمره أن يصوم ثلاثة أيام ) فليس المراد به أن الصوم لا يجزى إلا لعادم الهدى ،

٨٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ . فَقَالَ لَهُ : « أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ . ثُمَّ اذْبَحْ شَاةً نُسْكَاً . أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . أَوْ أَطْعَمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ ، عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ » .

بل هو محمول على أنه سأل عن النسك فإن وجده أخبره بأنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام ، وإن عدمه فهو مخير بين الصيام والإطعام . واتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث ، إلا ما حكى عن أبي حنيفة والثوري أن نصف الصاع لكل مسكين إنما هو في الحنطة ، فأما التمر والشعير وغيرهما فيجب صاع لكل مسكين ، وهذا خلاف نصه ﷺ في هذا الحديث : ( ثلاثة أصع من تمر ) ، وعن أحمد بن حنبل رواية أنه لكل مسكين مد من حنطة ، أو نصف صاع من غيره . وعن الحسن البصري وبعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين ، أو صوم عشرة أيام ، وهذا ضعيف منابذ للسنة مردود . قوله ﷺ : ( أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين ) معناه : مقسومة على ستة مساكين . و ( الأصع ) جمع صاع ، وفي الصاع لغتان : التذكير والتأنيث ، وهو مكيال يسع خمسة أرتال وثلثاً بالبغدادى ، هذا مذهب مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وجماهير العلماء . وقال أبو حنيفة : يسع ثمانية أرتال . وأجمعوا على أن الصاع أربعة أمداد . وهذا الذى قدمناه من أن ( الأصع ) جمع صاع صحيح ، وقد ثبت استعمال ( الأصع ) في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله ﷺ ، وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم ، وفي كتب اللغة وكتب النحو والتصريف ، ولا خلاف في جوازه

٨٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ . قَالَ : قَعَدْتُ إِلَى كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ . فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ : فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ؟ فَقَالَ كَعْبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نَزَلَتْ فِي . كَانَ بِي أَدَى مِنْ رَأْسِي . فَحُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ . فَقَالَ : « مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى أَنَّجِدُ شَاةً ؟ » فَقُلْتُ : لَا . فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ . قَالَ : صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ ، طَعَامًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ . قَالَ : فَنَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ ، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ .

وصحته . وأما ما ذكره ابن مكي في كتابه تثقيف اللسان أن قولهم في جمع الصاع أصع لحن من خطأ العوام ، وأن صوابه ( أصوع ) فغلط منه وذهل ، وعجب قوله هذا مع اشتها اللفظة في كتب الحديث واللغة والعربية . وأجمعوا على صحتها وهو من باب المقلوب ، قالوا : فيجوز في جمع صاع أصع ، وفي دار آدر ، وهو باب معروف في كتب العربية ؛ لأن فاء الكلمة في أصع صاد وعينها واو ، فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء ، ثم قلبت الهمزة ألفاً حين اجتمعت هي وهمزة الجمع فصار ( أصعاً ) ووزنه عندهم أعقل ، وكذلك القول في آدر ونحوه . قوله ﷺ : ( هوام رأسك ) أى القمل . قوله ﷺ : ( انسك نسيسة ) وفي رواية : ( ما تيسر ) وفي رواية : ( شاة ) الجميع بمعنى واحد وهو شاة ، وشرطها أن تجزىء في الأضحية ، ويقال للشاة وغيرها مما يجزىء في الأضحية ( نسيسة ) ويقال : نسك ينسك وينسك بضم السين

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ زَكَرِيَّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ . حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ . حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُحْرِمًا فَقَمَلَ رَأْسَهُ وَلَحِيتَهُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ . فَدَعَا الْحَلَّاقَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ . ثُمَّ قَالَ لَهُ : « هَلْ عِنْدَكَ نُسْكٌ ؟ » قَالَ : مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ . فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينَيْنِ صَاعٌ . فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَّةً : فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ [ ٢ / البقرة / الآية ١٩٦ ] . ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَةً .

\*

\* \*

### (١١) باب جواز الحجامة للمحرم

٨٧ - (١٢٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ( قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ) عَنْ عَمْرِو ، عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

وكسرها في المضارع ، والضم أشهر . قوله : ( كعب بن عجرة ) بضم العين وإسكان الجيم . قوله : ( ورأسه يتهافت قملاً ) أى يتساقط ويتناثر . قوله ﷺ : ( تصدق بفرق ) هو بفتح الراء وإسكانها ، لغتان وفسره في الرواية الثانية بثلاثة أصع ، وهكذا هو ، وقد سبق بيانه واضحاً في كتاب الطهارة . قوله : ( فقمّل رأسه ) هو بفتح القاف وكسر الميم أى كثر قمله .



٨٨ - (١٢٠٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بَلَالٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَسَطَ رَأْسِهِ .

### باب جواز الحجامة للمحرم

قوله : ( إن النبي ﷺ احتجم بطريق مكة وهو محرم وسط رأسه ) وسط الرأس بفتح السين ، قال أهل اللغة : كل ما كان بين بعضه من بعض ، كوسط الصف والقلادة والسبحة وحلقة الناس ونحو ذلك ، فهو ( وسط ) بالإسكان ، وما كان مصمتاً لا يبين بعضه من بعض كالدار والساحة والرأس والراحة فهو ( وسط ) بفتح السين . قال الأزهرى والجوهري وغيرهما : وقد أجازوا في المفتوح الإسكان ، ولم يجيزوا في الساكن الفتح . وفي هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم ، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك وإن قطع الشعر حيثئذ ، لكن عليه الفدية لقطع الشعر ، فإن لم يقطع فلا فدية عليه . ودليل المسألة قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدِيَةٌ ..... ﴾ الآية وهذا الحديث محمول على أن النبي ﷺ كان له عذر في الحجامة في وسط الرأس ؛ لأنه لا ينفك عن قطع شعر . أما إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فإن تضمنت قلع شعر فهي حرام ؛ لتحريم قطع الشعر ، وإن لم تتضمن ذلك بأن كانت في موضع لا شعر فيه فهي جائزة عندنا وعند الجمهور ولا فدية فيها . وعن ابن عمر ومالك كراهتها . وعن الحسن البصرى : فيها الفدية . دليلنا : أن إخراج الدم ليس حراماً في الإحرام . وفي هذا الحديث بيان قاعدة من مسائل الإحرام وهي : أن الحلق واللباس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات يباح للحاجة وعليه الفدية ، كمن احتاج إلى

## (١٢) باب جواز مداواة المحرم عينيه

٨٩ - (١٢٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ . قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلِيلٍ ، اشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهَ عَيْنَيْهِ . فَلَمَّا كُنَّا بِالرُّوحَاءِ اشْتَدَّ وَجَعُهُ . فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ اضْمَدَّهُمَا بِالصَّبْرِ . فَإِنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، ضَمَدَهُمَا بِالصَّبْرِ .

حلق أو لباس لمرض أو حر أو برد أو قتل صيد للحاجة وغير ذلك . والله أعلم .

## باب جواز مداواة المحرم عينيه

قوله : ( عن نبيه بن وهب ) هو بنون مضمومة ثم باء مفتوحة موحدة ثم مثناة تحت ساكنة . قوله : ( مع أبان بن عثمان ) قد سبق في أول الكتاب أن في أبان وجهين ، الصرف وعدمه ، والصحيح الأشهر الصرف ، فمن صرفه قال وزنه فعال ، ومن منعه قال هو أفعل . قوله : ( حتى إذا كنا بمليل ) هو بفتح الميم بلامين ، وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة ، وقيل : اثنان وعشرون ، حكاها القاضي عياض في المشارق . قوله : ( أضمدها بالصبر ) هو بكسر الميم . وقوله بعده : ( ضمدهما بالصبر ) هو بتخفيف الميم وتشديدها ، يقال : ضَمَدَ وضمَّدَ بالتخفيف والتشديد . وقوله ( أضمدها بالصبر ) جاء على لغة التخفيف ، معناه : اللطخ . وأما ( الصبر ) فبكسر الباء

٩٠ - (...) وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ . حَدَّثَنِي أَبِي . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنِي نُبَيْهُ بْنُ وَهْبٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ رَمَدَتْ عَيْنُهُ . فَأَرَادَ أَنْ يَكْجُلَهَا فَتَهَاهُ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ . وَأَمَرَهُ أَنْ يُضَمِّدَهَا بِالصَّبْرِ . وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ .

\*

\* \*

ويجوز إسكانها . واتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها بالصبر ونحوه مما ليس بطيب ، ولا فدية في ذلك ، فإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز له فعله وعليه الفدية . واتفق العلماء على أن للمحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية عليه فيه . وأما الاكتحال للزينة فمكروه عند الشافعي وآخرين ، ومنعه جماعة منهم أحمد وإسحاق ، وفي مذهب مالك قولان كالمذهبين ، وفي إيجاب الفدية عندهم بذلك خلاف . والله أعلم .

## (١٣) باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه

٩١ - (١٢٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ . فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا بِالْأُبَّاءِ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ : يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ . وَقَالَ الْمُسَوَّرُ : لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ . فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ . فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ . وَهُوَ يَسْتَتِرُ بِثَوْبٍ . قَالَ :

## باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه

ذكر في الباب حديث ابن حنين أن ابن عباس والمسور اختلفا فقال ابن عباس : للمحرم غسل رأسه ، وخالفه المسور ، وأن ابن عباس أرسله إلى أبي أيوب يسأله عن ذلك فوجده يغتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب ، قال : فسلمت عليه فقال : من هذا ؟ فقلت : أنا عبد الله بن حنين ، أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه حتى بدا لى رأسه ثم قال لإنسان يصب عليه : اصب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال : هكذا رأيته ﷺ يفعل . قوله : ( بين القرنين ) هو بفتح القاف تنثية ( قرن ) ، وهما الخشبتان القائمتان على رأس البئر وشبههما من البناء ، وتمد بينهما خشبة يجر عليها الحبل المستقى به ، وتعلق عليها البكرة . وفي هذا الحديث

فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُثَيْنٍ .  
 أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ . أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ  
 عَلَى الثَّوْبِ . فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ . ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ :  
 اصْبُبْ . فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ . ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ . فَأَقْبَلَ بِهِمَا  
 وَأَذْبَرَ . ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ .

\* \* \*

٩٢ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ .  
 قَالَا : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي  
 زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : فَأَمَرَ أَبُو أَيُّوبَ بِيَدَيْهِ عَلَى  
 رَأْسِهِ جَمِيعًا . عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ . فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ . فَقَالَ الْمِسْوَرُ  
 لِابْنِ عَبَّاسٍ . لَا أُمَارِيكَ أَبَدًا .

فوائد منها : جواز اغتسال المحرم وغسله رأسه ، وإمرار اليد على شعره بحيث  
 لا ينتف شعراً . ومنها : قبول خبر الواحد ، وأن قبوله كان مشهوراً عند  
 الصحابة - رضى الله عنهم - ومنها : الرجوع إلى النص عند الاختلاف ، وترك  
 الاجتهاد والقياس عند وجود النص . ومنها : السلام على المتطهر في وضوء  
 وغسل ، بخلاف الجالس على الحدث . ومنها : جواز الاستعانة في الطهارة ،  
 ولكن الأولى تركها إلا للحاجة . واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه  
 وجسده من الجنابة . بل هو واجب عليه . وأما غسله تبرداً فمذهبنا ومذهب  
 الجمهور جوازه بلا كراهة ، ويجوز عندنا غسل رأسه بالسدر والخطمي بحيث  
 لا ينتف شعراً ، فلا فدية عليه ما لم ينتف شعراً . وقال أبو حنيفة ومالك :  
 هو حرام موجب للفدية .

## باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

٩٣ - (١٢٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . خَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ ، فَوُقِصَ ، فَمَاتَ . فَقَالَ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِهِ . وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ . فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِياً » .

\* \* \*

## باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

فيه حديث ابن عباس - رضى الله عنه - : ( أن رجلاً خر من بعيره وهو واقف مع النبي ﷺ بعرفة فوقص فمات فقال اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه ، ولا تخمروا رأسه فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً ) وفي رواية : ( وقع من راحلته فأوقصته أو قال فأقعصته ) ، وفي رواية : ( فوقصته ) ، وفي رواية : ( وكفنوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة يلبى ) ، وفي رواية : ( لا تخمروا وجهه ولا رأسه ) ، وفي رواية : ( فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً ) . في هذه الروايات دلالة بينة لمذهب الشافعى وأحمد وإسحاق وموافقيهم في أن المحرم إذا مات لا يجوز أن يلبس المخيط ، ولا تخمر رأسه ، ولا يمس طيباً . وقال مالك والأوزاعى وأبو حنيفة وغيرهم : يفعل به ما يفعل بالحي . وهذا الحديث راد لقولهم . وقوله ﷺ : ( واغسلوه بماء وسدر ) دليل على استحباب السدر في غسل الميت ، وأن المحرم في ذلك كغيره . وهذا مذهبننا ، وبه قال طاوس ، وعطاء ، ومجاهد ، وابن المنذر ، وآخرون ، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون . وقوله ﷺ :

٩٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ  
عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
بَعْرَفَةً . إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ . قَالَ أَيُّوبُ : فَأَوْقَصْتُهُ ( أَوْ قَالَ  
فَأَقْعَصْتُهُ ) وَقَالَ عَمْرُو : فَوَقَصْتُهُ . فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ :  
« اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ . وَلَا تُحَنِّطُوهُ .  
وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ . ( قَالَ أَيُّوبُ ) فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا .  
( وَقَالَ عَمْرُو ) فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي » .

( ولا تحمروا وجهه ولا رأسه ) أما تخمير الرأس في حق المحرم الحي فمجمع  
على تحريمه ، وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة : هو كرأسه ، وقال الشافعي  
والجمهور : لا إحرام في وجهه ، بل له تغطيته ، وإنما يجب كشف الوجه في  
حق المرأة . هذا حكم المحرم الحي ، وأما الميت فمذهب الشافعي وموافقيه أنه  
يحرم تغطية رأسه كما سبق ، ولا يحرم تغطية وجهه ، بل يبقى كما كان في الحياة .  
ويتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهاً وإنما هو  
صيانة للرأس ، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه ، ولا بد من تأويله  
لأن مالكاً وأبا حنيفة وموافقيهما يقولون : لا يمنع من ستر رأس الميت ووجهه ،  
والشافعي وموافقه يقولون : يباح ستر الوجه ، فتعين تأويل الحديث . وقوله  
ﷺ : ( وكفنوه في ثوبيه ) وفي رواية : ( ثوبين ) قال القاضي : أكثر  
الروايات : ( ثوبيه ) . وفيه فوائد منها : الدلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في  
أن حكم الإحرام باق فيه . ومنها : أن التكفين في الثياب الملبوسة جائز ، وهو  
مجمع عليه . ومنها : جواز التكفين في ثوبين ، والأفضل ثلاثة . ومنها : أن  
الكفن مقدم على الدين وغيره ، لأن النبي ﷺ لم يسأل هل عليه دين مستغرق

٩٥ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ  
إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ . قَالَ : بُنْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَاقِفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ .  
فَذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَ حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ .

\* \* \*

٩٦ - (...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ . أَخْبَرَنَا عِيسَى ( يَعْنِي  
ابْنَ يُونُسَ ) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ

أَمْ لَا ؟ . وَمِنْهَا : أَنَّ التَّكْفِينَ وَاجِبٌ ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ ، وَكَذَلِكَ  
غُسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ . وَقَوْلُهُ : ( خَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ ) أَيْ سَقَطَ . وَقَوْلُهُ :  
( وَقَصَّ ) أَيْ انْكَسَرَ عُنْقُهُ ، وَوَقَصْتَهُ وَأَوْقَصْتَهُ بِمَعْنَاهُ . قَوْلُهُ : ( فَأَقْعَصْتَهُ ) أَيْ  
قَتَلْتَهُ فِي الْحَالِ ، وَمِنْهُ قَعَاصُ الْغَنَمِ وَهُوَ مَوْتُهَا بَدَاءً يَأْخُذُهَا تَمُوتُ فَجَاءَ . قَوْلُهُ  
ﷺ : ( فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلْبِيًّا وَمَلْبَدًّا وَيَلْبِي ) مَعْنَاهُ عَلَى هَيَأْتِهِ الَّتِي مَاتَ  
عَلَيْهَا وَمَعَهُ عَلَامَةٌ لِحُجَّهِ ، وَهِيَ دَلَالَةُ الْفَضِيلَةِ ، كَمَا يَجِيءُ الشَّهِيدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
وَأَوْدَاجُهُ تَشْخَبُ دَمًا . وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ دَوَامِ التَّلْبِيَةِ فِي الْإِحْرَامِ وَعَلَى  
اسْتِحْبَابِ التَّلْبِيدِ وَسَبَقَ بَيَانُ هَذَا .

قَوْلُهُ ﷺ : ( وَلَا تَخْطُوهُ ) هُوَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، أَيْ لَا تَمْسُوهُ حَنُوطًا ،  
وَالْحَنُوطُ بِفَتْحِ الْحَاءِ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْخَنَاطُ بِكَسْرِ الْحَاءِ ، وَهُوَ أَخْلَاطٌ مِنْ طَيْبٍ  
تَجْمَعُ لِلْمَيْتِ خَاصَّةً لَا تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ . قَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ : ( أَقْبَلَ  
رَجُلٌ حَرَامًا ) هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخِ ، وَفِي بَعْضِهَا : ( حَرَامٌ ) ، وَهَذَا  
هُوَ الْوَجْهُ ، وَلِلْأَوَّلِ وَجْهُ وَيَكُونُ حَالًا ، وَقَدْ جَاءَتْ الْحَالُ مِنَ النُّكْرَةِ عَلَى قَلَّةٍ .



النَّبِيِّ ﷺ . فَحَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ ، فَوَقَصَ وَقَصًا ، فَمَاتَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَالْبَسُوهُ ثَوْبِيهِ . وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ . فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبَّى » .

\* \* \*

٩٧ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » .

وَزَادَ : لَمْ يُسَمَّ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ حَيْثُ خَرَّ .

\* \* \*

٩٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَمَاتَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبِيهِ . وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » .

\* \* \*

٩٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ . حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ .

قوله : ( حدثنا محمد بن الصباح ، حدثنا هشيم ، حدثنا أبو بشر ، حدثنا

أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرَمًا . فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ ، فَمَاتَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . وَكَفِّوهُ فِي ثَوْبِهِ . وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ . وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا » .

\* \* \*

١٠٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . وَلَا يُمَسَّ طِيبًا . وَلَا يُحْمَرُ رَأْسُهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا .

\* \* \*

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ . قَالَ ابْنُ نَافِعٍ : أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا بَشِيرٍ

سعيد بن جبیر ( أبو بشر هذا هو الغبری ، واسمه الوليد بن مسلم بن شهاب البصري ، وهو تابعي روى عن جندب بن عبد الله الصحابي - رضى الله عنه - ، وانفرد مسلم بالرواية عن أبي بشر هذا ، واتفقوا على توثيقه . قوله :

يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ . فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ . فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . وَأَنْ يُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ . وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا . خَارِجُ رَأْسِهِ .

قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ : خَارِجُ رَأْسِهِ وَوَجْهُهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا .

\* \* \*

١٠٢ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ . قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : وَقَصَتْ رَجُلًا رَاحِلَتُهُ ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ . ( حَسْبَتْهُ قَالَ ) وَرَأْسَهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يُهْلُ .

\* \* \*

١٠٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ .

( حدثنا عبد بن حميد قال : حدثنا عبيد الله بن موسى ، حدثنا إسرائيل ، عن منصور ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ) قال القاضي : هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال : إنما سمعه منصور من الحكم ، وكذا

فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ ، فَمَاتَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اغْسِلُوهُ . وَلَا تُقَرِّبُوهُ طِيًّا . وَلَا تُغَطُّوا وَجْهَهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يُلَبِّي » .

\*

\* \*

(١٥) باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه

١٠٤ - (١٢٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ  
الْهَمْدَانِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ  
الزُّبَيْرِ . فَقَالَ لَهَا : « أَرَدْتَ الْحَجَّ ؟ » قَالَتْ : وَاللَّهِ ! مَا أَجِدُنِي  
إِلَّا وَجِعةً . فَقَالَ لَهَا : « حُجِّي وَاشْتَرِطِي . وَقُولِي : اللَّهُمَّ ! مَحِلِّي  
حَيْثُ حَبَسْتَنِي » وَكَأَنَّ تَحْتَ الْمِقْدَادِ .

أخرجه البخاري عن منصور عن الحكم عن سعيد وهو الصواب ، وقيل : عن  
منصور عن سلمة ولا يصح . والله أعلم .

باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه

فيه حديث ضباعة بنت الزبير - رضى الله عنها - : ( أن النبي ﷺ قال  
لها : حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني ) ففيه دلالة لمن قال : يجوز  
أن يشترط الحاج والمعتمر في إحرامه أنه إن مرض تحلل ، وهو قول عمر بن  
الخطاب ، وعلى ، وابن مسعود ، وآخرين من الصحابة - رضى الله عنهم - ،  
وجماعة من التابعين ، وأحمد ، وأسحق ، وأبي ثور ، وهو الصحيح من

١٠٥ - (...) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .  
 أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
 قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ .  
 فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ . وَأَنَا شَاكِيَّةٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ  
 ﷺ : « حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتِنِي » .

\* \* \*

(...) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ  
 عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ،  
 مِثْلَهُ .

مذهب الشافعي ، وحجتهم هذا الحديث الصحيح الصريح ، وقال أبو حنيفة  
 ومالك وبعض التابعين : لا يصح الاشتراط ، وحملوا الحديث على أنها قضية  
 عين ، وأنه مخصوص بضباعة ، وأشار القاضي عياض إلى تضعيف الحديث  
 فإنه قال : قال الأصيلي : لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح . قال النسائي :  
 لا أعلم أحداً أسنده عن الزهري غير معمر وهذا الذي عرض به القاضي ، وقال  
 الأصيلي : من تضعيف الحديث غلط فاحش جداً نهت عليه لئلا يغتر به ؛  
 لأن هذا الحديث مشهور في صحيح البخاري ، ومسلم ، وسنن أبي داود ،  
 والترمذي ، والنسائي ، وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة  
 بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة ، وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه  
 أبلغ كفاية ، وفي هذا الحديث دليل على أن المرض لا يبيح التحلل إذا لم  
 يكن اشتراط في حال الإحرام ، والله أعلم . وأما ( ضباعة ) فبضاد معجمة  
 مضمومة ، ثم موحدة مخففة ، وهي ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب كما  
 ذكره مسلم في الكتاب ، وهي بنت عم النبي ﷺ ، وأما قول صاحب

١٠٦ - (١٢٠٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ وَأَبُو عَاصِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعِكرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ . وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ . فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قَالَ : « أَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَحَلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي » .  
قَالَ : فَأَذْرَكَتْ .

\* \* \*

١٠٧ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ . حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ ضُبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ . فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْتَرِطَ . فَفَعَلَتْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

\* \* \*

١٠٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ

الوسيط : هي ضباعة الأسلمية فغلط فاحش ، والصواب الهاشمية . قوله :  
( فأذركت ) معناه أذركت الحج ولم تتحلل حتى فرغت منه .

وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ ( قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا : وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو ) . حَدَّثَنَا رَبَاحٌ ( وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ ) عَنْ عَطَاءٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِضُبَاعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنَّ مَجْلِي حَيْثُ تَحْبِسُنِي » .

وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَقَ : أَمَرَ ضُبَاعَةَ .

\*

\* \*

(١٦) باب إحرام النساء ، واستحباب اغتسالها للإحرام ، وكذا الحائض

١٠٩ - (١٢٠٩) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : نَفِسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، بِالشَّجَرَةِ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ ، يَأْمُرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ .

باب إحرام النساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض

فيه حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : ( نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبى بكر بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبأ بكر - رضى الله عنه - يأمرها أن تغتسل ) قولها : ( نفست ) أى ولدت ، وهى بكسر الفاء

١١٠ - (١٢١٠) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو . حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ ، حِينَ نَفَسَتْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ .

\* \*

لا غير ، وفي النون لغتان المشهورة ضمها ، والثانية فتحها ، سمي نفاساً لخروج النفس ، وهو المولود ، والدم أيضاً ، قال القاضي : وتجري اللغتان في الحيض أيضاً يقال : نفست أى حاضت بفتح النون ، وضمها ، قال : ذكرهما صاحب الأفعال ، قال : وأنكر جماعة الضم في الحيض ، وفيه صحة إحرام النفساء والحائض ، واستحباب اغتسالهما للإحرام وهو مجمع على الأمر به ، لكن مذهبنا ، ومذهب مالك ، وأبي حنيفة ، والجمهور أنه مستحب ، وقال الحسن ، وأهل الظاهر : هو واجب ؛ والحائض ، والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف وركعتيه ؛ لقوله ﷺ : « اصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفى » . وفيه أن ركعتي الإحرام سنة ليستا بشرط لصحة الحج ؛ لأن أسماء لم تصلهما . وقوله : ( نفست بالشجرة ) وفي رواية : ( بذى الحليفة ) وفي رواية ( بالبيداء ) هذه المواضع الثلاثة متقاربة ، فالشجرة بذى الحليفة ، وأما البيداء فهي بطرف ذى الحليفة . قال القاضي : يحمل أنها نزلت بطرف البيداء لتبعد عن الناس ، وكان منزل النبي ﷺ بذى الحليفة حقيقة ، وهناك بات وأحرم ، فسمى منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم .



(١٧) باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع

والقران ، وجواز إدخال الحج على العمرة ، ومتى يحل القارن من مكة

١١١ - (١٢١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ . قَالَ :  
قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ  
حَجَّةِ الْوَدَاعِ . فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ  
كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ . ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ  
مِنْهُمَا جَمِيعًا » قَالَتْ : فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ . لَمْ أَطُفْ  
بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ . فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ . فَقَالَ : « انْقُضِي رَأْسُكَ وَامْتَشِطِي . وَاهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي  
الْعُمْرَةَ » قَالَتْ : فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ . فَأَعْتَمَرْتُ .  
فَقَالَ : « هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ ،  
بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرَّةِ . ثُمَّ حَلُّوا . ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ ، بَعْدَ  
أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ . وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ  
وَالْعُمْرَةَ ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

\* \* \*

باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران وجواز

إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه

قولهم : ( حجة الوداع ) سميت بذلك لأن النبي ﷺ ودع الناس

.....

فيها ، ولم يحج بعد الهجرة غيرها ، وكانت سنة عشر من الهجرة . اعلم أن أحاديث الباب متظاهرة على جواز إفراد الحج عن العمرة ، وجواز التمتع والقران ، وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة ؛ وأما النهى الوارد عن عمر وعثمان - رضى الله عنهما - فسنوضح معناه فى موضعه بعد هذا إن شاء الله تعالى . والإفراد أن يحرم بالحج ويفرغ منه ثم يعتمر . والتمتع أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ويفرغ منه ثم يحج من عامه ؛ والقران أن يحرم بهما جميعاً . وكذا لو أحرم بالعمرة وأحرم بالحج قبل طوافها صح وصار قارناً ، فلو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة فقولان للشافعى أصحابهما : لا يصح إحرامه بالعمرة ، والثانى : يصح ويصير قارناً بشرط أن يكون قبل الشروع فى أسباب التحلل من الحج ، وقيل : قبل الوقوف بعرفات ، وقيل : قبل فعل فرض ، وقيل : قبل طواف القدوم أو غيره . واختلف العلماء فى هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل ؟ فقال الشافعى ومالك وكثيرون : أفضلها الإفراد ثم التمتع ثم القران . وقال أحمد وآخرون : أفضلها التمتع . وقال أبو حنيفة وآخرون : أفضلها القران . وهذان المذهبان قولان آخران للشافعى . والصحيح تفضيل الإفراد ثم التمتع ثم القران . وأما حجة النبى ﷺ فاختلفوا فيها هل كان مفرداً أم متمتعاً أم قارناً ، وهى ثلاثة أقوال للعلماء بحسب مذاهبهم السابقة ، وكل طائفة رجحت نوعاً وادعت أن حجة النبى ﷺ كانت كذلك ، والصحيح أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فصار قارناً ، وقد اختلفت روايات أصحابه - رضى الله عنهم - فى صفة حجة النبى ﷺ حجة الوداع هل كان قارناً أم مفرداً أم متمتعاً . وقد ذكر البخارى ومسلم رواياتهم كذلك . وطريق الجمع بينها ما ذكرت أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم صار قارناً ، فمن روى الإفراد هو الأصل ، ومن روى القران اعتمد آخر الأمر ، ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوى

وهو الانتفاع والارتفاق ، وقد ارتفق بالقران كارتفاق الممتنع وزيادة في  
الاقتصار على فعل واحد . وبهذا الجمع تنتظم الأحاديث كلها ، وقد جمع بينها  
أبو محمد بن حزم الظاهري في كتاب صنفه في حجة الوداع خاصة ، وادعى  
أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، وتأول باقي الأحاديث . والصحيح ما سبق ، وقد  
أوضحت ذلك في شرح المذهب بأدلته وجميع طرق الحديث وكلام العلماء  
المتعلق بها . واحتج الشافعي وأصحابه في ترجيح الأفراد بأنه صح ذلك من  
رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة ، وهؤلاء لهم مزية في حجة الوداع  
على غيرهم ، فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقة لرواية حديث حجة الوداع ،  
فإنه ذكرها من حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى آخرها ، فهو أضبط  
لها من غيره . وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان آخذاً بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم  
في حجة الوداع ، وأنكر على من رجح قول أنس على قوله وقال : كان أنس  
يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس ، وإني كنت تحت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم  
يمسني لعابها أسمع يلبى بالحج ، وأما عائشة فقربها من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
معروف ، وكذلك اطلاعها على باطن أمره وظاهره ، وفعله في خلوته  
وعلايته ، مع كثرة فقهها وعظم فطنتها ؛ وأما ابن عباس فمحله من العلم  
والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف ، مع كثرة بحثه وتحفظه أحوال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لم يحفظها غيره ، وأخذها إياها من كبار الصحابة . ومن  
دلائل ترجيح الأفراد أن الخلفاء الراشدين - رضی الله عنهم - بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
أفردوا الحج وواظبوا على إفراده ، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان - رضی الله  
عنهم - ، واختلف فعل علي - رضی الله عنه - ، ولو لم يكن الأفراد أفضل  
وعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم حج مفرداً لم يواظبوا عليه ، مع أنهم الأئمة الأعلام وقادة  
الإسلام ويقتدى بهم في عصرهم وبعدهم ، فكيف يليق بهم المواظبة على خلاف  
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الخلاف عن علي - رضی الله عنه - وغيره فإنما

فعلوه لبيان الجواز ، وقد ثبت في الصحيح ما يوضح ذلك . ومنها : أن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكماله ، ويجب الدم في التمتع والقران ، وهو دم جبران لفوات الميقات وغيره ، فكان ما لا يحتاج إلى جبر أفضل . ومنها : أن الأمة أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة ، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع ، وبعضهم التمتع والقران ، فكان الأفراد أفضل : والله أعلم . فإن قيل : كيف وقع الاختلاف بين الصحابة - رضى الله عنهم - في صفة حجته ﷺ وهي حجة واحدة ، وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قضية واحدة ؟ قال القاضى عياض : قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث فمن مجيد منصف ومن مقصر متكلف ، ومن مطيل مكثر ومن مقتصر مختصر ، قال : وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوى الحنفى ، فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة ، وتكلم معه في ذلك أبو جعفر الطبرى ، ثم أبو عبد الله بن أبى صفرة ، ثم المهلب ، والقاضى أبو عبد الله بن المرباط ، والقاضى أبو الحسن بن القصار البغدادى ، والحافظ أبو عمر ابن عبد البر وغيرهم . قال القاضى عياض : وأولى ما يقال في هذا على ما فحصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن النبى ﷺ أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ؛ ليدل على جواز جميعها ، ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجزى ، فأضيف الجميع إليه ، وأخير كل واحد بما أمر به وأباحه له ونسبه إلى النبى ﷺ ، إما لأمره به ، وإما لتأويله عليه . وأما إحرامه ﷺ بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفرداً للحج ، وبه تظاهرت الروايات الصحيحة . وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فمعناها : أمر به . وأما الروايات بأنه كان قارناً فأخبار عن حالته الثانية لا عن ابتداء إحرامه ، بل إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدى ، وكان هو ﷺ ومن معه هدى في آخر إحرامهم

قارنين ، بمعنى أنهم أدخلوا العمرة على الحج ، وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج ؛ لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج . ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدى ، واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم ، فصار ﷺ قارناً في آخر أمره . وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة ، وشذ بعض الناس فمنعه وقال : لا يدخل إحرام على إحرام كما لا تدخل صلاة على صلاة . واختلفوا في إدخال العمرة على الحج فجوزه أصحاب الرأي ، وهو قول الشافعي لهذه الأحاديث ، ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصاً بالنبي ﷺ ؛ لضرورة الاعتماد حينئذ في أشهر الحج ، قال : وكذلك يتأول قول من قال : كان متمتعاً أى تمتع بفعل العمرة في أشهر الحج وفعلها مع الحج ؛ لأن لفظ التمتع يطلق على معان ، فانتظمت الأحاديث واتفقت . قال : ولا يبعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفرداً ، فيكون الأفراد إخباراً عن فعلهم أولاً ، والقران إخباراً عن إحرام الذين معهم هدى بالعمرة ثانياً ، والتمتع لفسخهم الحج إلى العمرة ثم إهلالهم بالحج بعد التحلل منها ، كما فعل كل من لم يكن معه هدى . قال القاضي : وقد قال بعض علمائنا إنه أحرم ﷺ إحراماً مطلقاً منتظراً ما يؤمر به من أفراد أو تمتع أو قران ، ثم أمر بالحج ، ثم أمر بالعمرة معه في وادى العقيق . بقوله : « صل في هذا الوادى المبارك وقل عمرة في حجة » . قال القاضي : والذي سبق آيين وأحسن في التأويل . هذا آخر كلام القاضي عياض ، ثم قال القاضي في موضع آخر بعده : لا يصح قول من قال : أحرم النبي ﷺ إحراماً مطلقاً مبهماً ؛ لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة مصرحة بخلافه . قال الخطابي : قد أنعم الشافعي ببيان هذا في كتابه اختلاف الحديث وجود الكلام ، قال الخطابي : وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل ، ولكن الوجيه والمختصر من جوامع ما قال

١١٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ .  
 حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ،  
 عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ :  
 خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ

إن معلوماً في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر ، كجواز إضافته إلى الفاعل  
 كقولك : بنى فلان داراً إذا أمر ببنائها ، وضرب الأمير فلاناً إذا أمر بضربه ،  
 ورجم النبي ﷺ ماعزاً ، وقطع سارق رداء صفوان ، وإنما أمر بذلك ،  
 ومثله كثير في الكلام . وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم المفرد والمتمتع  
 والقارن كل منهم يأخذ عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه ، فجاز أن تضاف  
 كلها إلى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها وأذن فيها . قال : ويحتمل أن  
 بعضهم سمعه يقول : « لبيك بحجة » فحكى عنه أنه أفرد وخفى عليه قوله  
 « وعمره » فلم يحك إلا ما سمع ، وسمع أنس وغيره الزيادة وهي « لبيك بحجة  
 وعمره » ، ولا ينكر قبول الزيادة ، وإنما يحصل التناقض لو كان الزائد نافياً  
 لقول صاحبه ، فأما إذا كان مثبتاً له وزائداً عليه فليس فيه تناقض . قال :  
 ويحتمل أن الراوى سمعه يقول لغيره على وجه التعليم فيقول له : « لبيك بحجة  
 وعمره » على سبيل التلقين . فهذه الروايات المختلفة ظاهراً ليس فيها تناقض ،  
 والجمع بينها سهل كما ذكرنا . والله أعلم . قوله ﷺ : ( من كان معه هدى )  
 يقال : ( هدى ) بإسكان الدال وتخفيف الياء ، و( هدى ) بكسر الدال  
 وتشديد الياء لغتان مشهورتان ، الأولى أفصح وأشهر ، وهو اسم لما يهدى إلى  
 الحرم من الأنعام . وسوق الهدى سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمره . قوله :  
 ( عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام  
 حجة الوداع فأهللنا بعمره ثم قال رسول الله ﷺ : من كان معه هدى فليهلل  
 بالحج مع العمره ) وفي الرواية الأخرى : ( قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ

وَمَنْ أَمَّنْ أَهْلَ بِحَجٍّ . حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
 « مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ يُهْدِ ، فَلْيَحْلِلْ . وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ ،  
 وَأَهْدَى ، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ . وَمَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ ، فَلْيُتِمَّ  
 حَجَّهُ » قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَحَضْتُ : فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا  
 حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ . وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ . فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ أَنْ أَتَقَصَّ رَأْسِي ، وَأَمْتَشِطَ ، وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ ، وَأَتْرِكَ الْعُمْرَةَ .  
 قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ذَلِكَ . حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجَّتِي ، بَعَثَ مَعِيَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ . وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَمِرَ مِنَ  
 التَّنْعِيمِ . مَكَانَ عُمْرَتِي ، الَّتِي أَذْرَكُنِي الْحَجَّ وَلَمْ أَحْلِلْ مِنْهَا .

\* \* \*

في حجة الوداع فمننا من أهل بعمره ومننا من أهل بحج قالت : ولم أهل  
 إلا بعمره . قال القاضي عياض : اختلفت الروايات عن عائشة فيما أحرمت  
 به اختلافاً كثيراً ، فذكر مسلم من ذلك ما قدمناه ، وفي رواية لمسلم أيضاً  
 عنها : ( خرجنا لا نرى إلا الحج ) وفي رواية القاسم عنها : ( خرجنا مهلين  
 بالحج ) وفي رواية : ( لا نذكر إلا الحج ) وكل هذه الروايات صريحة في أنها  
 أحرمت بالحج ، وفي رواية الأسود عنها : ( نلبى لا نذكر حجاً ولا عمرة ) .  
 قال القاضي : واختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة فقال مالك : ليس  
 العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديماً ولا حديثاً . وقال بعضهم :  
 يترجح أنها كانت محرمة بحج ؛ لأنها رواية عمرة والأسود والقاسم ، وغلطوا  
 عروة في العمرة . ومن ذهب إلى هذا القاضي إسماعيل ، ورجحوا رواية غير  
 عروة على روايته ؛ لأن عروة قال في رواية حماد بن زيد ، عن هشام عنه :  
 ( حدثني غير واحد أن النبي ﷺ قال لها : دعي عمرتك ) فقد بان أنه لم

١١٣ - (...) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ .  
 أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛  
 قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ .  
 وَلَمْ أَكُنْ سَقْتُ الْهَدْيَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ،  
 فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » .  
 قَالَتْ : فَحِضْتُ . فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !  
 إِنِّي كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ . فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحَجَّتِي ؟ قَالَ : « انْقُضِي

يسمع الحديث منها . قال القاضي - رحمه الله - : وليس هذا بواضح ؛ لأنه  
 يحتمل أنها ممن حدثه ذلك ، قالوا أيضاً : ولأن رواية عمرة والقاسم نسقت  
 عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره ، ولهذا قال القاسم عن رواية عمرة :  
 أنبأتك بالحديث على وجهه . قالوا : ولأن رواية عروة إنما أخبر عن إحرام  
 عائشة ، والجمع بين الروايات ممكن ، فأحرمت أولاً بالحج كما صح عنها في  
 رواية الأكثرين ، وكما هو الأصح من فعل النبي ﷺ وأكثر أصحابه ، ثم  
 أحرمت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة . وهكذا  
 فسره القاسم في حديثه ، فأخبر عروة عنها باعتبارها في آخر الأمر ولم يذكر  
 أول أمرها . قال القاضي : وقد تعارض هذا بما صح عنها في إخبارها عن فعل  
 الصحابة واختلافهم في الإحرام وأنها أحرمت هي بعمرة ، فالحاصل أنها أحرمت  
 بحج ثم فسخته إلى عمرة حين أمر الناس بالفسخ ، فلما حاضت وتعدرت عليها  
 إتمام العمرة والتحلل منها وإدراك الإحرام بالحج أمرها النبي ﷺ بالإحرام بالحج  
 فأحرمت فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارئة . وقوله ﷺ : ( ارفضي  
 عمرتك ) ليس معناه إبطالها بالكلية والخروج منها ، فإن العمرة والحج لا يصح  
 الخروج منهما بعد الإحرام بنية الخروج ، وإنما يخرج منه بالتحلل بعد فراغها ،



رَأْسِكَ . وَامْتَشِطِي . وَأَمْسِكِي عَنِ الْعُمْرَةِ . وَأَهْلِي بِالْحَجِّ »  
 قَالَتْ : فَلَمَّا قَضَيْتُ حَجَّتِي أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ،  
 فَأَرَدَنِي ، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّعِيمِ . مَكَانَ عُمَرَتِي الَّتِي أَمْسَكْتُ  
 عَنْهَا .

\* \* \*

١١٤ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
 الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : خَرَجْنَا  
 مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ  
 وَعُمْرَةٍ ، فَلْيَفْعَلْ . وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ ، فَلْيُهْلَ . وَمَنْ أَرَادَ أَنْ  
 يُهْلَ بِعُمْرَةٍ ، فَلْيُهْلَ » قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَأَهْلَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ . وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ . وَأَهْلَ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ  
 وَالْحَجِّ وَأَهْلَ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ . وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ .

\* \* \*

١١٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ  
 سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ :

بل معناه : ارفضى العمل فيها وإتمام أفعالها التي هي الطواف والسعى وتقصير  
 شعر الرأس ، فأمرها ﷺ بالإعراض عن أفعال العمرة ، وأن تحرم بالحج فتصير  
 قارنة ، وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا الطواف ، فتؤخره حتى تطهر ،  
 وكذلك فعلت . قال العلماء : وما يؤيد هذا التأويل . قوله ﷺ في رواية  
 عبد بن حميد : ( وأمسكى عن العمرة ) وما يصرح بهذا التأويل رواية مسلم

خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهَلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلَّ . فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ » قَالَتْ : فَكَانَ

بعد هذا في آخر روايات عائشة : ( عن محمد بن حاتم عن بهز عن وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها أهلت بعمره فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فنسكت المناسك كلها وقد أهلت بالحج ، فقال لها النبي ﷺ يوم النفر : يسعك طوافك لحجك وعمرتك فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم فاعتمرت بعد الحج ) هذا لفظه . فقلوه ﷺ : ( يسعك طوافك لحجك وعمرتك ) تصريح بأن عمرتها باقية صحيحة مجزئة وأنها لم تلغها وتخرج منها فيتعين تأويل ( ارفضى عمرتك ) و ( دعى عمرتك ) على ما ذكرناه من رفض العمل فيها وإتمام أفعالها . والله أعلم . وأما قوله ﷺ في الرواية الأخرى لما مضت مع أخيها عبد الرحمن ليعمرها من التنعيم : ( هذه مكان عمرتك ) فمعناه أنها أرادت أن يكون لها عمرة منفردة عن الحج ، كما حصل لسائر أمهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسخوا الحج إلى العمرة ، وأتموا العمرة ، وتحللوا منها قبل يوم التروية ، ثم أحرموا بالحج من مكة يوم التروية ، فحصل لهم عمرة منفردة وحجة منفردة . وأما عائشة فإنما حصل لها عمرة مندرجة في حجة بالقران فقال لها النبي ﷺ يوم النفر : « يسعك طوافك لحجك وعمرتك » أى وقد تما وحسبا لك جميعاً ، فأبت وأرادت عمرة منفردة كما حصل لباقي الناس ، فلما اعتمرت عمرة منفردة قال لها النبي ﷺ : « هذه مكان عمرتك » ، أى التى كنت تريدین حصولها منفردة غير مندرجة فمنعك الحيض من ذلك . وهكذا يقال في قولها : ( يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ) أى يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة وأرجع أنا وليس لى عمرة منفردة ، وإنما حرصت على ذلك لتكثر أفعالها . وفي

مِنَ الْقَوْمِ مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ . قَالَتْ : فَكُنْتُ  
 أَنَا مِمَّنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ . فَخَرَجْنَا حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ . فَأَذْرَكْنِي يَوْمَ عَرَفَةَ  
 وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِي . فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .  
 فَقَالَ : « دَعِيَ عُمْرَتِكَ . وَانْقُضِي رَأْسَكَ . وَامْتَشِطِي . وَأَهْلِي  
 بِالْحَجِّ » قَالَتْ : فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ ، وَقَدْ قَضَى اللَّهُ  
 حَجَّنا ، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرْدَفَنِي وَخَرَجَ بِي  
 إِلَى التَّنْعِيمِ . فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ . فَقَضَى اللَّهُ حَجَّنا وَعُمْرَتَنَا .  
 وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ .

\* \* \*

١١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا  
 هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : خَرَجْنَا مُوَافِينَ  
 مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ . لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ . فَقَالَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ ، فَلْيَهْلَ

هذا تصريح بالرد على من يقول القرآن أفضل . والله أعلم . وأما قوله ﷺ :  
 ( انقضي رأسك وامتشطي ) فلا يلزم منه إبطال العمرة ؛ لأن نقض الرأس  
 والامتشاط جائزان عندنا في الإحرام بحيث لا ينتف شعراً ، ولكن يكره  
 الامتشاط إلا لعذر . وتأول العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معذورة بأن  
 كان في رأسها أذى ، فأباح لها الامتشاط كما أباح لكعب بن عجرة الحلق  
 للأذى . وقيل : ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بالمشط بل تسريح  
 الشعر بالأصابع للغسل لإحرامها بالحج ، لا سيما إن كانت لبدت رأسها  
 كما هو السنة ، وكما فعله النبي ﷺ ، فلا يصح غسلها إلا بإيصال الماء إلى

## بُعْمَرَةٌ « وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدَةَ .

\* \* \*

جميع شعرها ، ويلزم من هذا نقضه . والله أعلم . قولها : ( وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً ) هذا دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد عن طواف الركن ، وأنه يقتصر على أفعال الحج ، وتندرج أفعال العمرة كلها في أفعال الحج . وبهذا قال الشافعي ، وهو محكى عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وداود . وقال أبو حنيفة : يلزمه طوافان وسعيان ، وهو محكى عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، والشعبي ، والنخعي . والله أعلم . قوله : ( عن عائشة رضى الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمرة ثم قال رسول الله ﷺ : من كان معه هدى فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً ) قال القاضي عياض - رحمه الله - : الذي تدل عليه نصوص الأحاديث في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ إنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج في متبى سفرهم وذنوهم من مكة بسرف ، كما جاء في رواية عائشة ، أو بعد طوافه بالبيت وسعيه كما جاء في رواية جابر . ويحتمل تكرار الأمر بذلك في الموضعين ، وأن العزيمة كانت آخراً حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة . قولها : ( خرجنا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فمننا من أهل بعمرة ومننا من أهل بحج حتى قدمنا مكة فقال رسول الله ﷺ : من أحرم بعمرة ولم يهد فليتحلل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه ومن أهل بحج فليتم حجه ) هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة وأحمد وموافقيهما في أن المعتمر المتمتع إذا كان معه هدى لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر . ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما أنه إذا طاف وسعى وحلق حل من عمرته ، وحل له كل شيء في الحال ، سواء كان ساق هدياً أم لا ، واحتجوا بالقياس على من لم

١١٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ . مِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ . وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ . وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ . فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمَا . وَقَالَ فِيهِ : قَالَ عُرْوَةُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ قَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا . قَالَ هِشَامٌ : وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ .

يسق الهدى ، وبأنه تحلل من نسكه ، فوجب أن يحل له كل شيء ، كما لو تحلل المحرم بالحج . وأجابوا عن هذه الرواية بأنها مختصرة من الروايات التي ذكرها مسلم بعدها والتي ذكرها قبلها عن عائشة قالت : ( خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمره ثم قال رسول الله ﷺ : « من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً » ) فهذه الرواية مفسرة للمحذوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة ، وتقديرها : ومن أحرم بعمره وأهدى فليهل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه ، ولا بد من هذا التأويل ؛ لأن القضية واحدة والراوى واحد ، فيتعين الجمع بين الروایتين على ما ذكرناه . والله أعلم . قوله ﷺ : ( وأمسكى عن العمرة ) فيه دلالة ظاهرة على أنها لم تخرج منها ، وإنما أمسكت عن أعمالها وأحرمت بالحج ، فأدرجت أعمالها بالحج كما سبق بيانه ، وهو مؤيد للتأويل الذى قدمناه فى قوله ﷺ : ( ارفضى عمرتك ) و( دعى عمرتك ) أن المراد رفض إتمام أعمالها ، لا إبطال أصل العمرة . قولها : ( فأردفنى ) فيه دليل على جواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بذلك . وفيه جواز إرداف الرجل المرأة من محارمه ، والخلوة بها ، وهذا مجمع عليه . قوله ﷺ : ( من أراد منكم

١١٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ . وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ . وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ . وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ . فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ . وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَلَمْ يَحِلُّوا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ .

\* \* \*

١١٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرْفٍ ، أَوْ قَرِيًّا مِنْهَا ، حِضْتُ . فَدَجَلْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي . فَقَالَ : « أَنْفَسْتُ » ( يَعْنِي الْحَيْضَةَ قَالَتْ ) قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ . فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ . غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي » . قَالَتْ : وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ .

\* \* \*

١٢٠ - (...) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهُ أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو . حَدَّثَنَا

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ،  
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ . حَتَّى جِئْنَا سَرِفَ فَطَمِثْتُ .  
فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي . فَقَالَ : « مَا يُبْكِيكِ ؟ »  
فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ! لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ . قَالَ :  
« مَا لَكَ ؟ لَعَلَّكَ نَفِسْتِ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « هَذَا شَيْءٌ  
كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ . أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي  
بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي » قَالَتْ : فَلَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ لِأَصْحَابِهِ : « اجْعَلُوهَا عُمْرَةً » فَأَحَلَّ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ  
الْهَدْيُ . قَالَتْ : فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ  
وَذَوِي الْيَسَارَةِ ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَاحُوا . قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ  
طَهَّرْتُ . فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَضْتُ . قَالَتْ : فَأَتَيْنَا بِلَحْمِ  
بَقَرٍ . فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ  
الْبَقَرِ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْخَصْبَةِ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! يَرْجِعُ النَّاسُ  
بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ بِحَجَّةٍ ؟ قَالَتْ : فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ  
أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرَدَنِي عَلَى جَمَلِهِ . قَالَتْ : فَأِنِّي لَا ذَكْرَ ، وَأَنَا جَارِيَةٌ  
حَدِيثَةُ السِّنِّ ، أَنْعَسُ فَتُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةَ الرَّحْلِ . حَتَّى جِئْنَا

أن يهل بحج وعمره فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمره  
فليهل ( فيه دليل لجواز الأنواع الثلاثة ، وقد أجمع المسلمون على ذلك ، وإنما  
اختلفوا في أفضلها كما سبق . قولها : ( فلما كانت ليلة الخصبة ) هي بفتح الحاء  
وإسكان الصاد المهملتين ، وهي التي بعد أيام التشريق ، وسميت بذلك لأنهم

نفرؤا من منى فنزلوا فى المحصب وباتوا به . قولها : ( خرجنا مع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع موافين لهلل ذى الحجة ) أى مقارنين لاستهلاله ، وكان خروجهم قبله لخمس فى ذى القعدة ، كما صرحت به فى رواية عمرة التى ذكرها مسلم بعد هذا من حديث عبد الله بن مسلمة عن سليمان بن بلال عن يحيى عن عمرة . قوله ﷺ : ( من أراد منكم أن يهل بعمرة فليهل فلولاً أنى أهديت لأهللت بعمرة ) هذا مما يحتج به من يقول بتفضيل التمتع ، ومثله قوله ﷺ : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى » ووجه الدلالة منهما أنه ﷺ لا يئمنى إلا الأفضل . وأجاب القائلون بتفضيل الإفراد بأنه ﷺ إنما قال هذا من أجل فسخ الحج إلى العمرة الذى هو خاص لهم فى تلك السنة خاصة لمخالفة الجاهلية ، ولم يرد بذلك التمتع الذى فيه الخلاف ، وقال هذا تطيباً لقلوب أصحابه ، وكانت نفوسهم لا تسمح بفسخ الحج إلى العمرة ، كما صرح به فى الأحاديث التى بعد هذا ، فقال لهم ﷺ هذا الكلام ، ومعناه : ما يئمنى من موافقتكم فيما أمرتكم به إلا سوقى الهدى ، ولولاه لوافقتكم ، ولو استقبلت هذا رأى - وهو الإحرام بالعمرة فى أشهر الحج - من أول أمرى لم أسق الهدى . وفى هذه الرواية تصريح بأنه ﷺ لم يكن متمتعاً . قولها : ( ففضى الله حجنا وعمارنا ولم يكن فى ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ) هذا محمول على إخبارها عن نفسها ، أى لم يكن على فى ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ، ثم إنه مشكل من حيث أنها كانت قارئة ، والقارن يلزمه الدم ، وكذلك المتمتع . ويمكن أن يتأول هذا على أن المراد لم يجب على دم ارتكاب شئ من محظورات الإحرام ، كالطيب ، وستر الوجه ، وقتل الصيد ، وإزالة شعر وظفر ، وغير ذلك ، أى لم أرتكب محظوراً فيجب بسببه هدى أو صدقة أو صوم . هذا هو المختار فى تأويله . وقال القاضى عياض : فيه دليل على أنها كانت فى حج مفرد لا تمتع ولا قران ؛ لأن العلماء مجمعون



على وجوب الدم فيهما إلا داود الظاهري فقال : لا دم على القارن . هذا كلام القاضي ، وهذا اللفظ وهو قوله : ( ولم يكن في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ) ظاهره في الرواية الأولى أنه من كلام عائشة ، ولكن صرح في الرواية التي بعدها بأنه من كلام هشام بن عروة ، فيحمل الأول عليه ، ويكون الأول في معنى المدرج . قولها : ( خرجنا موافين مع رسول الله ﷺ لهلال ذي الحجة لا نرى إلا الحج ) معناه لا نعتقد أننا نحرّم إلا بالحج لأننا كنا نظن امتناع العمرة في أشهر الحج . قولها : ( حتى إذا كنا بسرف ) هو بفتح السين المهملة وكسر الراء ، وهو ما بين مكة والمدينة بقرب مكة على أميال منها ، قيل : ستة ، وقيل : سبعة ، وقيل : تسعة ، وقيل : عشرة ، وقيل : اثنا عشر ميلاً . قوله ﷺ : ( أنفست ) معناه أحضت ، وهو بفتح النون وضمها لغتان مشهورتان ، الفتح أفصح ، والفاء مكسورة فيهما . وأما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه : ( نفست ) بالضم لا غير . قوله ﷺ في الحيض : ( هذا شيء كتبه الله على بنات آدم ) هذا تسليّة لها وتخفيف لهما ، ومعناه : إنك لست مختصة به ، بل كل بنات آدم يكون منهن هذا ، كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرهما واستدل البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بعموم هذا الحديث على أن الحيض كان في جميع بنات آدم ، وأنكر به على من قال : إن الحيض أول ما أرسل ووقع في بنى إسرائيل . قوله ﷺ : ( فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل ) معنى : ( اقضى ) افعل ، كما قال في الرواية الأخرى : ( فاصنع ) . وفي هذا دليل على أن الحائض والنفساء والمحدث والجنب يصح منهم جميع أفعال الحج وأقواله وهيئاته إلا الطواف وركعتيه ، فيصح الوقوف بعرفات وغيره كما ذكرنا ، وكذلك الأغسال المشروعة في الحج تشرع للحائض وغيرها ممن ذكرنا . وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض ، وهذا مجمع عليه ، لكن اختلفوا في علته

على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف ، فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : هي شرط . وقال أبو حنيفة : ليست بشرط ، وبه قال داود : فمن شرط الطهارة قال : العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة ، ومن لم يشترطها قال : العلة فيه كونها ممنوعة من اللبث في المسجد . قولها : ( وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر ) هذا محمول على أنه ﷺ استأذنهن في ذلك ، فإن توضحية الإنسان عن غيره لا تجوز إلا بإذنه . واستدل به مالك في أن التوضحية بالبقر أفضل من بدنة ، ولا دلالة فيه ؛ لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقر ولا عموم لفظ ، إنما هي قضية عين محتملة لأمر ، فلا حجة فيها لما قاله . وذهب الشافعي والأكثر إلى أن التوضحية بالبدنة أفضل من البقرة ؛ لقوله ﷺ : « من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة » إلى آخره . قولها : ( فطمثت ) هو بفتح الطاء وكسر الميم ، أى حضت . يقال : حاضت المرأة وتحيضت وطمثت وعركت - بفتح الراء - ونفست وضحكت وأعصرت وأكبرت ، كله بمعنى واحد . والاسم منه الحيض والطمث والعراك والضحك والإكبار والإعصار ، وهى حائض ، وحائضة في لغة غريبة حكاهما الفراء ، وطمثت وعارك ومكبر ومعصر . وفي هذه الأحاديث جواز حج الرجل بامرأته ، وهو مشروع بالإجماع ؛ وأجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعته ، واختلف السلف هل المحرم لها من شروط الاستطاعة ؟ وأجمعوا على أن لزوجها أن يمنعها من حج التطوع ، وأما حج الفرض فقال جمهور العلماء : ليس له منعها منه ، وللشافعي فيه قولان أحدهما : لا يمنعها منه كما قال الجمهور : وأصحهما له منعها ؛ لأن حقه على الفور ، والحج على التراخي . قال أصحابنا : ويستحب له أن يحج بزوجه للأحاديث الصحيحة فيه . قولها : ( ثم أهلوا حين راحوا ) يعنى الذين تحللوا بعمرة وأهلوا بالحج حين راحوا إلى منى ، وذلك يوم التروية ، وهو الثامن من

إِلَى التَّعِيمِ . فَأَهْلَلْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ . جَزَاءً بِعُمْرَةِ النَّاسِ الَّتِي  
اعْتَمَرُوا .

\* \* \*

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ . حَدَّثَنَا بِهِزٌ .  
حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا . قَالَتْ : لَبَّيْنَا بِالْحَجِّ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ حِضْتُ . فَدَخَلَ  
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : وَأَنَا أَبْكِي . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ  
الْمَاجِشُونِ . غَيْرَ أَنَّ حَمَّادًا لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ : فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ  
ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ زَاوُوا .  
وَلَا قَوْلَهَا : وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثُهُ السَّنُّ أَنْعَسُ فَيُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةً  
الرَّحْلِ .

\* \* \*

١٢٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ . حَدَّثَنِي خَالِي  
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى  
مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ .

\* \* \*

ذى الحجة . وفيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الأفضل فيمن هو بمكة  
أن يحرم بالحج يوم التروية ولا يقدمه عليه ، وقد سبقت المسألة . قولها :  
( أنعس ) هو بضم العين . قولها : ( فأهملت منها بعمره جزاء لعمره الناس )

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا  
إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ  
بِالْحَجِّ . فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ . وَلِيَالِي الْحَجِّ . حَتَّى  
تَزَلْنَا بِسِرْفٍ . فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ  
هَذِي فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي ، فَلَا »  
فَمِنْهُمْ الْآخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا . مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي . فَأَمَّا

أى تقوم مقام عمرة الناس وتكفينى عنها . قولها : ( خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج في أشهر الحج وفي حرم الحج وليالي الحج ) : قولها : ( حرم الحج ) هو بضم الحاء والراء ، كذا ضبطناه ، وكذا نقله القاضى عياض فى المشارق عن جمهور الرواة ، قال : وضبطه الأصيلى بفتح الراء ، قال : فعلى الضم كأنها تريد الأوقات والمواضع والأشياء والحالات ، أما بالفتح فجمع حرمة ، أى ممنوعات الشرع ومحرماته ، وكذلك قيل للمرأة المحرمة بنسب : حرمة ، وجمعها : حرم . وأما قولها ( فى أشهر الحج ) فاختلف العلماء فى المراد بأشهر الحج فى قول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ فقال الشافعى وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم : هى شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذى الحجة تمتد إلى الفجر ليلة النحر ، وروى هذا عن مالك أيضاً ، والمشهور عنه شوال وذو القعدة وذو الحجة بكماله ، وهو مروى أيضاً عن ابن عباس وابن عمر ، والمشهور عنهما ما قدمناه عن الجمهور .

قولها : ( فخرج إلى أصحابه فقال : من لم يكن معه منكم هدى فأحب أن يجعلها عمرة فليفعَلْ ومن كان معه هدى فلا فمنهم الآخذ بها والتارك لها من لم يكن معه هدى ) وفى الحديث الآخر بعد هذا أنه ﷺ قال :

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ . وَمَعَ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ . فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي . فَقَالَ : « مَا يُبْكِيكَ ؟ » قُلْتُ : سَمِعْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ ( فَمُنِعْتُ الْعُمْرَةَ ) قَالَ : « وَمَالِكَ ؟ » قُلْتُ : لَا أَصْلَى . قَالَ : « فَلَا يَضُرُّكَ . فَكُونِي فِي حَجِّكَ . فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا . وَإِنَّمَا أَنْتِ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ . كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ » قَالَتْ : فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مِنِّي فَتَطَهَّرْتُ . ثُمَّ طُفْنَا بِالْبَيْتِ .

( أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون ) وفي حديث جابر : ( فأمرنا أن نخل ) يعني بعمره وقال في آخره : ( قال : فحلوا قال : فحللنا وسمعنا وأطعنا ) وفي الرواية الأخرى : ( أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة قالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج ؟ قال : افعلوا ما أمركم به ) . هذه الروايات صحيحة في أنه ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتحتم ، بخلاف الرواية الأولى وهي قوله ﷺ : ( من لم يكن معه هدى فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل ) قال العلماء : خيرهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاطفة لهم وإيناساً بالعمرة في أشهر الحج ؛ لأنهم كانوا يرونها من أفجر الفجور ، ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ ، وأمرهم به أمر عزيمة ، وألزمهم إياه وكره ترددهم في قبول ذلك ، ثم قبلوه وفعلوه إلا من كان معه هدى . والله أعلم . قولها : ( سمعت كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة ) كذا هو في النسخ : ( فسمعت بالعمرة ) قال القاضي : كذا رواه جمهور رواة مسلم ورواه بعضهم : ( فمنعت العمرة ) وهو الصواب . قولها : ( قال : ومالك قلت : لا أصلي ) فيه استحباب الكناية عن الحيض ونحوه مما يستحى

وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبَ . فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : « اُخْرُجْ بِأُخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهْلُ بِعُمْرَةٍ . ثُمَّ لَتُطْفِ بِالْبَيْتِ . فَإِنِّي أَنْتَظِرُكُمْ هَاهُنَا » قَالَتْ : فَخَرَجْنَا فَأَهْلَلْتُ . ثُمَّ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ . فَقَالَ : « هَلْ فَرَعْتَ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . فَأَذَنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ . فَخَرَجَ فَمَرَّ بِالْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ . ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ .

\* \* \*

منه ويستشنع لفظه ، إلا إذا كانت حاجة كإزالة وهم ونحو ذلك . قوله ﷺ : ( اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمره ) فيه دليل لما قاله العلماء : أن من كان بمكة وأراد العمرة فميقاته لها أدنى الحل ، ولا يجوز أن يحرم بها من الحرم ، فإن خالف وأحرم بها من الحرم وخرج إلى الحل قبل الطواف أجزأه ولا دم عليه ، وإن لم يخرج وطاف وسعى وحلق ففيه قولان أحدهما : لا تصح عمرته حتى يخرج إلى الحل ثم يطوف ويسعى ويحلق . والثاني ، وهو الأصح : يصح وعليه دم لتركه الميقات . قال العلماء : وإنما وجب الخروج إلى الحل ليجمع في نسكه بين الحل والحرم ، كما أن الحاج يجمع بينهما فإنه يقف بعرفات وهي في الحل ثم يدخل مكة للطواف وغيره . هذا تفصيل لمذهب الشافعي ، وهكذا قال جمهور العلماء أنه يجب الخروج لإحرام العمرة إلى أدنى الحل ، وأنه لو أحرم بها في الحرم ولم يخرج لزمه دم . وقال عطاء : لا شيء عليه . وقال مالك : لا يجزئه حتى يخرج إلى الحل . قال القاضي عياض : وقال مالك : لا بد من إحرامه من التمتع خاصة . قالوا : وهو ميقات المعتمرين من مكة . وهذا شاذ مردود ، والذي عليه الجماهير أن جميع جهات الحل سواء ، ولا تختص

١٢٤ - (...) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ . حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مِمَّا مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ مُفْرِدًا . وَمِمَّا مِنْ قَرْنٍ وَمِمَّا مِنْ تَمَتَّعَ .

\* \* \*

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ . قَالَ : جَاءَتْ عَائِشَةُ حَاجَّةً .

\* \* \*

١٢٥ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ( يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ ) عَنْ يَحْيَى ( وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ ) عَنْ عَمْرَةَ . قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِيعٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ . وَلَا تَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَنْ يَحِلَّ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ . فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقِيلَ : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ . قَالَ يَحْيَى : فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ . فَقَالَ : أَتَيْتُكَ ، وَاللَّهِ ! بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . قَالَ :  
 سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى  
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

\* \* \*

١٢٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ  
 عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ . ح  
 وَعَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !  
 يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ وَأَصْدُرُ بِنُسُكٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ : « انْتَظِرِي . فَإِذَا  
 طَهَّرْتَ فَأَخْرَجِي إِلَى التَّنْعِيمِ . فَأَهْلِي مِنْهُ . ثُمَّ الْقَيْنَا عِنْدَ كَذَا وَكَذَا  
 ( قَالَ أَظْنُهُ قَالَ غَدَا ) وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرِ نَصِيكِ أَوْ ( قَالَ )  
 نَفَقَتِكَ » .

\* \* \*

١٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ  
 ابْنِ عَوْنٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمَ . قَالَ : لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا  
 مِنَ الْآخَرِ ؛ أَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !  
 يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

\* \* \*

١٢٨ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ



( قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ) عَنْ مَنْصُورٍ ،  
عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ :  
خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ . فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ  
تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ  
يَحِلَّ . قَالَتْ : فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ . وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ  
الْهَدْيِ . فَأَحْلَلْنَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَحِضْتُ . فَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ .  
فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! يَرْجِعُ النَّاسُ  
بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ ؟ قَالَ : « أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ لَيْلًا  
قَدِمْنَا مَكَّةَ ؟ » قَالَتْ : قُلْتُ : لَا . قَالَ : « فَاذْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى  
التَّنْعِيمِ . فَاهْلِي بِعُمْرَةٍ . ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا » .  
قَالَتْ صَفِيَّةُ : مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . قَالَ : « عَقَرِي حَلَقِي .  
أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ » قَالَتْ : بَلَى . قَالَ : « لَا بَأْسَ .  
انْفِرِي » .

بالتنعم . والله أعلم . قوله ﷺ : ( ولكنها على قدر نصبك أو قال نفقتك )  
هذا ظاهر في أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة ، والمراد  
النصب الذي لا يذمه الشرع وكذا النفقة . قولها : ( قالت صفيه ما أُراني  
إلا حابستكم قال : عقرى حلقى أو ما كنت طفت يوم النحر قالت : بلى قال :  
لا بأس انفرى ) معناه أن صفيه أم المؤمنين - رضى الله عنها - حاضت قبل  
طواف الوداع ، فلما أراد النبي ﷺ الرجوع إلى المدينة قالت : ما أظننى  
إلا حابستكم لانتظار طهرى وطوافى للوداع ، فإنى لم أطف للوداع ، وقد  
حضت ، ولا يمكننى الطواف الآن ، وظنت أن طواف الوداع لا يسقط عن

.....

الحائض ، فقال النبي ﷺ : ( أما كنت طفت طواف الإفاضة يوم النحر قالت : بلى قال : يكفيك ذلك )؛ لأنه هو الطواف الذى هو ركن ولا بد لكل أحد منه ، وأما طواف الوداع فلا يجب على الحائض . وأما قوله ﷺ : ( عقرى حلقى ) فهكذا يرويه المحدثون بالألف التى هى ألف التأنيث ، ويكتبونه بالياء ولا ينونونه ، وهكذا نقله جماعة لا يحصون من أئمة اللغة وغيرهم عن رواية المحدثين ، وهو صحيح فصيح . قال الأزهرى فى تهذيب اللغة : قال أبو عبيد : معنى عقرى : عقرها الله تعالى ، وحلقى حلقها الله قال يعنى عقر الله جسدها وأصابها بوجع فى حلقها . قال أبو عبيد : أصحاب الحديث يروونه ( عقرى حلقى ) وإنما هو ( عقرأ حلقاً ) قال : وهذا على مذهب العرب فى الدعاء على الشيء من غير إرادة وقوعه . قال شمر : قلت لأبي عبيد : لم لا تميز ( عقرى ) ؟ فقال : لأن ( فعلى ) تجىء نعتاً ، ولم تجىء فى الدعاء فقلت : روى ابن شميل عن العرب ( مطبرى ) و ( عقرى ) أخف منها ، فلم ينكره . هذا آخر ما ذكره الأزهرى ، وقال صاحب المحكم : يقال للمرأة ( عقرى حلقى ) معناه : عقرها الله وحلقها أى حلق شعرها أو أصابها بوجع فى حلقها ، قال : فعقرى ههنا مصدر كدعوى . وقيل : معناه تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها . وقيل : العقرى الحائض . وقيل : عقرى حلقى أى عقرها الله وحلقها . هذا آخر كلام صاحب المحكم ، وقيل : معناه جعلها الله عاقراً لا تلد ، و ( حلقى ) مشؤومة على أهلها . وعلى كل قول فهى كلمة كان أصلها ما ذكرناه ثم اتسعت العرب فيها فصارت تطلقها ولا تريد حقيقة ما وضعت له أولاً ، ونظيرة : تربت يدها ، وقتله الله ، ما أشجعه ، وما أشعره . والله أعلم . وفى هذا الحديث دليل على أن طواف الوداع لا يجب على الحائض ، ولا يلزمها الصبر إلى طهرها لتأتى به ، ولا دم عليها فى تركه ، وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة ، إلا ما حكاه القاضى عن بعض السلف ،

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا . أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا .  
وَقَالَ إِسْحَقُ : مُتْهَبِطَةٌ وَمُتْهَبِطٌ .

\* \* \*

١٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ ،  
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَلْبِي . لَا نَذْكُرُ حَجًّا  
وَلَا عُمْرَةً . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَنْصُورٍ .

\* \* \*

١٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى  
وَأَبْنُ بَشَّارٍ . جَمِيعًا عَنْ غُنْدَرٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ  
ذُكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : قَدِمَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، أَوْ خَمْسٍ . فَدَخَلَ  
عَلَى وَهُوَ غَضَبَانٌ . فَقُلْتُ : مَنْ أَغْضَبَكَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ !  
أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ . قَالَ : « أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَإِذَا  
هُمْ يَتَرَدَّدُونَ ؟ » ( قَالَ الْحَكَمُ : كَأَنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ ) وَلَوْ أَنِّي

وهو شاذ مردود . وقولها : ( فدخل على وهو غضبان فقلت : من أغضبك  
يا رسول الله أدخله الله النار قال : أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم  
يترددون ؟ ) أما غضبه عليه السلام فلانتهاك حرمة الشرع وترددهم في قبول حكمه ،

اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، مَا سَقَتْ الْهَدْيَ مَعِيَ حَتَّى  
أَشْتَرِيَهُ ، ثُمَّ أَحِلُّ كَمَا حَلُّوا .

\* \* \*

١٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي .  
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ . سَمِعَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ ذَكْوَانَ ، عَنْ

وقد قال الله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمَكَ فِيمَا شَجَر بَيْنَهُمْ  
ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِماً ﴾ فغضب ﷺ لما  
ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع والحزن عليهم في نقص إيمانهم بتوقفهم . وفيه  
دلالة لاستحباب الغضب عند انتهاك حرمة الدين . وفيه جواز الدعاء على  
المخالف لحكم الشرع . والله أعلم . قوله ﷺ : ( أو ما شعرت أني أمرت  
الناس بأمر فإذا هم يترددون ؟ قال الحكم : كأنهم يترددون أحسب ) قال  
القاضي : كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح ، وإن كان فيه إشكال ، قال :  
وزاد إشكاله تغيير فيه وهو قوله : ( قال الحكم : كأنهم يترددون ) وكذا رواه  
ابن أبي شيبة عن الحكم ، ومعناه أن الحكم شك في لفظ النبي ﷺ هذا مع  
ضبطه لمعناه ، فشك هل قال يترددون أو نحوه من الكلام ؟ ولهذا قال بعده :  
( أحسب ) أي أظن أن هذا لفظه ، ويؤيده قول مسلم بعده في حديث غندر :  
ولم يذكر الشك من الحكم في قوله ( يترددون ) . والله أعلم . قوله ﷺ :  
( ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ) هذا دليل على  
جواز قول ( لو ) في التأسف على فوات أمور الدين ومصالح الشرع . وأما  
الحديث الصحيح في أن لو تفتح عمل الشيطان فمحمول على التأسف على  
حظوظ الدنيا ونحوها ، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال لو في غير  
حظوظ الدنيا ونحوها ، فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه . والله أعلم . قوله

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . بِمِثْلِ حَدِيثِ غُنْدَرٍ . وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّكَّ مِنْ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ : يَتَرَدَّدُونَ .

\* \* \*

١٣٢ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا بِهِزٌ . حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ . فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ . فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا . وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، يَوْمَ النَّفَرِ : « يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » فَأَبَتْ . فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ . فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ .

\* \* \*

١٣٣ - (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ . حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ . حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ . حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ . فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَفَةَ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُجْزَى عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » .

عليه السلام : ( يجزى عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك ) فيه دلالة ظاهرة على أنها كانت قارئة ولم ترفض العمرة رفض إبطال ، بل تركت الاستمرار في أعمال العمرة بانفرادها . وقد سبق تقرير هذا في أول هذا الباب ،

١٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ . حَدَّثَنَا قُرَّةُ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ . قَالَتْ : قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أُرْجِعُ النَّاسُ بَاجِرَيْنِ وَأَرْجِعُ بَاجِرٍ ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا إِلَى التَّعِيمِ . قَالَتْ : فَأَرَدَفَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ . قَالَتْ : فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ عُنُقِي . فَيَضْرِبُ رِجْلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ . قُلْتُ لَهُ : وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَتْ : فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ . ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

وسبق هناك الاستدلال أيضاً بقوله ﷺ هنا « يسعك طوافك لحجك وعمرتك » . قوله في حديث صفية بنت شيبه : ( عن عائشة فجعلت أرفع خماري أحسره عن عنقي فيضرب رجلى بعلة الراحلة قلت له : وهل ترى من أحد قالت : فأهللت بعمره ) أما قولها : ( أحسره ) فبكسر السين وضمها لغتان ، أى أكشفه وأزيله . وأما قولها : ( بعلة الراحلة ) فالمشهور في اللغة أنه بياء موحدة ثم عين مهملة مكسورتين ثم لام مشددة ثم هاء . وقال القاضى عياض - رحمه الله تعالى - : وقع في بعض الروايات ( نعلة ) يعنى بالنون ، وفي بعضها بالباء ، قال : وهو كلام مختل ، قال : قال بعضهم : صوابه : ( ثغنة الراحلة ) أى فخذها ، يريد ما خشن من مواضع مباركها ، قال أهل اللغة : كل ماولى الأرض من كل ذى أربع إذا برك فهو ( ثغنة ) . قال القاضى : ومع هذا فلا يستقيم هذا الكلام ولا جوابها لأخيها بقولها : ( وهل ترى من أحد ؟ ) ولأن رجل الراكب قل ما تبلغ ثغنة الراحلة ، قال : وكل هذا وهم ، قال : والصواب : ( فيضرب رجلى بنعلة السيف ) يعنى أنها لما حسرت خمارها ضرب أخوها رجلها بنعلة السيف فقالت : وهل ترى من أحد

ﷺ وَهُوَ بِالْحَصْبَةِ .

\* \* \*

١٣٥ - (١٢١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ .  
قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو . أَخْبَرَهُ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ . أَخْبَرَنِي  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ ،

هذا كلام القاضى ، قلت : ويحتمل أن المراد فيضرب رجلى بسبب الراحلة ،  
أى يضرب رجلى عامداً لها فى صورة من يضرب الراحلة ، ويكون قولها  
( بعله ) معناه بسبب ، والمعنى أنه يضرب رجلها بسوط أو عصا أو غير ذلك  
حين تكشف خمارها عن عنقها غيره عليها ، فتقول له هى : وهل ترى من  
أحد ؟ أى نحن فى خلاء ليس هنا أجنبى أستر منه . وهذا التأويل متعين أو  
كالمتعين ؛ لأنه مطابق للفظ الذى صحت به الرواية وللمعنى ولسياق الكلام  
فتعين اعتماده . والله أعلم . قولها : ( وهو بالحصبه ) هو بفتح الحاء وإسكان  
الصاد المهملتين أى بالمحصب . قولها : ( فلقينى رسول الله ﷺ وهو مصعد  
من مكة وأنا منهبطه عليها أو أنا مصعدة وهو منهبط منها ) ، وقالت فى الرواية  
الأخرى : ( فجننا رسول الله ﷺ وهو فى منزله فقال : هل فرغت ؟ فقلت :  
نعم فأذن فى أصحابه فخرج فمر بالبيت وطاف ) ، وفى الرواية الأخرى  
( فأقبلنا حتى أتينا رسول الله ﷺ وهو بالحصبه ) . وجه الجمع بين هذه  
الروايات أنه ﷺ بعث عائشة مع أخيها بعد نزوله المحصب ، وواعدها أن تلحقه  
بعد اعتمارها ، ثم خرج هو ﷺ بعد ذهابها فقصده البيت ليطوف طواف  
الوداع ، ثم رجع بعد فراغه من طواف الوداع ، وكل هذا فى الليل ، وهى  
الليلة التى تلى أيام التشريق ، فلقينها ﷺ وهو صادر بعد طواف الوداع ، وهى  
داخلة لطواف عمرتها ، ثم فرغت من عمرتها ولحقته ﷺ وهو بعد فى منزله

فَيُعْمِرُهَا مِنَ التَّنْعِيمِ .

\* \* \*

١٣٦ - (١٢١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ .  
جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ،  
عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَقْبَلْنَا مُهْلِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ . وَأَقْبَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِعُمْرَةٍ .  
حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ عَرَكْتُ . حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنَا بِالْكَعْبَةِ  
وَالصِّفَا وَالْمَرَوَةِ . فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحُلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ  
مَعَهُ هَدًى . قَالَ : فَقُلْنَا : حِلٌّ مَادَا ؟ قَالَ : « الْحِلُّ كُلُّهُ » فَوَاقَعْنَا  
النِّسَاءَ . وَتَطَيَّبْنَا بِالطِّيبِ . وَلَبِسْنَا ثِيَابَنَا . وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا  
أَرْبَعُ لَيَالٍ . ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ . ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . فَوَجَدَهَا تَبْكِي . فَقَالَ : « مَا شَأْنُكِ ؟ »  
قَالَتْ : شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ . وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ . وَلَمْ أُحِلَّ . وَلَمْ  
أُطْفَ بِالْبَيْتِ . وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ . فَقَالَ : « إِنَّ هَذَا

بالخصب . وأما قولها : ( فأذن في أصحابه فخرج فمر بالبيت وطاف ) فيتأول  
على أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، وأن طوافه ﷺ كان بعد خروجها إلى العمرة  
وقبل رجوعها ، وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة . قوله في حديث جابر : ( أن  
عائشة عركت ) هو بفتح العين والراء ، ومعناه : حاضت . يقال عركت تعرك  
عروكاً كقعدت تقعد قعوداً . قوله : ( أهللنا يوم التروية ) وهو اليوم الثامن  
من ذى الحجة ، وسبق بيانه . وفيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن من كان  
بمكة وأراد الإحرام بالحج استحب له أن يحرم يوم التروية ولا يقدمه عليه ،



أَمَرَ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ . فَاعْتَسَلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ » فَفَعَلَتْ  
وَوَقَفَتْ الْمَوَاقِفَ . حَتَّى إِذَا طَهَّرَتْ طَافَتْ بِالْكَعْبَةِ وَالصِّفَا  
وَالْمَرُورَةَ . ثُمَّ قَالَ : « قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا »  
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ  
حَتَّى حَجَجْتُ . قَالَ : « فَادْهَبِي بِهَا ، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ! فَأَعْمِرْهَا  
مِنَ التَّنْعِيمِ » وَذَلِكَ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ .

\* \* \*

وسبقت المسألة ومذاهب العلماء فيها في أوائل كتاب الحج . قوله ﷺ : ( هذا  
أمر كتبه الله على بنات آدم فاعتسلي ثم أهلي بالحج ) هذا الغسل هو الغسل  
للإحرام ، وقد سبق بيانه ، وأنه يستحب لكل من أراد الإحرام بحج أو عمرة ،  
سواء الحائض وغيرها . قوله : ( حتى إذا طهرت ) بفتح الطاء وضمها ،  
والفتح أفصح . قوله : ( حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة ثم  
قال : قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً ) هذا صريح في أن عمرتها لم تبطل  
ولم تخرج منها ، وأن قوله ﷺ : « ارفضى عمرتك » و« دعى عمرتك »  
متأول كما سبق بيانه واضحاً في أوائل هذا الباب . قوله : ( حتى إذا طهرت  
طافت بالكعبة وبالصفا والمروة ثم قال قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً )  
يستنبط منه ثلاث مسائل حسنة ، إحداها : أن عائشة - رضي الله عنها -  
كانت قارئة ولم تبطل عمرتها ، وأن الرضى المذكور متأول كما سبق . والثانية :  
أن القارن يكفيه طواف واحد ، وسعى واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور .  
وقال أبو حنيفة وطائفة : يلزمه طوافان وسعيان . والثالثة : أن السعى بين الصفا  
والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح ، وموضع الدلالة أن رسول الله ﷺ  
أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ، ولم تسع كما لم تطف ،

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ( قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ) أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَهِيَ تَبْكِي . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى آخِرِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قَبْلَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

\* \* \*

١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ . حَدَّثَنَا مُعَاذُ ( يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ ) حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ . وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : قَالَ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَهْلًا . إِذَا هَوَيْتَ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ . فَأَرْسَلَهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ ، مِنْ التَّنْعِيمِ .

فلو لم يكن السعي متوقفاً على تقدم الطواف عليه لما أخرته . واعلم أن طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع ، وكان ابتداء حيضها هذا يوم السبت أيضاً لثلاث خلون من ذى الحجة سنة عشر . ذكره أبو محمد بن حزم في كتاب حجة الوداع . قوله : ( وكان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً حتى إذا هويت الشيء تابعتها عليه ) معناه : إذا هويت شيئاً لا نقص فيه في الدين - مثل طلبها الاعترار وغيره - أجابها إليه . وقوله : ( سهلاً ) أى سهل الخلق ، كريم السمائل ، لطيفاً ميسراً في الخلق ،

قَالَ مَطَرٌ : قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ  
كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ .

\* \* \*

١٣٨ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . حَدَّثَنَا  
أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى  
(وَاللَّفْظُ لَهُ) . أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ .  
مَعَنَا النِّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ . فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا  
وَالْمَرْوَةِ . فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هُدًى  
فَلْيَحْلِلْ » قَالَ : قُلْنَا : أَيُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : « الْحِلُّ كُلُّهُ » قَالَ : فَاتَيْنَا

كما قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ ﴾ . وفيه حسن معاشره الأزواج  
قال الله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ لاسيما فيما كان من باب الطاعة .  
والله أعلم . قوله : ( خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج معنا النساء  
والولدان ) الولدان هم الصبيان . ففيه صحة حج الصبي والحج به ، ومذهب  
مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أنه يصح  
حج الصبي ويثاب عليه ، ويترتب عليه أحكام حج البالغ ، إلا أنه لا يجزيه  
عن فرض الإسلام فإذا بلغ بعد ذلك واستطاع لزمه فرض الإسلام . وخالف  
أبو حنيفة الجمهور فقال : لا يصح له إحرام ولا حج ، ولا ثواب فيه ،  
ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج ، قال : وإنما يحج به ليتمرن ويتعلم  
ويتجنب محظوراته للتعلم ، قال : وكذلك لا تصح صلاته ، وإنما يؤمر بها لما  
ذكرناه . وكذلك عنده سائر العبادات ، والصواب مذهب الجمهور ؛ لحديث  
ابن عباس - رضي الله عنه - أن امرأة رفعت صبياً فقالت : يا رسول الله ألهذا

النِّسَاءَ ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ ، وَمَسِسْنَا الطِّيبَ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ . وَكَفَّانَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ . كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ .

حج ؟ قال : نعم . والله أعلم . قوله : ( ومسسنا الطيب ) هو بكسر السين الأولى ، هذه اللغة المشهورة ، وفي لغة قليلة بفتحها ، حكاهما أبو عبيد والجوهري ، يقال : مسست الشيء - بكسر السين - أمسه بفتح الميم قال الجوهري : مساً فهذه اللغة الفصيحة . قال : وحكى أبو عبيدة : مسست الشيء - بالفتح - أمسه - بضم الميم - قال : وربما قالوا : مست الشيء ، يحذفون منه السين الأولى ويحولون كسرتها إلى الميم ، قال : ومنهم من لا يحول ويترك الميم على حالها مفتوحة . قوله : ( وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة ) يعنى القارن منا ، وأما المتمتع فلا بد له من السعى بين الصفا والمروة في الحج بعد رجوعه من عرفات وبعد طواف الإفاضة . قوله : ( فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة ) البدنة تطلق على البعير والبقرة والشاة ، لكن غالب استعمالها في البعير ، والمراد بها ههنا : البعير والبقرة ، وهكذا قال العلماء تجزى البدنة من الإبل والبقر كل واحدة منهما عن سبعة . وفى هذا الحديث دلالة لإجزاء كل واحدة منهما عن سبعة أنفس ، وقيامها مقام سبع شياه . وفيه دلالة لجواز الاشتراك في الهدى والأضحية . وبه قال الشافعى وموافقه ، فيجوز عند الشافعى اشتراك السبعة في بدنة ، سواء كانوا متفرقين أو مجتمعين ، وسواء كانوا مفترضين أو متطوعين ، وسواء كانوا متقربين كلهم أو كان بعضهم متقرباً وبعضهم يريد اللحم . روى هذا عن ابن عمر وأنس ، وبه قال أحمد . وقال مالك : يجوز إن كانوا متطوعين ، ولا يجوز إن كانوا مفترضين . وقال أبو حنيفة : إن كانوا

١٣٩ - (١٢١٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا  
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ ، لَمَّا أَهَلَّلْنَا ،  
أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنَى . قَالَ : فَأَهَلَّلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ .

\* \* \*

١٤٠ - (١٢١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا  
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛

متقربين جاز سواء اتفقت قربتهم أو اختلفت ، وإن كان بعضهم متقرباً وبعضهم  
يريد اللحم لم يصح للاشتراك . قوله : ( أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أَهَلَّلْنَا أَنْ نُحْرِمَ  
إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنَى قَالَ : فَأَهَلَّلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ ) الْأَبْطَحُ هُوَ بَطْحَاءُ مَكَّةَ ، وَهُوَ  
متصل بالمحصب . وقوله ( إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنَى ) يَعْنِي يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، كَمَا صَرَحَ  
بِهِ فِي الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ . وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافِقِيهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْمُتَمَتِّعِ  
وَكُلٌّ مِنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَنْ لَا يَحْرِمَ بِهِ إِلَّا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ . وَقَالَ مَالِكٌ  
وآخَرُونَ : يَحْرِمُ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَسَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ بِأَدْلَتِهَا . أَمَّا قَوْلُهُ :  
( فَأَهَلَّلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ ) فَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَجُوزُ لِلْمَكِّيِّ وَالْمَقِيمِ بِهَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ  
مِنَ الْحَرَمِ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا أَصْحَهُمَا : لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ  
إِلَّا مِنْ دَاخِلِ مَكَّةَ ، وَأَفْضَلُهُ مِنْ بَابِ دَارِهِ ، وَقِيلَ : مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .  
وَالثَّانِي : يَجُوزُ مِنْ مَكَّةَ وَمِنْ سَائِرِ الْحَرَمِ ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي بَابِ الْمَوَاقِيتِ .  
فَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي احتج بحديث جابر هذا ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْرَمُوا مِنَ الْأَبْطَحِ ، وَهُوَ  
خَارِجُ مَكَّةَ ، لَكِنَّهُ مِنَ الْحَرَمِ . وَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ الْأَصَحُّ قَالَ : إِنَّمَا أَحْرَمُوا  
مِنَ الْأَبْطَحِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا نَازِلِينَ بِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ كَانَ دُونَ الْمِيقَاتِ الْخُدُودَ فَمِيقَاتُهُ

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا .  
زَادَ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ : طَوَافُهُ الْأَوَّلُ .

\* \* \*

١٤١ - (١٢١٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا  
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ . قَالَ : سَمِعْتُ  
جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي نَاسٍ مَعِيَ . قَالَ : أَهْلَلْنَا ،  
أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ ، بِالْحَجِّ خَالِصًا وَحْدَهُ . قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ  
جَابِرٌ : فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صَبِيحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . فَأَمَرْنَا

منزله كما سبق في باب المواقيت . والله أعلم . قوله : ( لم يطف رسول الله ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً وهو طوافه الأول ) يعنى  
النبي ﷺ ومن كان من أصحابه قارناً ، فهؤلاء لم يسعوا بين الصفا والمروة  
إلا مرة واحدة ، وأما من كان متمتعاً فإنه سعى سعيين : سعياً لعمرته ، ثم سعياً  
آخر لحجه يوم النحر . وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في  
أن القارن ليس عليه إلا طواف واحد للإفاضة وسعى واحد . ومن قال بهذا  
ابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعائشة ، وطاوس ، وعطاء ، والحسن  
البصرى ، ومجاهد ، ومالك ، وابن الماجشون ، وأحمد ، وإسحق ، وداود ،  
وابن المنذر . وقالت طائفة : يلزمه طوافان وسعيان . ومن قاله : الشعبي ،  
والنخعي ، وجابر بن زيد ، وعبد الرحمن بن الأسود ، والثوري ، والحسن بن  
صالح ، وأبو حنيفة ، وحكى ذلك عن علي وابن مسعود . قال ابن المنذر :  
لا يثبت هذا عن علي - رضى الله عنه . قوله : ( صبح رابعة ) هو بضم الصاد

أَنْ نَحِلَّ . قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ : « حِلُّوْا وَأَصِيبُوا النِّسَاءَ » . قَالَ عَطَاءٌ : وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَيْهِمْ . وَلَكِنْ أَحْلَهُنَّ لَهُمْ . فَقُلْنَا : لِمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ ، أَمَرْنَا أَنْ تُفْضَى إِلَى نِسَائِنَا . فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَذَاكِيرَنَا الْمَنَى ! قَالَ : يَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ ( كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ بِيَدِهِ يُحَرِّكُهَا ) قَالَ : فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِينَا . فَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَّفَاكُمُ لِلَّهِ وَأَصْدَقُكُمْ وَأَبْرُكُمُ . وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ . وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَتَّقِ الْهَدْيَ . فَحِلُّوْا » فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ جَابِرٌ : فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سِعَايَتِهِ . فَقَالَ : « بِمَ أَهْلَلْتُ ؟ » قَالَ : بِمَا أَهَّلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا » قَالَ : وَأَهْدِي لَهُ عَلَيَّ هَدِيًّا . فَقَالَ سُرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلِغَايْنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدٍ ؟ فَقَالَ : « لِأَبَدٍ » .

وكسرها . قوله : ( فأمرنا أن نحل قال عطاء : قال : حلوا وأصيبوا النساء ، قال عطاء : ولم يعزم عليهم ولكن أحلهن لهم ) معناه : لم يعزم عليهم في وطء النساء ، بل أباحه ولم يوجبه ، وأما الإحلال فعزم فيه على من لم يكن معه هدى . قوله : ( فتأتى عرفة تقطر مذاكيرنا المنى ) هو إشارة إلى قرب العهد بوطء النساء . قوله : ( فقدم على من سعايته فقال : بم أهلت قال بما أهل به النبي ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : فأهد وامكث حراماً قال : وأهدى له على رضى الله عنه هدياً ) السعاية بكسر السين . قال القاضى : قوله : ( من سعايته ) أى من عمله فى السعى فى الصدقات ، قال : وقال بعض علمائنا : الذى فى غير هذا الحديث أنه إنما بعث علياً - رضى الله عنه - أميراً لا عاملاً على الصدقات ، إذ لا يجوز استعمال بنى هاشم على الصدقات لقوله ﷺ

.....

للفضل بن عباس وعبد المطلب بن ربيعة حين سألاه ذلك : « إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » ولم يستعملهما . قال القاضي : يحتمل أن علياً - رضى الله عنه - ولى الصدقات وغيرها احتساباً ، أو أعطى عمالته عليها من غير الصدقة ، قال : وهذا أشبه لقوله : ( من سعائه ) والسعاية تختص بالصدقة . هذا كلام القاضي ، وهذا الذى قاله حسن إلا قوله : إن السعاية تختص بالعمل على الصدقة فليس كذلك ؛ لأنها تستعمل فى مطلق الولاية ، وإن كان أكثر استعمالها فى الولاية على الصدقة . ومما يدل لما ذكرته حديث حذيفة السابق فى كتاب الإيمان من صحيح مسلم ، قال فى حديث رفع الأمانة : ولقد أتى على زمان وما أبالى أيكم بايعت لكن كان مسلماً ليردنه على دينه ، ولئن كان نصرانياً أو يهودياً ليردنه على ساعيه ، يعنى الوالى عليه . والله أعلم . قوله : ( فقدم على رضى الله عنه من سعائه فقال : بم أهلت ؟ قال : بما أهل به النبى ﷺ ) فقال له النبى ﷺ : فأهد وامكث حراماً قال : وأهدى له على هدياً ( ثم ذكر مسلم بعد هذا بقليل حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : ( قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيع بالبطحاء فقال لى : حججت ؟ فقلت : نعم فقال : بم أهلت ؟ قال : قلت : لبيك بإهلال كإهلال النبى ﷺ ) قال : قد أحسنت . طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل ) وفى الرواية الأخرى عن أبى موسى أيضاً أن النبى ﷺ قال له : ( بم أهلت ؟ قال : أهلت بإهلال النبى ﷺ ) قال : هل سقت من هدى ؟ قلت : لا قال : طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل ) هذان الحديثان متفقان على صحة الإحرام معلقاً ، وهو أن يحرم إحراماً كإحرام فلان ، فينقصد إحرامه ويصير محرماً بما أحرم به فلان . واختلف آخر الحديثين فى التحلل فأمر علياً بالبقاء على إحرامه ، وأمر أبى موسى بالتحلل ، وإنما اختلف آخرهما لأنهما أحرمما كإحرام النبى ﷺ ، وكان مع النبى ﷺ الهدى فشاركه على فى أن معه الهدى فلهذا أمره بالبقاء على إحرامه



.....

كما بقى النبي ﷺ على إحرامه بسبب الهدى ، وكان قارناً وصار على -  
رضى الله عنه - قارناً . وأما أبو موسى فلم يكن معه هدى فصار له حكم  
النبي ﷺ لو لم يكن معه هدى ، وقد قال النبي ﷺ أنه لولا الهدى لجعلها  
عمرة وتحلل ، فأمر أبا موسى بذلك ، فلذلك اختلف في أمره ﷺ لهما ،  
فاعتمد ما ذكرته فهو الصواب . وقد تأولهما الخطابي والقاضى عياض تأويلين  
غير مرضيين . والله أعلم . قوله : ( وأهدى له على هدياً ) يعنى هدياً اشتراه ،  
لا أنه من السعاية على الصدقة . وفي هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعى  
وموافقيه أنه يصح الإحرام معلقاً بأن ينوى إحراماً كإحرام زيد ، فيصير هذا  
المعلق كزيد ، فإن كان زيد محرماً بحج كان هذا بالحج أيضاً ، وإن كان بعمرة  
فبعمرة ، وإن كان بهما فبهما ، وإن كان زيد أحرم مطلقاً صار هذا محرماً إحراماً  
مطلقاً فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، ولا يلزمه موافقة زيد في  
الصرف . ولهذه المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه ، وقد استقصيتها  
في شرح المهذب . والله الحمد . قوله : ( فقال سراقه بن مالك بن جعشم :  
يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد ؟ قال : لأبد ) وفي الرواية الأخرى : ( فقام  
سراقه بن جعشم فقال : يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد ؟ فشبك رسول الله  
ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج ، مرتين ، لا بل  
لأبد أبد ) واختلف العلماء في معناه على أقوال ، أصحها ، وبه قال جمهورهم :  
معناه أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إلى يوم القيامة ، والمقصود به بيان  
إبطال ما كانت الجاهلية تزعمه من امتناع العمرة في أشهر الحج . والثاني : معناه  
جواز القران ، وتقدير الكلام دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إلى يوم  
القيامة . والثالث ، تأويل بعض القائلين بأن العمرة ليست واجبة قالوا : معناه  
سقوط العمرة ، قالوا : ودخولها في الحج معناه سقوط وجوبها . وهذا ضعيف  
أو باطل ، وسياق الحديث يقتضى بطلانه . والرابع ، تأويل بعض أهل الظاهر :

١٤٢ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنِي أَبِي . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ . فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً . فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا . وَضَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا . فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ . فَمَا نَذَرِي أَمْرًا بَلَغَهُ مِنَ السَّمَاءِ ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ قِبَلِ النَّاسِ ! فَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ! أَجِلُّوا . فَلَوْلَا الْهَدْيُ الَّذِي مَعِيَ ، فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ » قَالَ : فَأَحْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النِّسَاءَ . وَفَعَلْنَا مَا يَفْعَلُ الْحَلَالُ . حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ ، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ .

\* \* \*

١٤٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ . حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ نَافِعٍ . قَالَ : قَدِمْتُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِعُمْرَةٍ . قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ . فَقَالَ النَّاسُ : تَصِيرُ حَجَّتُكَ الْآنَ مَكِّيَّةً . فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فَاسْتَفْتَيْتُهُ . فَقَالَ عَطَاءٌ . حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أن معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة . وهذا أيضاً ضعيف . قوله : ( حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج ) فيه دليل للشافعي وموافقيه أن المتمتع وكل من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج فالسنة له أن يحرم يوم التروية ، وهو الثامن من ذي الحجة ، وقد سبقت المسألة مرات . وقوله : ( جعلنا مكة بظهر ) معناه : أهللنا عند إرادتنا الذهاب إلى منى . قوله :

عَامَ سَاقِ الْهَدْيِ مَعَهُ . وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ . فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَقَصِّرُوا . وَأَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ . وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مَتْعَةً » . قَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مَتْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ ؟ قَالَ : « افْعَلُوا مَا آمَرُكُمْ بِهِ . فَإِنِّي لَوَلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي آمَرْتُكُمْ بِهِ . وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ . حَتَّى يُبْلَغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ » فَفَعَلُوا .

\* \* \*

( حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدى معه وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ : أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة ) اعلم أن هذا الكلام فيه تقديم وتأخير ، وتقديره : وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ : اجعلوا إحرامكم عمرة وتحللوا بعمل العمرة . وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة . وقد اختلف العلماء في هذا الفسخ هل هو خاص للصحابة تلك السنة خاصة أم باق لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة ؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الظاهر : ليس خاصاً بل هو باق إلى يوم القيامة ، فيجوز لكل من أحرم بحج وليس معه هدى أن يقلب إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها . وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف : هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها ، وإنما أمروا به تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج . ومما يستدل به للجمهور حديث أبي ذر - رضي الله عنه - الذي ذكره مسلم بعد هذا بقليل : ( كانت المتعة في

١٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ .  
 حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ ، عَنْ  
 أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ .  
 فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً . وَنَحِلَّ . قَالَ : وَكَانَ  
 مَعَهُ الْهَدْيُ . فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً .

\*

\* \*

الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة ) يعنى فسخ الحج إلى العمرة . وفى كتاب  
 النسائى عن الحارث بن بلال عن أبيه قال : « قلت : يا رسول الله فسخ الحج  
 لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال : بل لنا خاصة » أما الذى فى حديث سراقه :  
 ( ألعاننا هذا أم لأبد ؟ فقال : لأبد أبد ) فمعناه جواز الاعتمار فى أشهر الحج  
 كما سبق تفسيره . فالحاصل من مجموع طرق الأحاديث أن العمرة فى أشهر الحج  
 جائزة إلى يوم القيامة ، وكذلك القران ، وأن فسخ الحج إلى العمرة مختص بتلك  
 السنة . والله أعلم . قوله ﷺ : ( حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج  
 واجعلوا الذى قدمتم بها متعة قالوا : كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج فقال  
 افعلوا ما أمركم به فلولوا أنى سقت الهدى لفعلت مثل الذى أمرتكم به ) هذا  
 دليل ظاهر لمذهب الشافعى ومالك وموافقيهما فى ترجيح الإفراد ، وأن غالبهم  
 كانوا محرمين بالحج ، ويتأول رواية من روى ( متمتعين ) أنه أراد فى آخر الأمر  
 صاروا متمتعين كما سبق تقريره فى أوائل هذا الباب . وفيه دليل للشافعى  
 وموافقيه فى أن من كان بمكة وأراد الحج إنما يحرم به من يوم التروية ، وقد

## باب (١٨) في المتعة بالحج والعمرة

١٤٥ - (١٢١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ  
 ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ : سَمِعْتُ  
 قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُتْعَةِ .  
 وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا . قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِجَابِرِ بْنِ  
 عَبْدِ اللَّهِ . فَقَالَ : عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ . تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
 ﷺ . فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا  
 شَاءَ . وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ . فَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ . كَمَا  
 أَمَرَكُمُ اللَّهُ . وَأَبْتُوا نِكَاحَ هَذِهِ النِّسَاءِ . فَلَنْ أُوتِيَ بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً  
 إِلَى أَجَلٍ ، إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ .

\* \* \*

ذكرنا المسألة مرات . قوله : ( كان ابن عباس يأمرنا بالمتعة وكان ابن الزبير  
 ينهى عنها قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال : على يدي دار الحديث  
 تمتعنا مع رسول الله ﷺ فلما قام عمر قال : إن الله يحل لرسوله ما شاء بما  
 شاء وإن القرآن قد نزل منازل له فأتوا الحج والعمرة كما أمركم الله وأبوتوا نكاح  
 هذه النساء فلن أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة ) وفي الرواية  
 الأخرى عن عمر رضى الله عنه : ( فافصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم  
 لحجكم وأتم لعمرتكم ) وذكر بعد هذا من رواية أبي موسى الأشعري -  
 رضى الله عنه - أنه كان يفتى بالمتعة ويحتج بأمر النبي ﷺ له بذلك ، وقول  
 عمر - رضى الله عنه - أن نأخذ بكتاب الله فإن الله تعالى أمر بالإتمام ، وذكر  
 عن عثمان أنه كان ينهى عن المتعة أو العمرة ، وأن علياً خالفه في ذلك وأهل  
 بهما جميعاً ، وذكر قول أبي ذر - رضى الله عنه - : ( كانت المتعة في الحج

(...) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا عَفَّانُ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ .  
حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَافْصِلُوا حَجَّكُمْ  
مِنْ عُمْرَتِكُمْ . فَإِنَّهُ أَتَمَّ لِحَجَّكُمْ . وَأَتَمَّ لِعُمْرَتِكُمْ .

\* \* \*

١٤٦ - (١٢١٦) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ  
وَقُتَيْبَةُ . جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ . قَالَ خَلْفٌ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ  
أَيُّوبَ . قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ :  
لَبَّيْكَ ! بِالْحَجِّ . فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً .

\*

\* \*

لأصحاب محمد ﷺ خاصة ) وفي رواية : ( رخصة ) وذكر قول عمران بن  
حصين : ( أن النبي ﷺ أعمر طائفة من أهله في العشر فلم تنزل آية تفسخ  
ذلك ) وفي رواية : ( جمع بين حج وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينه ) .  
قال المازري : اختلف في المتعة التي نهى عنها عمر في الحج ، فقيل : هي فسخ  
الحج إلى العمرة ، وقيل : هي العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وعلى  
هذا إنما نهى عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل ، لا أنه يعتقد بطلانها أو  
تحريمها . وقال القاضي عياض : ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن  
المتعة التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العمرة ، قال : ولهذا كان عمر  
- رضي الله عنه - يضرب الناس عليها ، ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر  
الحج ، وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمرة  
كان مخصوصاً في تلك السنة للحكمة التي قدمنا ذكرها ، قال ابن عبد البر :

لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى : ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى﴾ هو الاعتار في أشهر الحج قبل الحج ، قال : ومن التمتع أيضاً القرآن لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الآخر من بلده ، قال : ومن التمتع أيضاً فسخ الحج إلى العمرة . هذا كلام القاضى ، قلت : واختار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما نهوا عن المتعة التى هى الاعتار في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، ومرادهم نهى أولوية للترغيب فى الأفراد لكونه أفضل ، وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقران من غير كراهة ، وإنما اختلفوا فى الأفضل منها . وقد سبقت هذه المسألة فى أوائل هذا الباب مستوفاة . والله أعلم . وأما قوله فى متعة النكاح - وهى نكاح المرأة إلى أجل - فكان مباحاً ثم نسخ يوم خير ، ثم أبيح يوم الفتح ، ثم نسخ فى أيام الفتح ، واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة ، وقد كان فيه خلاف فى العصر الأول ثم ارتفع وأجمعوا على تحريمه . وسيأتى بسط أحكامه فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى .

## (١٩) باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم

١٤٧ - (١٢١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . جَمِيعًا عَنْ حَاتِمٍ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . فَسَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ . فَقُلْتُ : أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ . فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِي فَتَزَعَّ زِرِّي الْأَعْلَى . ثُمَّ تَزَعَّ زِرِّي الْأَسْفَلَ . ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيِي وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌّ . فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ . يَا ابْنَ أَخِي ! سَلْ عَمَّا شِئْتَ .

## باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم

فيه حديث جابر - رضى الله عنه - وهو حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد ونفائس من مهمات القواعد ، وهو من أفراد مسلم لم يروه البخارى فى صحيحه ، ورواه أبو داود كرواية مسلم . قال القاضى : وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا ، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً وخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً ، ولو تقصى لزيد على هذا القدر قريب منه ، وقد سبق الاحتجاج بنكت منه فى أثناء شرح الأحاديث السابقة ، وسنذكر ما يحتاج إلى التنبيه عليه على ترتيبه إن شاء الله تعالى . قوله : ( عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : دخلنا على جابر بن عبد الله فسأل عن القوم حتى انتهى إليّ فقلت : أنا محمد بن علي بن حسين ، فأهوى بيده إلى رأسي فتزع زري الأعلى ، ثم تزع زري الأسفل ، ثم وضع كفه بين ثديي وأنا يومئذ غلام شاب فقال : مرحباً بك يا ابن أخى ، سل عما شئت ،



فَسَأَلَتْهُ . وَهُوَ أَعْمَى . وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ . فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ مُلْتَحِفًا بِهَا . كُلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبِهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا . وَرَدَاؤُهُ إِلَى جَنْبِهِ ، عَلَى الْمَشْجَبِ . فَصَلَّى بِنَا . فَقُلْتُ :

فسألته ، وهو أعمى فحضر وقت الصلاة فقام في نساجة ملتحفاً بها كلما وضعها على منكبيه رجع طرفاها إليه من صغرها ، ورداؤه إلى جنبه على المشجب (فصلى بنا) هذه القطعة فيها فوائد منها: أنه يستحب لمن ورد عليه زائرون أو ضيفان ونحوهم أن يسأل عنهم لينزلهم منازلهم ، كما جاء في حديث عائشة - رضي الله عنها - : « أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم » . وفيه إكرام أهل بيت رسول الله ﷺ ، كما فعل جابر بمحمد بن علي . ومنها : استحباب قوله للزائر والضيف ونحوهما : مرحباً ؛ ومنها : ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه ، وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي ووضع يده بين ثديه . وقوله : ( وأنا يومئذ غلام شاب ) فيه تنبيه على أن سبب فعل جابر ذلك التأنيس لكونه صغيراً ، وأما الرجل الكبير فلا يحسن إدخال اليد في جيبه والمسح بين ثديه . ومنها : جواز إمامة الأعمى البصراء ، ولا خلاف في جواز ذلك ، لكن اختلفوا في الأفضل على ثلاثة مذاهب ، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا أحدها : إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير ؛ لأن الأعمى أكمل خشوعاً لعدم نظره إلى الملهيات . والثاني : البصير أفضل لأنه أكثر احترازاً من النجاسات . والثالث : هما سواء لتعادل فضيلتهما وهذا الثالث هو الأصح عند أصحابنا ، وهو نص الشافعي . ومنها : أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره . ومنها : جواز الصلاة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه . ومنها : جواز تسمية الثدي للرجل ، وفيه خلاف لأهل اللغة منهم من جوزه كالمرأة ، ومنهم من منعه وقال : يختص الثدي بالمرأة ويقال في الرجل : ثدؤة . وقد سبق إيضاحه في أوائل كتاب الإيمان في حديث الرجل الذي قتل نفسه فقال فيه النبي

أَخْبَرَنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ بِيَدِهِ . فَعَقَدَ تِسْعًا .  
فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ . ثُمَّ أَذِنَ  
فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ . فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرًا  
كَثِيرًا . كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَيَعْمَلُ مِثْلَ

ﷺ : « إنه من أهل النار » . وقوله : ( قام في نساجة ) هي بكسر النون  
وتخفيف السين المهملة وبالجيم ، هذا هو المشهور في نسخ بلادنا ورواياتنا  
لصحيح مسلم وسنن أبي داود ، ووقع في بعض النسخ : ( في ساجة ) بحذف  
النون ، ونقله القاضي عياض عن رواية الجمهور ، قال : وهو الصواب ، قال :  
والساجة والساج جميعاً ثوب كالطيلسان وشبهه ، قال : ورواية النون وقعت  
في رواية الفارسي ، قال : ومعناه ثوب ملفق ، قال : قال بعضهم : النون خطأ  
وتصحيف . قلت : ليس كذلك بل كلاهما صحيح ، ويكون ثوباً ملفقاً على  
هيئة الطيلسان . قال القاضي في المشارق : الساج والساجة الطيلسان ، وجمعه  
سيجان ، قال : وقيل : هي الخضر منها خاصة . وقال الأزهرى : هو طيلسان  
مقور ينسج كذلك ، قال : وقيل : هو الطيلسان الحسن ، قال : ويقال :  
الطيلسان بفتح اللام وكسرها وضمها وهي أقل . وقوله : ( ورداؤه إلى جنبه  
على المشجب ) هو بيم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة ثم جيم ثم باء موحدة ،  
وهو اسم لأعواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت . قوله : ( أخبرني عن حجة  
رسول الله ﷺ ) هي بكسر الحاء وفتحها ، والمراد حجة الوداع . قوله : ( أن  
رسول الله ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحْجَّ ) يعنى مكث بالمدينة بعد الهجرة .  
قوله : ( ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حَاجٌّ ) معناه أعلمهم  
بذلك وأشاعه بينهم ليتأهبوا للحج معه ، ويتعلموا المناسك والأحكام ،  
ويشهدوا أقواله وأفعاله ، ويوصيهم ليلغ الشاهد الغائب ، وتشيع دعوة  
الإسلام ، وتبلغ الرسالة القريب والبعيد . وفيه أنه يستحب للإمام إيدان الناس

عَمَلِهِ . فَخَرَجْنَا مَعَهُ . حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ . فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ  
عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ . فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كَيْفَ  
أَصْنَعُ ؟ قَالَ : « اغْتَسِلِي . وَاسْتُغْفِرِي بِثَوْبٍ وَأَحْرِمِي » فَصَلَّى  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ . ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ . حَتَّى إِذَا

بالأمور المهمة ليتأهبوا لها . قوله : ( كلهم يلتمس أن يأتم برسول الله ﷺ )  
قال القاضي : هذا مما يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج ؛ لأنه ﷺ أحرم  
بالحج ، وهم لا يخالفونه ، ولهذا قال جابر : وما عمل من شيء عملنا به ،  
ومثله توقفهم عن التحلل بالعمرة ما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذر إليهم ، ومثله  
تعليق على وأبي موسى إحرامهما على إحرام النبي ﷺ . قوله ﷺ لأسماء بنت  
عميس وقد ولدت : ( اغتسلي واستغفري بثوب وأحرمي ) فيه استحباب غسل  
الإحرام للنفساء ، وقد سبق بيانه في باب مستقل . فيه أمر الحائض  
والنفساء والمستحاضة بالاستغتفار ، وهو أن تشد في وسطها شيئاً ، وتأخذ خرقة  
عريضة تجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك  
المشدود في وسطها ، وهو شبيه بثفر الدابة بفتح الفاء . وفيه صحة إحرام  
النفساء وهو مجمع عليه ؛ والله أعلم . قوله : ( فصلى ركعتين ) فيه استحباب  
ركعتي الإحرام وقد سبق الكلام فيه مبسوطاً . قوله : ( ثم ركب القصواء )  
هي بفتح القاف وبالمد . قال القاضي : ووقع في نسخة العذري : ( القصوى )  
بضم القاف والقصر ، قال : وهو خطأ ، قال القاضي : قال ابن قتيبة : كانت  
للنبي ﷺ نوق القصواء والجدعاء والعضباء . قال أبو عبيد العضباء اسم لناقة  
النبي ﷺ ، ولم تسم بذلك لشيء أصابها . قال القاضي : قد ذكر هنا أنه  
ركب القصواء ، وفي آخر هذا الحديث : ( خطب على القصواء ) ، وفي غير  
مسلم : ( خطب على ناقته الجدعاء ) ، وفي حديث آخر : ( على ناقة  
خرماء ) ، وفي آخر : ( العضباء ) ، وفي حديث آخر : ( كانت له ناقة

اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ . نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ .  
مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ . وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ . وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ .  
وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ . وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا . وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ

( لا تسبق ) ، وفي آخر : ( تسمى مخضمة ) وهذا كله يدل على أنها ناقة واحدة ، خلاف ما قاله ابن قتيبة ، وأن هذا كان اسمها أو وصفها لهذا الذي بها ، خلاف ما قال أبو عبيد ، لكن يأتي في كتاب النذر أن القصواء غير العضباء كما سنبينه هناك . قال الحرابي : العضب والجذع والخرم والقصو والمخضمة في الآذان . قال ابن الأعرابي : القصواء التي قطع طرف أذنها ، والجذع أكثر منه . وقال الأصمعي : والقصو مثله ، قال : وكل قطع في الأذن جذع ، فإن جاوز الربع فهي عضباء ، والمخضرم مقطوع الأذنين ، فإن اصطلمتا فهي صلماء . وقال أبو عبيد : القصواء المقطوعة الأذن عرضاً ، والمخضمة المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه . وقال الخليل : المخضمة مقطوعة الواحدة ، والعضباء مشقوقة الأذن . قال الحرابي : فالحديث يدل على أن العضباء اسم لها ، وإن كانت عضباء الأذن فقد جعل اسمها . هذا آخر كلام القاضي . وقال محمد بن إبراهيم التيمي التابعي وغيره : إن العضباء والقصواء والجذعاء اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله ﷺ . والله أعلم . قوله : ( نظرت إلى مد بصرى ) هكذا هو في جميع النسخ : ( مد بصرى ) وهو صحيح ، ومعناه : انتهى بصرى . وأنكر بعض أهل اللغة : ( مد بصرى ) وقال : الصواب ( مدى بصرى ) ، وليس هو بمنكر ، بل هما لغتان المد أشهر . قوله : ( بين يديه من راكب وماش ) فيه جواز الحج راكباً وماشياً ، وهو مجمع عليه ، وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال الله تعالى : ﴿ وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ واختلف العلماء في الأفضل منهما ، فقال مالك والشافعي وجمهور العلماء : الركوب

الْقُرْآنُ . وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ . وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمَلْنَا بِهِ . فَأَهْلُ  
بِالتَّوْحِيدِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ ! لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنْ  
الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ لَكَ . وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ » . وَأَهْلُ النَّاسُ بِهَذَا  
الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ . فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئاً مِنْهُ . وَلَزِمَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ . قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَسْنَا نَتَوَى إِلَّا  
الْحَجَّ . لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ . حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ ، اسْتَلَمَ

أفضل اقتداء بالنبي ﷺ ، ولأنه أعون له على وظائف مناسكه ، ولأنه أكثر  
نفقة . وقال داود : ماشياً أفضل لمشقته . وهذا فاسد ؛ لأن المشقة ليست  
مطلوبة . قوله : ( وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله ) معناه الحث على  
التمسك بما أخبركم عن فعله في حجته تلك . قوله : ( فأهل بالتوحيد ) يعني  
قوله : لبيك لا شريك لك . وفيه إشارة إلى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في  
تلبيتها من لفظ الشرك ، وقد سبق ذكر تلبيتهم في باب التلبية . قوله : ( فأهل  
بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك  
لا شريك لك ، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يرد رسول الله ﷺ  
شيئاً منه ، ولزم رسول الله ﷺ تلبيته ) قال القاضي عياض - رحمه الله تعالى -  
- : فيه إشارة إلى ما روى من زيادة الناس في التلبية من الثناء والذكر ، كما  
روى في ذلك عن عمر - رضى الله عنه - أنه كان يزيد : لبيك ذا النعماء  
والفضل الحسن ، لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك ، وعن ابن عمر -  
رضى الله عنه - : لبيك وسعديك والخير بيدك والربغاء إليك والعمل ، وعن  
أنس - رضى الله عنه - : لبيك حقاً تعبداً ورقاً . قال القاضي : قال أكثر  
العلماء : المستحب الاختصار على تلبية رسول الله ﷺ . وبه قال مالك  
والشافعي : والله أعلم . قوله : ( قال جابر : لَسْنَا نَتَوَى إِلَّا الْحَجَّ ، لَسْنَا نَعْرِفُ

الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا . ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ . فَقَرَأَ : وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى [ ٢ / البقرة /

العمرة ) فيه دليل لمن قال بترجيح الأفراد ، وقد سبقت المسألة مستقصاة في  
أول الباب السابق . قوله : ( حتى أتينا البيت ) فيه بيان أن السنة للحاج أن  
يدخلوا مكة قبل الوقوف بعرفات ليطوفوا للقدم وغير ذلك . قوله : ( حتى  
إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ) فيه أن المحرم إذا دخل  
مكة قبل الوقوف بعرفات يسن له طواف القدم ، وهو مجمع عليه . وفيه أن  
الطواف سبع طوافات . وفيه أن السنة أيضاً الرمل في الثلاث الأول ويمشى  
على عادته في الأربع الأخيرة . قال العلماء : الرمل هو أسرع المشى مع تقارب  
الخطا ، وهو الخبب . قال أصحابنا : ولا يستحب الرمل إلا في طواف واحد  
في حج أو عمرة ، أما إذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل بلا خلاف .  
ولا يسرع أيضاً في كل طواف حج ، وإنما يسرع في واحد منها ، وفيه قولان  
مشهوران للشافعي أحدهما : طواف يعقبه سعى ، ويتصور ذلك في طواف  
القدم ، ويتصور في طواف الإفاضة ، ولا يتصور في طواف الوداع . والقول  
الثاني : أنه لا يسرع إلا في طواف القدم وسواء أراد السعى بعده أم لا ،  
ويسرع في طواف العمرة إذ ليس فيها إلا طواف واحد . والله أعلم . قال  
أصحابنا : والاضطباع سنة في الطواف ، وقد صح فيه الحديث في سنن  
أبي داود والترمذي وغيرهما ، وهو أن يجعل وسط ردائه تحت عاتقه الأيمن ،  
ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر ، ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً . قالوا : وإنما  
يسن الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله . والله أعلم .  
وأما قوله : ( استلم الركن ) فمعناه : مسحه بيده ، وهو سنة في كل طواف ،  
وسأنتي شرحه واضحاً حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى . قوله :  
( ثم نفر إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ،

الآية ١٢٥] فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ . فَكَانَ أَبِي يَقُولُ ( وَلَا أَعْلَمُهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ) : كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ

فجعل المقام بينه وبين البيت ) هذا دليل لما أجمع عليه العلماء أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف ، واختلفوا هل هما واجبتان أم سستان ؟ وعندنا فيه خلاف حاصله ثلاثة أقوال ، أصحها : أنهما سنة . والثاني : أنهما واجبتان . والثالث : إن كان طوافاً واجباً فواجبتان ، وإلا فستان . وسواء قلنا واجبتان أو سستان لو تركهما لم يبطل طوافه . والسنة أن يصليهما خلف المقام ، فإن لم يفعل ففي الحجر ، وإلا ففي المسجد ، وإلا ففي مكة وسائر الحرم . ولو صلاهما في وطنه وغيره من أقاصي الأرض جاز وفاته الفضيلة ، ولا تفوت هذه الصلاة ما دام حياً . ولو أراد أن يطوف أطوفة استحب أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه ، فلو أراد أن يطوف أطوفة بلا صلاة ثم يصلي بعد الأطوفة لكل طواف ركعتيه قال أصحابنا : يجوز ذلك ، وهو خلاف الأولى ، ولا يقال مكروه . ومن قال بهذا : المسور بن مخرمة ، وعائشة ، وطاوس ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو يوسف . وكرهه ابن عمر ، والحسن البصري ، والزهري ، ومالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور ، ومحمد بن الحسن ، وابن المنذر ، ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء . قوله : ( فكان أبي يقول - ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ - كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون ) معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن أبيه عن جابر قال : كان أبي - يعني محمداً - يقول أنه قرأ هاتين السورتين ، قال جعفر : ولا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر ، في صلاة نجابر بل عن جابر عن قراءة النبي ﷺ في صلاة هاتين الركعتين . قوله : ( قل هو الله أحد وقل يا أيها

فَاسْتَلَمَهُ . ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا . فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ :  
 إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ [ ٢ / البقرة / الآية ١٥٨ ] : « أَبْدَأُ  
 بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » فَبَدَأَ بِالصَّفَا . فَرَقَى عَلَيْهِ . حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ  
 فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ . فَوَحَّدَ اللَّهَ ، وَكَبَّرَهُ . وَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
 وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ  
 قَدِيرٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ . أَنْجَزَ وَعْدَهُ . وَنَصَرَ عَبْدَهُ . وَهَزَمَ  
 الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ . قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

الكافرون ) معناه قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون ، وفي  
 الثانية بعد الفاتحة قل هو الله أحد . وأما قوله : ( لا أعلم ذكره إلا عن النبي  
 ﷺ ) ليس هو شكاً في ذلك ؛ لأن لفظة العلم تنافي الشك ، بل جزم برفعه  
 إلى النبي ﷺ . وقد ذكره البيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم عن  
 جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ طاف بالبيت فرمل من الحجر  
 الأسود ثلاثاً ثم صلى ركعتين قرأ فيهما قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد .  
 قوله : ( ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا ) فيه دلالة  
 لما قاله الشافعي وغيره من العلماء : أنه يستحب للطواف القدوم إذا فرغ  
 من الطواف وصلاته خلف المقام أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ، ثم يخرج  
 من باب الصفا ليسعى . واتفقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب ، وإنما هو  
 سنة لو تركه لم يلزمه دم . قوله : ( ثم خرج من الباب إلى الصفا ، فلما دنا  
 من الصفا قرأ إن الصفا والمروة من شعائر الله ، أبدأ بما بدأ الله به ، فبدأ بالصفا  
 فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال : لا إله إلا الله  
 وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله  
 وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك ، قال



ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ . حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى .  
حَتَّى إِذَا صَعِدَتْ مَشَى . حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ . فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا

مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة ) في هذا اللفظ أنواع من المناسك ،  
منها : أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفا ، وبه قال الشافعي ومالك  
والجمهور . وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي  
ﷺ قال : « ابدعوا بما بدأ الله به » هكذا بصيغة الجمع . ومنها : أنه ينبغي أن  
يرقى على الصفا والمروة ، وفي هذا الرقي خلاف ، قال جمهور أصحابنا : هو  
سنة ليس بشرط ولا واجب ، فلو تركه صح سعيه لكن فاتته الفضيلة . وقال  
أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا : لا يصح سعيه حتى يصعد على شيء من  
الصفا . والصواب الأول . قال أصحابنا : لكن يشترط أن لا يترك شيئاً من  
المسافة بين الصفا والمروة ، فليصق عقبيه بدرج الصفا ، وإذا وصل المروة ألصق  
أصابع رجله بدرجها ، وهكذا في المرات السبع يشترط في كل مرة أن يلصق  
عقبه بما يبدأ منه وأصابعه بما ينتهي إليه . قال أصحابنا : يستحب أن يرقى على  
الصفا والمروة حتى يرى البيت إن أمكنه . ومنها : أنه يسن أن يقف على الصفا  
مستقبل الكعبة ، ويذكر الله تعالى بهذا الذكر المذكور ، ويدعو ، ويكرر الذكر  
والدعاء ثلاث مرات ، هذا هو المشهور عند أصحابنا . وقال جماعة من  
أصحابنا : يكرر الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين فقط . والصواب الأول . قوله  
ﷺ : ( وهزم الأحزاب وحده ) معناه : هزمهم بغير قتال من الآدميين ،  
ولا بسبب من جهتهم . والمراد بالأحزاب الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ  
يوم الخندق ، وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة ، وقيل : سنة خمس .  
قوله : ( ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى إذا صعدت  
مشى حتى أتى المروة ) هكذا هو في النسخ ، وكذا نقله القاضي عياض عن  
جميع النسخ قال : وفيه إسقاط لفظة لا بد منها وهي : حتى انصبت قدماه رمل

فَعَلَ عَلَى الصَّفَا . حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ فَقَالَ :  
 « لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ . وَجَعَلْتُهَا  
 عُمْرَةً . فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ . وَلْيَجْعَلَهَا  
 عُمْرَةً » . فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشُمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !

في بطن الوادى ، ولا بد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم ، وكذا ذكرها الحميدى في الجمع بين الصحيحين ، وفي الموطأ : ( حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادى سعى حتى خرج منه ) وهو بمعنى رمل . هذا كلام القاضى ، وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم : ( حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادى سعى ) كما وقع في الموطأ وغيره . والله أعلم . وفي هذا الحديث استحباب السعى الشديد في بطن الوادى حتى يصعد ، ثم يمشى باقى المسافة إلى المروة على عادة مشيه . وهذا السعى مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع ، والمشى مستحب فيما قبل الوادى وبعده ، ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجزأه وفاته الفضيلة ، هذا مذهب الشافعى وموافقيه . وعن مالك فيمن ترك السعى الشديد في موضعه روايتان : إحداهما كما ذكر . والثانية : تجب عليه إعادته . قوله : ( ففعل على المروة مثل ما فعل على الصفا ) فيه أنه يسن عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما يسن على الصفا ، وهذا متفق عليه . قوله : ( حتى إذا كان آخر طواف على المروة ) فيه دلالة لمذهب الشافعى والجمهور أن الذهاب من الصفا إلى المروة يحسب مرة ، والرجوع إلى الصفا ثانية ، والرجوع إلى المروة ثالثة ، وهكذا ، فيكون ابتداء السبع من الصفا ، وآخرها بالمروة . وقال ابن بنت الشافعى ، وأبو بكر الصيرفى من أصحابنا : يحسب الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة ، فيقع آخر السبع في الصفا ، وهذا الحديث الصحيح يرد عليهما ، وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأزمان . والله أعلم . قوله : ( فقام سراقه بن مالك بن

الْعَامِنَا هَذَا أَمْ لَا بَدٍ ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى . وَقَالَ : « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ » مَرَّتَيْنِ « لَا بَلْ لَا بَدٍ أَبَدٍ » وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ بِيْذِنِ النَّبِيِّ ﷺ . فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ . وَلَيْسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا . وَاکْتَحَلَتْ . فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ : إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهِذَا . قَالَ : فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ ، بِالْعِرَاقِ : فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : مُحَرِّشًا عَلَيَّ فَاطِمَةَ . لِلَّذِي صَنَعْتُ . مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ . فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا . فَقَالَ « صَدَقْتُ صَدَقْتُ . مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : اللَّهُمَّ ! إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُكَ . قَالَ : « فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا تَحِلُّ » قَالَ : فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَالَّذِي أَنَّى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ : مِائَةً . قَالَ : فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا . إِلَّا النَّبِيُّ

جعشم فقال : يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد ؟ إلى آخره . هذا الحديث سبق شرحه واضحاً في آخر الباب الذي قبل هذا . وجعشم بضم الجيم وبضم الشين المعجمة وفتحها ، ذكره الجوهرى وغيره . قوله : ( فوجد فاطمة ممن حل ولبست ثياباً صبيغاً واكتحلت فأنكر ذلك عليها ) فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها ؛ لأنه ظن أن ذلك لا يجوز فأنكره . قوله : ( فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرشاً على فاطمة ) التحريش الإغراء ، والمراد هنا أن يذكر له ما يقتضى عتابها . قوله : ( قلت : إني أهل بما أهل به رسول الله ﷺ ) هذا قد سبق شرحه في الباب قبله وأنه يجوز تعليق الإحرام بإحرام كإحرام فلان . قوله : ( فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى ) هذا أيضاً تقدم شرحه في الباب السابق . وفيه إطلاق اللفظ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى . فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ . وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ . ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ

العام وإرادة الخصوص ؛ لأن عائشة لم تحل ولم تكن ممن ساق الهدى . والمراد بقوله : ( حل الناس كلهم ) أى معظمهم . و( الهدى ) بإسكان الدال وكسرهما وتشديد الياء مع الكسر وتخفيف مع الإسكان . وأما قوله : ( وقصروا ) فإنما قصروا ولم يخلقوا مع أن الحلق أفضل لأنهم أرادوا أن يبقى شعر يخلق فى الحج ، فلو حلقوا لم يبق شعر ، فكان التقصير هنا أحسن ليحصل فى النسكين إزالة شعر . والله أعلم . قوله : ( فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ) يوم التروية هو الثامن من ذى الحجة ، سبق بيانه واشتقاقه مرات . وسبق أيضاً مرات أن الأفضل عند الشافعى وموافقيه أن من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج أحرم يوم التروية ، عملاً بهذا الحديث . وسبق بيان مذاهب العلماء فيه . وفى هذا بيان أن السنة أن لا يتقدم أحد إلى منى قبل يوم التروية . وقد كره مالك ذلك ، وقال بعض السلف : لا بأس به . ومذهبنا أنه خلاف السنة . قوله : ( وركب النبى ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ) فيه بيان سنن ، إحداها : أن الركوب فى تلك المواطن أفضل من المشى ، كما أنه فى جملة الطريق أفضل من المشى . هذا هو الصحيح فى الصورتين أن الركوب أفضل . وللشافعى قول آخر ضعيف : أن المشى أفضل ، وقال بعض أصحابنا : الأفضل فى جملة الحج الركوب إلا فى مواطن المناسك ، وهى مكة ومنى ومزدلفة وعرفات والتردد بينهما . والسنة الثانية : أن يصلى بمنى هذه الصلوات الخمس . والثالثة : أن يبيت بمنى هذه الليلة ، وهى ليلة التاسع من ذى الحجة . وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب ، فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع . قوله : ( ثم مكث قليلاً حتى

الشَّمْسُ . وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمْرَةٍ . فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقَفَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ . كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى

طلعت الشمس ) فيه أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس ، وهذا متفق عليه . قوله : ( وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة ) فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى ؛ لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جمعاً ، فالسنة أن ينزلوا بنمرة ، فمن كان له قبة ضربها ، ويغتسلون للوقوف قبل الزوال ، فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام وخطب بهم خطبتين خفيفتين ، ويخفف الثانية جداً ، فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جمعاً بينهما ، فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف . وفي هذا الحديث جواز الاستظلال للمحرم بقبة وغيرها ، ولا خلاف في جوازه للنازل ، واختلفوا في جوازه للراكب ، فمذهبنا جوازه ، وبه قال كثيرون ، وكرهه مالك وأحمد ، وستأق المسألة مبسطة في موضعها إن شاء الله . وفيه جواز اتخاذ القباب ، وجوازها من شعر . وقوله : ( بنمرة ) هي بفتح النون وكسر الميم ، هذا أصلها ، ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو إسكان الميم مع فتح النون وكسرهما ، وهي موضع بجنب عرفات ، وليست من عرفات . قوله : ( ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية ) معنى هذا أن قريشاً كانت في الجاهلية تقف بالمشعر الحرام ، وهو جبل في المزدلفة يقال له قزح . وقيل : إن المشعر الحرام كل المزدلفة . وهو بفتح الميم على المشهور ، وبه جاء القرآن . وقيل : بكسرهما ، وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة ويقفون بعرفات ، فظنت قريش أن النبي ﷺ يقف في المشعر الحرام على عادتهم ولا يتجاوزوه ، فتجاوزوه النبي ﷺ إلى عرفات ؛ لأن الله تعالى أمره بذلك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ

عَرَفَةَ . فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بَنِمْرَةً . فَتَنَزَلَ بِهَا . حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ . فَرَحَلَتْ لَهُ . فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي . فَخَطَبَ النَّاسَ وَقَالَ : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ . كَحُرْمَةِ

الناس » أى سائر العرب غير قريش . وإنما كانت قريش تقف بالمزدلفة لأنها من الحرم ، وكانوا يقولون : نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه . قوله : ( فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس ) أما ( أجاز ) فمعناه : جاوز المزدلفة ولم يقف بها ، بل توجه إلى عرفات . وأما قوله : ( حتى أتى عرفة ) فمعجاز ، والمراد : قارب عرفات ؛ لأنه فسره بقوله : ( وجد القبة قد ضربت بنمرة فنزل بها ) ، وقد سبق أن نمرة ليست من عرفات ، وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلاتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة . قوله : ( حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادى فخطب الناس ) أما ( القصواء ) فتقدم ضبطها وبيانها واضحاً في أول هذا الباب . وقوله ( فرحلت ) هو بتخفيف الحاء ، أى جعل عليها الرحل . وقوله : ( بطن الوادى ) هو وادى عرنة ، بضم العين وفتح الراء وبعدها نون ، وليست عرنة من أرض عرفات عند الشافعى والعلماء كافة ، إلا مالكا فقال : هى من عرفات . وقوله : ( فخطب الناس ) فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع ، وهو سنة باتفاق جماهير العلماء ، وخالف فيها المالكية . ومذهب الشافعى أن في الحج أربع خطب مسنونة إحداها : يوم السابع من ذى الحجة ، يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر . والثانية : هذه التى يبطن عرنة يوم عرفات . والثالثة : يوم النحر . والرابعة : يوم النفر الأول ، وهو اليوم الثانى من أيام التشريق ، قال أصحابنا : وكل هذه الخطب أفراد ، وبعد صلاة الظهر ، إلا التى يوم عرفات ، فإنها خطبتان ، وقبل الصلاة . قال أصحابنا : ويعلمهم فى كل خطبة من هذه

يَوْمِكُمْ هَذَا . فِي شَهْرِكُمْ هَذَا . فِي بَلَدِكُمْ هَذَا . أَلَا كُلُّ شَيْءٍ  
مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي مَوْضُوعٌ . وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ .  
وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضْعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ . كَانَ

ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى . والله أعلم . قوله ﷺ : ( إن دماءكم  
وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا ) معناه : متأكدة  
التحريم شديده . وفي هذا دليل لضرب الأمثال ، وإلحاق النظير بالنظير قياساً .  
قوله ﷺ : ( ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ، ودماء  
الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعاً  
في بني سعد فقتلته هذيل ، وربا الجاهلية موضوعة ، وأول ربا أضع ربانا ربا  
العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله ) في هذه الجملة إبطال أفعال الجاهلية  
وببوعها التي لم يتصل بها قبض ، وأنه لا قصاص في قتلها ، وأن الإمام وغيره  
ممن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر ينبغي أن يبدأ بنفسه وأهله ، فهو أقرب  
إلى قبول قوله وإلى طيب نفس من قرب عهده بالإسلام . وأما قوله ﷺ :  
( تحت قدمي ) فإشارة إلى إبطاله . وأما قوله ﷺ : ( وإن أول دم أضع دم  
ابن ربيعة ) فقال المحققون والجمهور اسم هذا الابن إياس بن ربيعة بن  
الحارث بن عبد المطلب ، وقيل : اسمه حارثة ، وقيل : آدم . قال  
الدارقطني : وهو تصحيف . وقيل : اسمه تمام . ومن سماه آدم الزبير بن  
بكار . قال القاضي عياض : ورواه بعض رواة مسلم : ( دم ربيعة بن  
الحارث ) ، قال : وكذا رواه أبو داود ، قيل : هو وهم ، والصواب :  
ابن ربيعة ؛ لأن ربيعة عاش بعد النبي ﷺ إلى زمن عمر بن الخطاب . وتأوله  
أبو عبيد فقال : دم ربيعة ؛ لأنه ولي الدم فنسبه إليه قالوا : وكان هذا الابن  
المقتول طفلاً صغيراً يحبو بين البيوت فأصابه حجر في حرب كانت بين بني  
سعد وبني ليث بن بكر . قاله الزبير بن بكار . قوله ﷺ في الربا : ( إنه

مُسْتَرْضِعًا فِي بَنِي سَعْدِ فَقَتَلَتْهُ هُذَيْلٌ . وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ .  
وَأَوَّلُ رَبًّا أَضْعُ رَبَانًا . رَبَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ  
كُلُّهُ . فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ . فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ .  
وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ . وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ  
فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ . فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ

موضوع كله ) معناه الزائد على رأس المال ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبِمَ  
فَلَكُمْ رَعُوسُ أَمْوَالِكُمْ ﴾ وهذا الذى ذكرته إيضاح ، وإلا فالمقصود مفهوم من  
نفس لفظ الحديث ؛ لأن الربا هو الزيادة ، فإذا وضع الربا فمعناه وضع  
الزيادة ، والمراد بالوضع الرد والإبطال . قوله ﷺ : ( فاتقوا الله فى النساء  
فإنكم أخذتموهن بأمان الله ) فيه الحث على مراعاة حق النساء ، والوصية بهن ،  
ومعاشرتهم بالمعروف . وقد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة فى الوصية بهن ،  
وبيان حقوقهن ، والتحذير من التقصير فى ذلك ، وقد جمعتها أو معظمها فى  
رياض الصالحين . وقوله ﷺ : ( أخذتموهن بأمان الله ) هكذا هو فى كثير  
من الأصول وفى بعضها : ( بأمانة الله ) . قوله ﷺ : ( واستحللتم فروجهن  
بكلمة الله ) قيل : معناه قوله تعالى : ﴿ فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾  
وقيل : المراد كلمة التوحيد ، وهى لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ ، إذ  
لا تحل مسلمة لغير مسلم . وقيل : المراد : بإباحة الله ، والكلمة : قوله تعالى :  
﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ وهذا الثالث هو الصحيح . وبالأول  
قال الخطابى والهروى وغيرهما . وقيل : المراد بالكلمة الإيجاب والقبول ، ومعناه  
على هذا : بالكلمة التى أمر الله تعالى بها . والله أعلم . قوله ﷺ : ( ولكم  
عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً  
غير مبرح ) قال المازرى : قيل : المراد بذلك أن لا يستخلين بالرجال ، ولم  
يرد زناها ؛ لأن ذلك يوجب جلدتها ، ولأن ذلك حرام مع من يكرهه الزوج



مُبْرَحَ . وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . وَقَدْ تَرَكَتُمْ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ . كِتَابَ اللَّهِ . وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي . فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ » قَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ . فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَابَةَ ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ : « اللَّهُمَّ ! اشْهَدْ . اللَّهُمَّ ! اشْهَدْ » ثَلَاثَ

ومن لا يكرهه . وقال القاضي عياض : كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء ، ولم يكن ذلك عيباً ولا رية عندهم ، فلما نزلت آية الحجاب نهوا عن ذلك . هذا كلام القاضي ، واختار أن معناه : أن لا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم والجلوس في منازلكم ، سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً أو امرأة أو أحداً من محارم الزوجة ، فالنهي يتناول جميع ذلك . وهذا حكم المسألة عند الفقهاء : أنها لا يحل لها أن تأذن لرجل أو امرأة ولا محرم ولا غيره في دخول منزل الزوج إلا من علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه ؛ لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه ، أو ممن أذن له في الإذن في ذلك ، أو عرف رضاه باطراد العرف بذلك ونحوه ، ومتى حصل الشك في الرضا ولم يترجح شيء ولا وجدت قرينة لا يحل الدخول ولا الإذن . والله أعلم . وأما الضرب المبرح فهو الضرب الشديد الشاق ، ومعناه : اضربوهن ضرباً ليس بشديد ولا شاق . والبرح : المشقة ، والمبرح بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء . وفي هذا الحديث إباحة ضرب الرجل امرأته للتأديب ، فإن ضربها الضرب المأذون فيه فماتت منه وجبت ديتها على عاقلة الضارب ووجبت الكفارة في ماله . قوله ﷺ : ( ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) فيه وجوب نفقة الزوجة وكسوتها ، وذلك ثابت بالإجماع . قوله : ( فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس : اللهم اشهد ) هكذا ضبطناه : ( ينكتها ) : بعد الكاف تاء مثناة فوق . قال

مَرَاتٍ . ثُمَّ أَذَنَ . ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهَرَ . ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ . وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً . ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ . فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصَوَاءَ إِلَى الصَّخَرَاتِ . وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ . وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ . فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ . وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلاً حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ . وَارْدَفَ أَسَامَةَ

القاضي : كذا الرواية بالتاء المثناة فوق ، قال : وهو بعيد المعنى ، قال : قيل : صوابه : ( ينكبها ) بياء موحدة ، قال : ورويناه في سنن أبي داود بالتاء المثناة من طريق ابن الأعرابي ، وبالموحدة من طريق أبي بكر التمار ، ومعناه يقلبها ويرددها إلى الناس مشيراً إليهم ، ومنه نكب كنانته إذا قلبها . هذا كلام القاضي . قوله : ( ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ) فيه أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم ، وقد أجمعت الأمة عليه . واختلفوا في سببه فقليل : بسبب النسك ، وهو مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي . وقال أكثر أصحاب الشافعي : هو بسبب السفر ، فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحلتين كأهل مكة لم يجز له الجمع ، كما لا يجوز له القصر . وفيه : أن الجامع بين الصلاتين يصلى الأولى أولاً ، وأنه يؤذن للأولى ، وأنه يقيم لكل واحدة منهما ، وأنه لا يفرق بينهما ، وهذا كله متفق عليه عندنا . قوله : ( ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل حبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص ) في هذا الفصل مسائل وآداب للوقوف ، منها : أنه إذا فرغ من الصلاتين عجل الذهاب إلى الموقف . ومنها : أن الوقوف راكباً أفضل ، وفيه خلاف بين العلماء ، وفي مذهبنا ثلاثة أقوال أصحها : أن الوقوف راكباً أفضل . والثاني : غير الراكب أفضل . والثالث هما سواء . ومنها : أنه يستحب أن يقف عند

الصخورات المذكورات ، وهى صخورات مفترشات فى أسفل جبل الرحمة ، وهو الجبل الذى بوسط أرض عرفات ، فهذا هو الموقف المستحب . وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط ، بل الصواب جواز الوقوف فى كل جزء من أرض عرفات ، وأن الفضيلة فى موقف رسول الله ﷺ عند الصخور ، فإن عجز فليقرب منه بحسب الإمكان ، وسيأتى فى آخر الحديث بيان حدود عرفات إن شاء الله تعالى عند قوله ﷺ : ( وعرفة كلها موقف ) . ومنها : استحباب استقبال الكعبة فى الوقوف . ومنها : أنه ينبغى أن يبقى فى الوقوف حتى تغرب الشمس ويتحقق كمال غروبها ، ثم يفيض إلى مزدلفة ، فلو أفاض قبل غروب الشمس صح وقوفه وحجه ، ويجز ذلك بدم . وهل الدم واجب أم مستحب ؟ فيه قولان للشافعى أصحهما : أنه سنة . والثانى : واجب . وهما مبنيان على أن الجمع بين الليل والنهار واجب على من وقف بالنهار أم لا ؟ وفيه قولان أصحهما : سنة . والثانى : واجب . وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثانى يوم النحر ، فمن حصل بعرفات فى جزء من هذا الزمان صح وقوفه ، ومن فاتته ذلك فاتته الحج . هذا مذهب الشافعى وجماهير العلماء . وقال مالك : لا يصح الوقوف فى النهار منفرداً بل لابد من الليل وحده ، فإن اقتصر على الليل كفاه ، وإن اقتصر على النهار لم يصح وقوفه . وقال أحمد : يدخل وقت الوقوف من الفجر يوم عرفة . وأجمعوا على أن أصل الوقوف ركن لا يصح الحج إلا به . والله أعلم . وأما قوله : ( وجعل حبل المشاة بين يديه ) فروى ( حبل ) بالحاء المهملة وإسكان الباء ، وروى ( جبل ) بالجيم وفتح الباء . قال القاضى عياض - رحمه الله : الأول أشبه بالحديث ، وحبل المشاة أى مجتمعهم ، وحبل الرمل ما طال منه وضخم . وأما بالجيم فمعناه طريقهم وحيث تسلك الرحالة . وأما قوله : ( فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس

خَلْفَهُ . وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَنَّقَ لِلْقَصَوَاءِ الزَّمَامَ . حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لَيَصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ . وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى : « أَيُّهَا النَّاسُ ! السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ » كُلَّمَا أَتَى حَبَلًا مِنْ الْحِبَالِ أَرَخَى لَهَا قَلِيلًا . حَتَّى تَصْعَدَ . حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ . فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ

وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص ) هكذا هو في جميع النسخ ، وكذا نقله القاضى عن جميع النسخ ، قال : قيل : لعل صوابه : ( حين غاب القرص ) . هذا كلام القاضى ، ويحتمل أن الكلام على ظاهره ، ويكون قوله ( حتى غاب القرص ) بياناً لقوله : ( غربت الشمس وذهبت الصفرة ) فإن هذه تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص ، فأزال ذلك الاحتمال بقوله : ( حتى غاب القرص ) . والله أعلم . قوله : ( وأردف أسامة خلفه ) فيه جواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة ، وقد تظاهرت به الأحاديث . قوله : ( وقد شنق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ) معنى ( شنق ) : ضم وضيق ، وهو بتخفيف النون . و( مورك الرحل ) قال الجوهري : قال أبو عبيد : المورك والموركة - يعنى بفتح الميم وكسر الراء - هو الموضع الذى يثنى الراكب رجله عليه قدام واسطة الرحل إذا مل من الركوب . وضبطه القاضى بفتح الراء ، قال : وهو قطعة آدم يتورك عليها الراكب تجعل في مقدم الرحل شبه المخدة الصغيرة . وفي هذا استحباب الرفق في السير من الراكب بالمشاة وبأصحاب الدواب الضعيفة . قوله : ( ويقول بيده السكينة السكينة ) مرتين منصوباً ، أى الزموا السكينة ، وهى الرفق والطمأنينة . ففيه أن السكينة في الدفع من عرفات سنة ، فإذا وجد فرجة يسرع كما ثبت في الحديث الآخر . قوله : ( كلما أتى حبلًا من الحبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة ) الحبال هنا بالحاء المهملة المكسورة جمع حبل ، وهو التل اللطيف من الرمل الضخم . وقوله : ( حتى تصعد ) هو بفتح الياء المثناة فوق وضمها ،

يقال صعد في الحبل وأصعد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَصْعَدُونَ ﴾ . وأما المزدلفة فمعروفة ، سميت بذلك من التزلف والازدلاف ، وهو التقرب ؛ لأن الحجاج إذا أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها ، أى مضوا إليها وتقربوا منها . وقيل : سميت بذلك لحجى الناس إليها فى زلف من الليل ، أى ساعات ، وتسمى ( جمعاً ) بفتح الجيم وإسكان الميم ، سميت بذلك لاجتماع الناس فيها . وعلم أن المزدلفة كلها من الحرم . قال الأزرق فى تاريخ مكة والماوردى وأصحابنا فى كتب المذهب وغيرهم : حد مزدلفة ما بين مأزمية عرفة ووادى محسر ، وليس الحدان منها . ويدخل فى المزدلفة جميع تلك الشعاب والحبال الداخلة فى الحد المذكور . قوله : ( حتى أتى المزدلفة فضلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ) فيه فوائد ، منها : أن السنة للدافع من عرفات أن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء ، ويكون هذا التأخير بنية الجمع ، ثم يجمع بينهما فى المزدلفة فى وقت العشاء . وهذا مجمع عليه ، لكن مذهب أبى حنيفة وطائفة أنه يجمع بسبب النسك ، ويجوز لأهل مكة والمزدلفة ومنى وغيرهم . والصحيح عند أصحابنا أنه جمع بسبب السفر ، فلا يجوز إلا لمسافر سفرأ يبلغ به مسافة القصر ، وهو مرحلتان قاصدتان . وللشافعى قول ضعيف : أنه يجوز الجمع فى كل سفر وإن كان قصيراً . وقال بعض أصحابنا : هذا الجمع بسبب النسك ، كما قال أبو حنيفة . والله أعلم . قال أصحابنا : ولو جمع بينهما فى وقت المغرب فى أرض عرفات أو فى الطريق أو فى موضع آخر وصلى كل واحدة فى وقتها جاز جميع ذلك ، لكنه خلاف الأفضل . هذا مذهبننا ، وبه قال جماعات من الصحابة والتابعين ، وقاله الأوزاعى ، وأبو يوسف ، وأشهب ، وفقهاء أصحاب الحديث . وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين : يشترط أن يصلحهما بالمزدلفة ، ولا يجوز قبلها . وقال مالك : لا يجوز أن يصلحهما قبل المزدلفة ، إلا من به أو بدابته عذر فله

بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ . وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا . ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ . وَصَلَّى الْفَجْرَ ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ . ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ . حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ

أن يصليهما قبل المزدلفة بشرط كونه بعد مغيب الشفق . ومنها : أن يصلي الصلاتين في وقت الثانية بأذان للأولى وإقامتين لكل واحدة إقامة ، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا ، وبه قال أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، وعبد الملك الماجشون المالكي ، والطحاوي الحنفي . وقال مالك : يؤذن ويقيم للأولى ، ويؤذن ويقيم أيضاً للثانية وهو محكى عن عمر ، وابن مسعود - رضى الله عنهما . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : أذان واحد وإقامة واحدة . وللشافعي وأحمد قول أنه يصلى كل واحدة بإقامتها بلا أذان . وهو محكى عن القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر . وقال الثوري : يصليهما جميعاً بإقامة واحدة وهو يحكى أيضاً عن ابن عمر . والله أعلم . وأما قوله : ( لم يسبح بينهما ) فمعناه : لم يصل بينهما نافلة . والنافلة تسمى سبحة لاشتغالها على التسبيح . ففيه الموالاة بين الصلاتين المجموعتين ، ولا خلاف في هذا ، لكن اختلفوا هل هو شرط للجمع أم لا ؟ والصحيح عندنا أنه ليس بشرط ، بل هو سنة مستحبة ، وقال بعض أصحابنا : هو شرط . أما إذا جمع بينهما في وقت الأولى فالموالاة شرط بلا خلاف . قوله : ( ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ) في هذا الفصل مسائل ، إحداها : أن المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الدفع من عرفات نسك ، وهذا مجمع عليه ، لكن اختلف العلماء هل هو واجب أم ركن أم سنة ؟ والصحيح من قول الشافعي أنه واجب ، لو تركه أثم وصح حججه ، ولزمه دم . والثاني : أنه سنة لا إثم في تركه ، ولا يجب فيه دم . ولكن يستحب . وقال جماعة من أصحابنا : هو ركن لا يصح الحج إلا به ، كالوقوف بعرفات ،

الْحَرَامَ . فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ . فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ . فَلَمْ يَزَلْ  
وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا . فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ . وَأَرْدَفَ

قاله من أصحابنا ابن بنت الشافعي ، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ،  
وقاله خمسة من أئمة التابعين وهم : علقمة ، والأسود ، والشعبي ، والنخعي ،  
والحسن البصري . والله أعلم . والسنة أن يبقى بالمزدلفة حتى يصلي بها الصبح ،  
إلا الضعفة فالسنة لهم الدفع قبل الفجر ، كما سيأتى في موضعه إن شاء الله  
تعالى . وفي أقل المجزئ من هذا المبيت ثلاثة أقوال عندنا ، الصحيح : ساعة  
في النصف الثاني من الليل . والثاني : ساعة في النصف الثاني أو بعد الفجر  
قبل طلوع الشمس . والثالث : معظم الليل . والله أعلم .

المسألة الثانية : السنة أن يبالغ بتقديم صلاة الصبح في هذا الموضع ، ويتأكد  
التبكير بها في هذا اليوم أكثر من تأكده في سائر السنة للاقتداء برسول الله  
ﷺ ، ولأن وظائف هذا اليوم كثيرة فسن المبالغة بالتبكير بالصبح ليتسع الوقت  
للوظائف . الثالثة : يسن الأذان والإقامة لهذه الصلاة ، وكذلك غيرها من  
صلوات المسافرين ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالأذان لرسول الله ﷺ  
في السفر كما في الحضر . والله أعلم . قوله : ( ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر  
الحرام فاستقبل القبلة فدعاه وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر  
جدًّا ، ودفع قبل أن تطلع الشمس ) أما ( القصواء ) فسبق في أول الباب بيانها .  
وأما قوله : ( ثم ركب ) ففيه أن السنة الركوب ، وأنه أفضل من المشي ، وقد  
سبق بيانه مرات وبيان الخلاف فيه . وأما ( المشعر الحرام ) فبفتح الميم ، هذا  
هو الصحيح ، وبه جاء القرآن وتظاهرت به روايات الحديث ، ويقال أيضاً  
بكسر الميم ، والمراد به هنا ( قُزَح ) بضم القاف وفتح الزاى وبجاء مهملة ،  
وهو جبل معروف في المزدلفة . وهذا الحديث حجة الفقهاء في أن المشعر الحرام  
هو قُزَح . وقال جماهير المفسرين وأهل السير والحديث : المشعر الحرام جميع

الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ . وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا . فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتْ بِهِ ظُعْنٌ يَجْرَيْنَ . فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ . فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ . فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ . فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ

المزدلفة . وأما قوله ( فاستقبل القبلة ) يعنى الكعبة ( فدعاه ... إلى آخره ) فيه أن الوقوف على قرح من مناسك الحج ، وهذا لا خلاف فيه ، لكن اختلفوا في وقت الدفع منه ، فقال ابن مسعود وابن عمر وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء : لا يزال واقفاً فيه يدعو ويذكر حتى يسفر الصبح جداً ، كما في هذا الحديث . وقال مالك : يدفع منه قبل الإسفار . والله أعلم . وقوله : ( أسفر جداً ) الضمير في أسفر يعود إلى الفجر المذكور أولاً . وقوله : ( جداً ) بكسر الجيم أى إسفاراً بليغاً . قوله في صفة الفضل بن عباس : ( أبيض وسيماً ) أى حسناً . قوله : ( مرت به ظعن يجري ) الظعن بضم الظاء والعين ، ويجوز إسكان العين جميع ظعينة ، كسفينة وسفن . وأصل الظعينة البعير الذى عليه امرأة ، ثم تسمى به المرأة مجازاً للملابستها البعير ، كما أن الراوية أصلها الجمل الذى يحمل الماء ، ثم تسمى به القربة لما ذكرناه . وقوله ( يجري ) بفتح الياء . قوله : ( فطفق الفضل ينظر إليهن ، فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل ) فيه الحث على غض البصر عن الأجنبية ، وغضهن عن الرجال الأجانب ، وهذا معنى قوله : ( وكان أبيض وسيماً حسن الشعر ) يعنى أنه بصفة من تفتتن النساء به لحسنه . وفي رواية الترمذى وغيره في هذا الحديث أن النبى ﷺ لوى عنق الفضل فقال له العباس : لويت عنق ابن عمك قال : « رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما » فهذا يدل على أن وضعه ﷺ يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما . وفيه أن من رأى منكراً وأمكنه إزالته بيده لزمه إزالته ، فإن قال بلسانه ولم ينكف المقول له وأمكنه بيده أثم



مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ . يَصْرِفُ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ  
يَنْظُرُ . حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ . فَحَرَّكَ قَلِيلاً . ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ  
الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى . حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي

ما دام مقتصرأ على اللسان . والله أعلم . قوله : ( حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً ) أما ( مُحَسِّر ) فبضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين ، سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه ، أى أعى وكل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ وأما قوله ( فحرك قليلاً ) فهي سنة من سنن السير في ذلك الموضع . قال أصحابنا : يسرع الماشى ، ويحرك الراكب دابته في وادى محسر ، ويكون ذلك قدر رمية حجر . والله أعلم . قوله : ( ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى ، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصى الخذف رمى من بطن الوادى ) أما قوله ( سلك الطريق الوسطى ) ففيه أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة ، وهو غير الطريق الذى ذهب فيه إلى عرفات ، وهذا معنى قول أصحابنا : يذهب إلى عرفات في طريق ضب ، ويرجع في طريق المازمين ليخالف الطريق تفاؤلاً بغير الحال ، كما فعل ﷺ في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا وخرج من الثنية السفلى ، وخرج إلى العيد في طريق ورجع في طريق آخر ، وحول رداءه في الاستسقاء . وأما الجمرة الكبرى فهي جمرة العقبة ، وهى التى عند الشجرة . وفيه أن السنة للحاج إذا دفع من مزدلفة فوصل منى أن يبدأ بجمرة العقبة ، ولا يفعل شيئاً قبل رميها ، ويكون ذلك قبل نزوله . وفيه أن الرمي بسبع حصيات ، وأن قدرهن بقدر حصى الخذف ، وهو نحو حبة الباقلاء ، وينبغى ألا يكون أكبر ولا أصغر ، فإن كان أكبر أو أصغر أجزأه بشرط كونها حجراً . ولا يجوز عند الشافعى والجمهور الرمي بالكحل والزرنيخ والذهب والفضة وغير ذلك مما لا يسمى

عِنْدَ الشَّجَرَةِ . فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ . يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا .  
حَصَى الْخَذْفِ . رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي . ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ .

حجراً ، وجوزّه أبو حنيفة بكل ما كان من أجزاء الأرض . وفيه أنه يسن التكبير مع كل حصاة . وفيه أنه يجب التفريق بين الحصيات فيرمين واحدة واحدة ، فإن رمى السبعة رمية واحدة حسب ذلك كله حصاة واحدة عندنا وعند الأكثرين ، وموضع الدلالة لهذه المسألة ( يكبر مع كل حصاة ) فهذا تصريح بأنه رمى كل حصاة وحدها ، مع قوله ﷺ في الحديث الآتي بعد هذا في أحاديث الرمي « لتأخذوا عني مناسككم » . وفيه أن السنة أن يقف للرمي في بطن الوادي ، بحيث تكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه ومكة عن يساره ، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة ، وقيل : يقف مستقبل الكعبة وكيفما رمى أجزاءه بحيث يسمى رمياً بما يسمى حجراً والله أعلم . وأما حكم الرمي فالمشروع منه يوم النحر رمي جمرة العقبة لا غير بإجماع المسلمين ، وهو نسك بإجماعهم ، ومذهبنا أنه واجب ليس بركن فإن تركه حتى فاتته أيام الرمي عصي ولزمه دم وصح حجه قال مالك : يفسد حجه ويجب رميها بسبع حصيات ، فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست . وأما قوله ( فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصى الخذف ) فهكذا هو في النسخ ، وكذا نقله القاضي عياض عن معظم النسخ ، قال : وصوابه : ( مثل حصى الخذف ) قال : وكذلك رواه غير مسلم ، وكذا رواه بعض رواة مسلم . هذا كلام القاضي . قلت : والذي في النسخ من غير لفظة ( مثل ) هو الصواب ، بل لا يتجه غيره ، ولا يتم الكلام إلا كذلك ، ويكون قوله ( حصى الخذف ) متعلقاً بحصيات ، أى رماها بسبع حصيات حصى الخذف يكبر مع كل حصاة ، فحصى الخذف متصل بحصيات ، واعترض بينهما ( يكبر مع كل حصاة ) ، وهذا هو الصواب . والله أعلم . قوله : ( ثم انصرف

فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ يَدِهِ . ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا . فَنَحَرَ مَا غَبَرَ . وَأَشْرَكَهُ فِي هَدِيهِ . ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ . فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ . فَطُبِخَتْ . فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا . ثُمَّ رَكِبَ

إلى النحر فنحر ثلاثاً وستين يديه ثم أعطى علياً فنحر ما غبر وأشركه في هديه ( هكذا هو في النسخ : ( ثلاثاً وستين يديه ) وكذا نقله القاضى عن جميع الرواة سوى ابن ماهان فإنه رواه : ( بدنة ) ، قال : وكلامه صواب ، والأول أصوب . قلت : وكلاهما حرى ، فنحر ثلاثاً وستين بدنة يديه . قال القاضى : فيه دليل على أن المنحر موضع معين من منى ، وحيث ذبح منها أو من الحرم أجزأه . وفيه استحباب تكثير الهدى ، وكان هدى النبى ﷺ في تلك السنة مائة بدنة . وفيه استحباب ذبح المهدي هديه بنفسه ، وجواز الاستنابة فيه ، وذلك جائز بالإجماع إذا كان النائب مسلماً ، ويجوز عندنا أن يكون النائب كافراً كتابياً بشرط أن ينوى صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند ذبحه . وقوله ( ما غبر ) أى ما بقى . وفيه استحباب تعجيل ذبح الهدايا وإن كانت كثيرة في يوم النحر ، ولا يؤخر بعضها إلى أيام التشريق . وأما قوله ( وأشركه في هديه ) فظاهر أنه شارك في نفس الهدى . قال القاضى عياض : وعندى أنه لم يكن تشريكاً حقيقة ، بل أعطاه قدراً يذبحه ، والظاهر أن النبى ﷺ نحر البدن التى جاءت معه من المدينة ، وكانت ثلاثاً وستين ، كما جاء في رواية الترمذى ، وأعطى علياً البدن التى جاءت معه من اليمن ، وهى تمام المائة . والله أعلم . قوله : ( أمر من كل بدنة بيضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها ) البيضة بفتح الباء لا غير ، وهى القطعة من اللحم . وفيه استحباب الأكل من هدى التطوع وأضحيتة . قال العلماء : لما كان الأكل من كل واحدة سنة ، وفى الأكل من كل واحدة من المائة منفردة كلفة جعلت في قدر ليكون آكلاً من مرق الجميع الذى فيه جزء من كل واحدة ، ويأكل

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ . فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهَرَ . فَأَتَى بَنِي

من اللحم المجتمع في المرق ما تيسر . وأجمع العلماء على أن الأكل من هدى التطوع وأضحيته سنة ليس بواجب . قوله : ( ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر ) هذا الطواف هو طواف الإضافة ، وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين ، وأول وقته عندنا من نصف ليلة النحر ، وأفضله بعد رمي جمرة العقبة وذبح الهدى والحلق ، ويكون ذلك ضحوة يوم النحر ، ويجوز في جميع يوم النحر بلا كراهة ، ويكره تأخيره عنه بلا عذر ، وتأخيره عن أيام التشريق أشد كراهة . ولا يحرم تأخيره سنين متطاولة ، ولا آخر لوقته ، بل يصح ما دام الإنسان حياً وشرطه أن يكون بعد الوقوف بعرفات ، حتى لو طاف للإفاضة بعد نصف ليلة النحر قبل الوقوف ثم أسرع إلى عرفات فوقف قبل الفجر لم يصح طوافه ؛ لأنه قدمه على الوقوف . واتفق العلماء على أنه لا يشرع في طواف الإفاضة رمل ولا اضطباع إذا كان قد رمل واضطبع عقب طواف القدوم ، ولو طاف بنية الوداع أو القدوم أو التطوع وعليه طواف إفاضة وقع عن طواف الإفاضة بلا خلاف عندنا . نص عليه الشافعي ، واتفق الأصحاب عليه ، كما لو كان عليه حجة الإسلام فحج بنية قضاء أو نذر أو تطوع ، فإنه يقع عن حجة الإسلام . وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء : لا يجزئ طواف الإفاضة بنية غيره . واعلم أن طواف الإفاضة له أسماء فيقال أيضاً : طواف الزيارة ، وطواف الفرض والركن . وسماه بعض أصحابنا : طواف الصدر ، وأنكره الجمهور ، قالوا : وإنما طواف الصدر طواف الوداع . والله أعلم . وفي هذا الحديث استحباب الركوب في الذهاب من منى إلى مكة ، ومن مكة إلى منى ، ونحو ذلك من مناسك الحج . وقد ذكرنا قبل هذا مرات المسألة وبيننا أن الصحيح استحباب الركوب ، وأن من أصحابنا من استحباب المشي هناك . وقوله : ( فأفاض إلى البيت فصلى الظهر ) فيه محذوف تقديره :

عَبْدُ الْمُطَلِّبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ . فَقَالَ : « انْزِعُوا . بَنِي  
عَبْدِ الْمُطَلِّبِ ! فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنْزَعْتُ  
مَعَكُمْ » فَتَاوَلُوهُ دَلُّوا فَشَرِبَ مِنْهُ .

فأفاض فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم صلى الظهر ، فحذف ذكر الطواف  
لدلالة الكلام عليه . وأما قوله ( فصلى بمكة الظهر ) فقد ذكر مسلم بعد هذا  
في أحاديث طواف الإفاضة من حديث ابن عمر - رضى الله عنه - ( أن النبي  
ﷺ أفاض يوم النحر فصلى الظهر بمنى ) ووجه الجمع بينهما أنه ﷺ طاف  
للإفاضة قبل الزوال ، ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها ، ثم رجع إلى منى فصلى  
بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك ، فيكون متفلاً بالظهر الثانية  
التي بمنى . وهذا كما ثبت في الصحيحين في صلاته ﷺ ببطن نخل أحد أنواع  
صلاة الخوف ، فإنه ﷺ صلى بطائفة من أصحابه الصلاة بكماها وسلم بهم ،  
ثم صلى بالطائفة الأخرى تلك الصلاة مرة أخرى ، فكانت له صلاتان ولهم  
صلاة . وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أن النبي ﷺ أحر الزيارة يوم  
النحر إلى الليل فمحمول على أنه عاد للزيارة مع نسائه لا لطواف الإفاضة ،  
ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث وقد بسطت إيضاح هذا الجواب  
في شرح المذهب . والله أعلم . قوله : ( فأقى بنى عبد المطلب يسقون على  
زَمْزَمَ فقال : انزعوا بنى عبد المطلب فلولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم  
لنزعتم معكم ، فتاولوه دلولاً فشرب منه ) أما قوله ﷺ ( انزعوا ) فبكسر  
الزاي ، ومعناه : استقوا بالدلاء وانزعوها بالرشاء . وأما قوله ( فأقى بنى  
عبد المطلب ) فمعناه : أتاهم بعد فراغه من طواف الإفاضة . وقوله ( يسقون  
على زَمْزَمَ ) معناه : يغرفون بالدلاء ويصبونه في الحياض ونحوها ويسبلونه  
للناس . وقوله ﷺ : ( لولا أن يغلبكم الناس لنزعتم معكم ) معناه : لولا  
خوفى أن يعتقد الناس ذلك من مناسك الحج ويزدحمون عليه بحيث يغلبونكم  
ويدفعونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم ، لكثرة فضيلة هذا الاستقاء . وفيه

١٤٨ - (...) وحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنِي أَبِي . قَالَ : أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ . وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَدْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى حِمَارٍ عُرِي . فَلَمَّا أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ . لَمْ تَشْكُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ . وَيَكُونُ مَنْزِلُهُ ثُمَّ . فَأَجَازَ وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ . حَتَّى أَتَى عَرَفَاتٍ فَنَزَلَ .

فضيلة العمل في هذا الاستقاء ، واستحباب شرب ماء زمزم . وأما زمزم فهي البئر المشهورة في المسجد الحرام ، بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعاً ، قيل : سميت زمزم لكثرة مائها ، يقال : ماء زمزوم وزمزم وزمازم إذا كان كثيراً . وقيل : لضم هاجر - رضى الله عنها - لماثها حين انفجرت وزمها إياه . وقيل : لزمنة جبريل - عليه السلام - وكلامه عند فجره إياها . وقيل : إنها غير مشتقة . ولها أسماء أخر ذكرتها في تهذيب اللغات مع نفائس أخرى تتعلق بها ، منها : أن علياً - رضى الله عنه - قال : خير بئر في الأرض زمزم ، وشر بئر في الأرض برهوت . والله أعلم . قوله : ( وكانت العرب يدفع بهم أبو سيارة ) هو بسين مهملة ثم ياء مثناة تحت مشددة ، أى كان يدفع بهم في الجاهلية . قوله ( فلما أجاز رسول الله ﷺ من المزدلفة بالمشعر الحرام لم تشك قريش أنه سيقصر عليه ويكون منزله ثم فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فنزل ) أما المشعر فسبق بيانه وأنه بفتح الميم على المشهور ، وقيل : بكسرهما . وأن قُرح الجبل المعروف في المزدلفة ، وقيل : كل المزدلفة ، وأوضحنا الخلاف فيه بدلائله . وهذا الحديث ظاهر الدلالة في أنه ليس كل المزدلفة . وقوله : ( أجاز ) : أى جاوز . وقوله : ( ولم يعرض ) : هو بفتح الياء وكسر الراء .

## (٢٠) باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

١٤٩ - (...) حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ . حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِي جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ ذَلِكَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « نَحَرْتُ هَهُنَا . وَمِنِّي كُلُّهَا مَنْحَرٌ . فَأَنْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ . وَوَقَفْتُ هَهُنَا . وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ . وَوَقَفْتُ هَهُنَا . وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » .

ومعنى الحديث أن قريشاً كانت قبل الإسلام تقف بالمزدلفة وهي من الحرم ولا يقفون بعرفات ، وكان سائر العرب يقفون بعرفات ، وكانت قريش تقول : نحن أهل الحرم فلا نخرج منه ، فلما حج النبي ﷺ ووصل المزدلفة اعتقدوا أنه يقف بالمزدلفة على عادة قريش ، فجاوز إلى عرفات لقول الله عز وجل : ﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ أى جمهور الناس ، فإن من سوى قريش كانوا يقفون بعرفات ويفيضون منها . وأما قوله : ( فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فنزل ) ففيه مجاز تقديره : فأجاز متوجهاً إلى عرفات حتى قاربها ، فضربت له القبة بنمرة قريب من عرفات ، فنزل هناك حتى زالت الشمس ، ثم خطب وصلى الظهر والعصر ، ثم دخل أرض عرفات حتى وصل الصخرات فوقف هناك وقد سبق هذا واضحاً في الرواية الأولى . قوله ﷺ : ( نحرث ههنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم ، ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ، ووقفت ههنا وجمع كلها موقف ) في هذه الألفاظ بيان رفق النبي ﷺ بأئمة وشفقته عليهم في تنبيههم على مصالح دينهم ودنياهم ، فإنه ﷺ ذكر لهم الأكمل والجائز ، فالأكمل موضع نحره ووقوفه ، والجائز كل جزء من أجزاء المنحر وجزء من أجزاء عرفات ، وخيرهن أجزاء المزدلفة وهي جمع - بفتح الجيم وإسكان الميم - وسبق بيانها وبيان حدها وحد منى في هذا الباب . وأما

١٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ  
 آدَمَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ  
 عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى  
 الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ . ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ . فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا .

عرفات فحدها ما جاوز وادى عرنة إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين ابن عامر .  
 هكذا نص عليه الشافعي وجميع أصحابه . ونقل الأزرق عن ابن عباس أنه قال :  
 حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفات إلى وصيق -  
 بفتح الواو وكسر الصاد المهملة وآخره قاف - إلى ملتقى وصيق وادى عرنة .  
 وقيل في حدها غير هذا مما هو متقارب له . وقد بسطت القول في إيضاحه  
 في شرح المذهب وكتاب المناسك . والله أعلم . قال الشافعي وأصحابنا : يجوز  
 نحر الهدى ودماء الحيوانات في جميع الحرم ، لكن الأفضل في حق الحاج النحر  
 بمنى ، وأفضل موضع منها للنحر موضع نحر رسول الله ﷺ وما قاربه ،  
 والأفضل في حق المعتمر أن ينحر في المروة ؛ لأنها موضع تحلله ، كما أن منى  
 موضع تحلل الحاج . قالوا : ويجوز الوقوف بعرفات في أى جزء كان منها ،  
 وكذا يجوز الوقوف على المشعر الحرام ، وفي كل جزء من أجزاء المزدلفة لهذا  
 الحديث . والله أعلم . وأما قوله ﷺ : ( ومنى كلها منحر فانحروا في  
 رحالكم ) فالمراد بالرحال المنازل ، قال أهل اللغة : رحل الرجل منزله ، سواء  
 كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر . ومعنى الحديث : منى كلها منحر  
 يجوز النحر فيها ، فلا تتكلفوا النحر في موضع نحرى ، بل يجوز لكم النحر  
 في منازلكم من منى . قوله : ( أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر  
 فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ) في هذا الحديث أن السنة  
 للحاج أن يبدأ أول قدمه بطواف القدوم ، ويقدمه على كل شيء ، وأن يستلم  
 الحجر الأسود في أول طوافه ، وأن يرمل في ثلاث طوافات من السبع ، ويمشى



(٢١) باب في الوقوف وقوله تعالى : ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس

١٥١ - (١٢١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .  
قَالَتْ : كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ . وَكَانُوا  
يُسَمُّونَ الْحُمْسَ . وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ فَلَمَّا جَاءَ  
الْإِسْلَامَ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا .  
ثُمَّ يُفِضَ مِنْهَا . فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ  
النَّاسُ [ ٢ / البقرة / الآية ١٩٩ ] .

\*\*\*

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . حَدَّثَنَا

هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : كَانَتِ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَاءً . إِلَّا  
الْحُمْسَ . وَالْحُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ . كَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاءً . إِلَّا

في الأربع الأخيرة . وسيأتى هذا كله واضحاً حيث ذكر مسلم أحاديثه . والله  
أعلم . قوله : ( كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يسمون  
الحمس ) إلى آخره . ( الحمس ) بضم الحاء المهملة وإسكان الميم وبسین  
مهملة . قال أبو الهيثم : الحمس هم قريش ومن ولدته قريش وكنانة وجديلة  
قيس ، سموهم حمساً لأنهم تحمسوا في دينهم ، أى تشددوا . وقيل : سموهم حمساً  
بالكعبة لأنها حمساء حجرها أبيض يضرب إلى السواد . وقد سبق قريباً شرح  
هذا الحديث وسبب وقوفهم بالمزدلفة . قوله : ( كانت العرب تطوف بالبيت  
عُرَاءً إلا الحمس ) هذا من الفواحش التى كانوا عليها في الجاهلية . وقيل : نزل  
فيه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا ﴾ ولهذا أمر النبي

أَنْ تُعْطِيَهُمُ الْحُمْسُ ثِيَابًا . فَيُعْطَى الرَّجَالُ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ النِّسَاءُ .  
وَكَانَتْ الْحُمْسُ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ . وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ  
يَبْلُغُونَ عَرَفَاتٍ . قَالَ هِشَامٌ : فَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا قَالَتْ : الْحُمْسُ هُمُ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ : ثُمَّ  
أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ [ ٢ / البقرة / الآية ١٩٩ ] . قَالَتْ :  
كَانَ النَّاسُ يُفِيضُونَ مِنْ عَرَفَاتٍ . وَكَانَ الْحُمْسُ يُفِيضُونَ مِنَ  
الْمُزْدَلِفَةِ . يَقُولُونَ : لَا نُفِيضُ إِلَّا مِنَ الْحَرَمِ . فَلَمَّا نَزَلَتْ : أَفِيضُوا  
مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ، رَجَعُوا إِلَى عَرَفَاتٍ .

\* \* \*

١٥٣ - (١٢٢٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو  
النَّاقِدُ . جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ  
عَنْ عَمْرُو . سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ،  
جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، قَالَ : أَضَلَلْتُ بَعِيرًا لِي . فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ  
عَرَفَةَ . فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ واقفاً مع الناس بعرفة .  
فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ! إِنَّ هَذَا لَمِنَ الْحُمْسِ . فَمَا شَأْنُهُ هَهُنَا ؟ وَكَانَتْ  
قُرَيْشٌ تُعَدُّ مِنَ الْحُمْسِ .

ﷺ في الحجة التي حجها أبو بكر - رضى الله عنه - سنة تسع أن ينادى  
مناديه أن لا يطوف بالبيت عريان . قوله : ( عن جبير بن مطعم قال : أضللت  
بعيراً لى فذهبت أطلبه يوم عرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفاً مع الناس بعرفة  
فقلت : والله إن هذا لمن الحمس فما شأنه ههنا ؟ وكانت قريش تعد من  
الحمس ) قال القاضى عياض : كان هذا فى حجه قبل الهجرة وكان جبير حينئذ

## (٢٢) باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتام

١٥٤ - (١٢٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ  
 ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ  
 مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِخٌ بِالْبَطْحَاءِ . فَقَالَ لِي : « أَحَجَجْتَ ؟ »  
 فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ « بِمِ أَهَلَّتْ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : لَبَيْكَ ! بِإِهْلَالِ  
 كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « فَقَدْ أَحْسَنْتَ . طُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصِّفَا  
 وَالْمَرْوَةِ . وَاحِلٌ » قَالَ : فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصِّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ  
 أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ . فَقُلْتُ رَأْسِي . ثُمَّ أَهَلَّتُ بِالْحَجِّ . قَالَ :

كافراً وأسلم يوم الفتح وقيل يوم خيبر ، فتعجب من وقوف النبي ﷺ  
 بعرفات . والله أعلم .

## باب جواز تعليق الإحرام

وهو أن يحرم بإحرام كإحرام فلان فيصير محرماً بإحرام مثل إحرام فلان  
 في الباب حديث أبي موسى الأشعري - رضى الله عنه : ( أن النبي ﷺ  
 قال له : أحججت قال : فقلت : نعم ، فقال : بمِ أَهَلَّتْ ؟ قال : قلت : لبك  
 بإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ ، قال : قد أحسنت ، طف بالبيت وبالصفاء والمروة  
 وأحل ، قال : فطفت بالبيت وبالصفاء والمروة ، ثم أتيت امرأة من بني قيس  
 فقلت رأسي ثم أهلت بالحج ) في هذا الحديث فوائد ، منها : جواز تعليق  
 الإحرام ، فإذا قال : أحرمت بإحرام كإحرام زيد صح إحرامه ، وكان إحرامه

فَكُنْتُ أُفْتَى بِهِ النَّاسَ . حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .  
فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَبَا مُوسَى ! أَوْ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ! رُوَيْدَكَ  
بَعْضَ فُتْيَاكَ . فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أُحَدِّثُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْلِ

كإحرام زيد ، فإن كان زيد محرماً بحج أو بعمره أوقارناً ، كان المعلق مثله ،  
وإن كان زيد أحرم مطلقاً ؛ كان المعلق مطلقاً ، ولا يلزمه أن يصرف إحرامه  
إلى ما يصرف زيد إحرامه إليه ، فلو صرف زيد إحرامه إلى حج كان للمعلق  
صرف إحرامه إلى عمرة ، وكذا عكسه . ومنها : استحباب الشاء على من فعل  
فعلاً جميلاً لقوله ﷺ : « أحسنت » . وأما قوله ﷺ : ( طف بالبيت  
وبالصفاء والمروة وأحل ) فمعناه : أنه صار كالنبي ﷺ ، وتكون وظيفته أن  
يفسخ حجه إلى عمرة ، فيأتى بأفعالها ، وهي الطواف والسعى والحلق ، فإذا  
فعل ذلك صار حلالاً وتمت عمرته ، وإنما لم يذكر الحلق هنا لأنه كان مشهوراً  
عندهم ، ويحتمل أنه داخل في قوله : « وأحل » . وقوله : ( ثم أتيت امرأة  
من بنى قيس فقلت رأسي ) هذا محمول على أن هذه المرأة كانت محرماً له .  
وقوله : ( ثم أهللت بالحج ) يعني أنه تحلل بالعمرة ، وأقام بمكة حلالاً إلى يوم  
التروية وهو الثامن من ذي الحجة ، ثم أحرم بالحج يوم التروية ، كما جاء مبيناً  
في غير هذه الرواية ، فإن قيل : قد علق على بن أبي طالب وأبو موسى -  
رضي الله عنهما - إحرامهما بإحرام النبي ﷺ فأمر علياً بالدوام على إحرامه  
قارناً ، وأمر أبا موسى بفسخه إلى عمرة ؛ فالجواب أن علياً - رضي الله عنه -  
كان معه الهدى كما كان مع النبي ﷺ الهدى ، فبقى على إحرامه كما بقي  
النبي ﷺ وكل من معه هدى ، وأبو موسى لم يكن معه هدى ، فتحلل بعمره  
كمن لم يكن معه هدى ، ولولا الهدى مع النبي ﷺ لجعلها عمرة . وقد سبق  
إيضاح هذا الجواب في الباب الذي قبل هذا . قوله : ( فقلت رأسي ) هو  
بتخفيف اللام . قوله : ( رويدك بعض فتياك ) معنى رويدك ارفق قليلاً

بَعْدَكَ . فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ فُتْيَا فَلْيَسْتَعِذْ . فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ . فِيهِ فَاثْتُمُوا . قَالَ : فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : إِنْ نَأْخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالتَّمَامِ . وَإِنْ نَأْخُذُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

\* \* \*

١٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ( يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ ) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ . فَقَالَ : « بِمِ أُهُلَلْتُ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : أُهُلَلْتُ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « هَلْ سَقَتْ مِنْ هَدْيٍ ؟ » قُلْتُ : لَا . قَالَ : « فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ حِلَّ » فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي

وَأَمْسَكَ عَنْ الْفَتْيَا ، وَيُقَالُ : فُتْيَا وَفُتْوَى لِعَتَانِ مَشْهُورَتَانِ . قَوْلُهُ أَنْ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : ( إِنْ نَأْخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ كِتَابُ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالتَّمَامِ ، وَإِنْ نَأْخُذُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : ظَاهِرُ كَلَامِ عُمَرَ هَذَا إِنْكَارُ فسخ الحج إلى العمرة ، وَأَنْ نَهَيْهِ عَنِ التَّمَتُّعِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ ذَلِكَ مَنَعَ تَحْرِيمٍ وَإِبْطَالٍ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا ( وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

فَمَشَطْنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي . فَكُنْتُ أَفْتَى النَّاسَ بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ . فَأِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمَوْسِمِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ النَّسْلِ . فَقُلْتُ : أَيُّهَا النَّاسُ ! مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ بِشَيْءٍ فَلْيَتَّخِذْ . فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ . فِيهِ فَائِزُكُمْ . فَلَمَّا قَدِمَ قُلْتُ : يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ! مَا هَذَا الَّذِي أَحْدَثْتَ فِي شَأْنِ النَّسْلِ ؟ قَالَ : إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ [ ٢ / البقرة / الآية ١٩٦ ] وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيَ .

\* \* \*

١٥٦ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . قَالَا : أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ : أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثَنِي إِلَى الْيَمَنِ . قَالَ : فَوَافَقْتُهُ فِي الْعَامِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ . فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَبَا مُوسَى ! كَيْفَ قُلْتَ حِينَ أَحْرَمْتَ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : لَبَّيْكَ إِهْلَالًا كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ : « هَلْ سُقْتَ هَدْيًا ؟ » فَقُلْتُ : لَا . قَالَ : « فَاَنْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ أَحِلَّ » ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ .

قد فعله وأصحابه ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك . وقوله :

١٥٧ - (١٢٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ  
 ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ ،  
 عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ  
 أَبِي مُوسَى ؛ أَنَّهُ كَانَ يُفْتَى بِالْمُتْعَةِ . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : رُؤْيَاكَ يَبْغُضُ  
 قُتَيْبًا . فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْلِ بَعْدُ .  
 حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ . فَسَأَلَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ  
 فَعَلَهُ ، وَأَصْحَابُهُ . وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظَلُّوا مُعْرِسِينَ بِهِنَّ فِي  
 الْأَرَاكِ . ثُمَّ يَرُوحُونَ فِي الْحَجِّ تَقْطُرُ رُءُوسُهُمْ .

\*

\* \*

( معرسين ) هو بإسكان العين وتخفيف الراء ، والضمير في ( بهن ) يعود إلى  
 النساء للعلم بهن وإن لم يذكرن ، ومعناه : كرهت التمتع لأنه يقتضى التحلل  
 ووطء النساء إلى حين الخروج إلى عرفات .

## باب جواز التمتع (٢٣)

١٥٨ - (١٢٢٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ . قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ : كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتْعَةِ . وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا . فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيِّ كَلِمَةً . ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ : لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : أَجَلٌ . وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ . حَدَّثَنَا خَالِدٌ ( يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ ) . أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

\* \* \*

## باب جواز التمتع

قوله : ( كان عثمان - رضى الله عنه - ينهى عن المتعة ، وكان على يأمر بها ) المختار أن المتعة التى نهى فيها عثمان هى التمتع المعروف فى الحج ، وكان عمر وعثمان ينهايان عنها نهى تنزيه لا تحريم ، وإنما نهيا عنها لأن الأفراد أفضل ، فكان عمر وعثمان يأمران بالأفراد لأنه أفضل ، وينهايان عن التمتع نهى تنزيه ، لأنه مأمور بصلاح رعيته ، وكان يرى الأمر بالأفراد من جملة صلاحهم . والله أعلم . قوله : ( ثم قال على : لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ . قال : أجل ولكن كنا خائفين ) فقوله : ( أجل ) بإسكان اللام ، أى نعم . وقوله : ( كنا خائفين ) لعله أراد بقوله ( خائفين ) يوم عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة ، لكن لم يكن تلك السنة حقيقة تمتع ، إنما كان عمرة وحدها .



١٥٩ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ .  
 قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ،  
 عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . قَالَ : اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا بِعُسْفَانَ . فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ أَوْ الْعُمْرَةِ . فَقَالَ  
 عَلِيٌّ : مَا تُرِيدُ إِلَيَّ أَمْرٍ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، تَنْهَى عَنْهُ ؟ فَقَالَ  
 عُثْمَانُ : دَعْنَا مِنْكَ . فَقَالَ : إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ . فَلَمَّا أَنْ  
 رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ ، أَهَلَ بِهِمَا جَمِيعًا .

\* \* \*

١٦٠ - (١٢٢٤) وحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ  
 أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ،  
 عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :  
 كَانَتِ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً .

\* \* \*

قوله : ( فقال عثمان : دعنا عنك فقال - يعني عليا - : إني لا أستطيع أن أدعك  
 فلما أن رأى علي ذلك أهل بهما ) ففيه إشاعة العلم وإظهاره ، ومناظرة ولاية  
 الأمور وغيرهم في تحقيقه ، ووجوب مناصحة المسلم في ذلك ، وهذا معنى  
 قول علي : ( لا أستطيع أن أدعك ) ، وأما إهلال علي بهما فقد يحتاج به من  
 يرجح القران ، وأجاب عنه من رجح الأفراد بأنه إنما أهل بهما ليعين جوازهما  
 لكلا يظن الناس أو بعضهم أنه لا يجوز القران ولا التمتع وأنه يتعين الأفراد .  
 والله أعلم . قوله : ( عن أبي ذر قال كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ  
 خاصة ) وفي الرواية الأخرى : ( كانت لنا رخصة ) يعني المتعة في الحج وفي

١٦١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ . عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عِيَّاشِ الْعَامِرِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَتْ لَنَا رُحْصَةٌ . يَعْنِي الْمُتَعَةَ فِي الْحَجِّ .

\* \* \*

١٦٢ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ فَضِيلٍ ، عَنْ زُبَيْدٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تَصْلُحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً . يَعْنِي مُتَعَةَ النِّسَاءِ وَمُتَعَةَ الْحَجِّ .

\* \* \*

١٦٣ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَيَّانٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ . قَالَ : أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ وَإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ . فَقُلْتُ : إِنِّي أَهْمُّ أَنْ أَجْمَعَ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ ، الْعَامَ . فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : لَكِنْ أَبُوكَ لَمْ يَكُنْ لِيَهُمْ بِذَلِكَ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَيَّانٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالرَّبَذَةِ . فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ : إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً دُونَكُمْ .

الرواية الأخرى ، قال أبو ذر : ( لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة . يعنى متعة النساء ومتعة الحج ) . وفى الرواية الأخرى : ( إنما كانت لنا خاصة دونكم ) ، قال العلماء : معنى هذه الروايات كلها أن فسخ الحج إلى العمرة كان للصحابة

١٦٤ - (١٢٢٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ .  
 جَمِيعًا عَنِ الْفَزَارِيِّ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ . أَخْبَرَنَا  
 سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ  
 أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْمُتَعَةِ ؟ فَقَالَ : فَعَلْنَاهَا . وَهَذَا  
 يَوْمُئِذٍ كَافِرٌ بِالْعُرْشِ . يَعْنِي بُيُوتَ مَكَّةَ .

في تلك السنة ، وهى حجة الوداع ، ولا يجوز بعد ذلك ، وليس مراد أبى ذر  
 إبطال التمتع مطلقاً ، بل مراده فسخ الحج كما ذكرنا ، وحكمته إبطال ما كانت  
 عليه الجاهلية من منع العمرة فى أشهر الحج ، وقد سبق بيان هذا كله فى الباب  
 السابق والله أعلم . قوله : ( لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة ) معناه إنما صلحتا  
 لنا خاصة فى الوقت الذى فعلناهما فيه ، ثم صارتا حراماً بعد ذلك إلى يوم  
 القيامة . والله أعلم . قوله : ( سألت سعد بن أبى وقاص عن المتعة فقال :  
 فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعنى بيوت مكة ) وفى الرواية الأخرى :  
 ( يعنى معاوية ) وفى الرواية الأخرى : ( المتعة فى الحج ) . أما ( العرش )  
 فبضم العين والراء ، وهى بيوت مكة كما فسرته فى الرواية . قال أبو عبيد :  
 سميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيدان تنصب وتظل ، قال : ويقال لها أيضاً :  
 عروش بالراء ، وواحدها عرش كفلس وفلوس ، ومن قال : عرش فواحدها  
 عريش كقليب وقلب ، وفى حديث آخر أن عمر - رضى الله عنه - كان إذا  
 نظر إلى عروش مكة قطع التلبية . وأما قوله : ( وهذا يومئذ كافر بالعرش )  
 فالإشارة بهذا إلى معاوية بن أبى سفيان ، وفى المراد بالكفر هنا وجهان أحدهما :  
 ما قاله المازرى وغيره : المراد وهو مقيم فى بيوت مكة ، قال ثعلب : يقال اكفر  
 الرجل إذا لزم الكفور وهى القرى ، وفى الأثر عن عمر - رضى الله عنه - :  
 أهل الكفور هم أهل القبور ، يعنى القرى البعيدة عن الأمصار وعن العلماء .  
 والوجه الثانى : المراد الكفر بالله تعالى . والمراد أنا تمتعنا ومعاوية يومئذ كافر

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ : يَعْنِي مُعَاوِيَةَ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ . حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا . وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ : الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ .

\* \* \*

١٦٥ - (١٢٢٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، قَالَ : قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ . إِنِّي لَأَحَدُكَ

على دين الجاهلية مقيم بمكة ، وهذا اختيار القاضي عياض وغيره ، وهو الصحيح المختار . والمراد بالمتعة : العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة ، وهي عمرة القضاء ، وكان معاوية يومئذ كافراً ، وإنما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان ، وقيل : إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع ، والصحيح الأول . وأما غير هذه العمرة من عمر النبي ﷺ فلم يكن معاوية فيها كافراً ولا مقيماً بمكة ، بل كان معه ﷺ . قال القاضي عياض : وقاله بعضهم : كافر بالعرش بفتح العين وإسكان الراء ، والمراد عرش الرحمن ، قال القاضي : هذا تصحيف . وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج . قوله : ( عن عمران بن حصين أن

بِالْحَدِيثِ ، الْيَوْمَ ، يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ . وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ . فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ . وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ . ارْتَأَى كُلُّ امْرِئٍ ، بَعْدُ ، مَا شَاءَ أَنْ يَرْتَبِي .

\* \* \*

١٦٦ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . كِلَاهُمَا عَنْ وَكِيعٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي رِوَايَتِهِ : ارْتَأَى رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ . يَعْنِي عُمَرَ .

\* \* \*

١٦٧ - (...) وَحَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ . قَالَ : قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا عَنِ اللَّهِ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ . ثُمَّ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ . وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ . وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ حَتَّى اكْتَوَيْتُ . فَتَرَكْتُ . ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَيَّ فَعَادَ .

\* \* \*

رسول الله ﷺ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ ( وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى : ( أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ ثُمَّ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ ) ، وَفِي

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ . قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّفًا قَالَ : قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ . بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ .

\* \* \*

١٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، قَالَ : بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِيهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ . فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثَ . لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي . فَإِنْ عِشْتُ فَاكْتُمَ عَنِّي . وَإِنْ مِتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ : إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ . وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجِّ وَعُمْرَةٍ . ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ . قَالَ رَجُلٌ فِيهَا بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ .

\* \* \*

١٦٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : آخِرُ مَا عَلَّمَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجِّ وَعُمْرَةٍ . ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابَ . وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ فِيهَا رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ .

\* \* \*

١٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ الْقُرْآنُ . قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ .

\* \* \*

١٧١ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ . حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ عَنْ مُطَرِّفٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ . قَالَ : تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ .

\* \* \*

١٧٢ - (...) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ . قَالَا : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ . حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ . قَالَ : قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَمَتِّعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ( يَعْنِي مُتَمَتِّعَةُ الْحَجِّ ) . وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةَ مُتَمَتِّعَةِ الْحَجِّ . وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ . قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ ، بَعْدَ ، مَا شَاءَ .

الرواية الأخرى نحوه ثم قال : ( قال رجل برأيه ما شاء ، يعنى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - ) ، وفى الرواية الأخرى : ( تمتعنا مع رسول الله ﷺ فلم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء ) ، وفى الرواية الأخرى : ( تمتع و تمتعنا

## ١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

معه ) ، وفي الرواية الأخرى : ( نزلت آية المتعة في كتاب الله - يعني متعة الحج - وأمرنا بها رسول الله ﷺ ) . وهذه الروايات كلها متفقة على أن مراد عمران أن التمتع بالعمرة إلى الحج جائز ، وكذلك القرآن . وفيه التصريح بإنكاره على عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - منع التمتع ، وقد سبق تأويل فعل عمر أنه لم يرد إبطال التمتع به بل ترجيح الأفراد عليه . قوله : ( وقد كان يسلم على حتى اكتويت فتركت ثم تركت الكى فعاد ) فقوله : ( يسلم على ) هو بفتح اللام المشددة ، وقوله : ( فتركت ) هو بضم التاء ، أى انقطع السلام على ، ( ثم تركت ) بفتح التاء ، أى تركت الكى فعاد السلام على . ومعنى الحديث أن عمران بن الحصين - رضى الله عنه - كانت به بواسير فكان يصبر على المهمات ، وكانت الملائكة تسلم عليه ، فاكتوى فانقطع سلامهم عليه ، ثم ترك الكى فعاد سلامهم عليه . قوله : ( بعث إلى عمران بن حصين فى مرضه الذى توفى فيه فقال : إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك بها بعدى ، فإن عشت فاكنتم عنى وإن مت فحدث بها إن شئت إنه قد سلم على ، واعلم أن نبي الله ﷺ قد جمع بين حج وعمرة ) . أما قوله : ( فإن عشت فاكنتم عنى ) فأراد به الإخبار بالسلام عليه ؛ لأنه كره أن يشاع عنه ذلك فى حياته لما فيه من التعرض للفتنة ، بخلاف ما بعد الموت . وأما قوله : ( لعل الله أن ينفعك بها ) فمعناه تعمل بها وتعلمها غيرك . وأما قوله : ( أحاديث ) فظاهره أنها ثلاثة فصاعداً ، ولم يذكر منها إلا حديثاً واحداً ، وهو الجمع بين الحج والعمرة ، وأما إخباره بالسلام فليس حديثاً فيكون باقى الأحاديث محذوفاً من الرواية . قوله : ( حدثنا حامد بن عمر البكرأوى ) هو منسوب إلى جد جد أبيه أبى بكرة الصبحاني - رضى الله عنه - فإنه حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبيد الله بن أبى بكرة الثقفى - رضى الله عنه .



سَعِيدٌ عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ . حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ،  
بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَلَمْ يَقُلْ :  
وَأَمَرَنَا بِهَا .

\*

\* \*

(٢٤) باب وجوب الدم على المتمتع ، وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في  
الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله

١٧٤ - (١٢٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ .  
حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،  
عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ .  
وَأَهْدَى . فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ . ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ . وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ . فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ

باب وجوب الدم على المتمتع وأنه إذا عدمه لزمه

صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله

قوله : ( عن ابن عمر - رضى الله عنه - قال : تمتع رسول الله ﷺ في  
حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى وساق معه الهدى من ذى الحليفة ،  
وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله

الْهَدْيَ . وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ . فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ . وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَلْيُطَفِّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرَّةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ . ثُمَّ لِيُهْلَ بِالحَجِّ وَلِيُهْدِ . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ . فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ

عَلَيْهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ) قَالَ الْقَاضِي : قَوْلُهُ : ( تَمَتَّعَ ) هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى التَّمَتُّعِ اللَّغْوِيِّ ، وَهُوَ الْقِرَانُ آخَرًا . وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ أَوَّلًا بِالحَجِّ مُفْرَدًا ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فَصَارَ قِرَانًا فِي آخِرِ أَمْرِهِ ، وَالْقَارَنُ هُوَ مَتَمَتَّعٌ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ تَرَفَّعَ بِاتِّحَادِ الْمِيقَاتِ وَالْإِحْرَامِ وَالْفِعْلُ . وَيَتَعَيَّنُ هَذَا التَّأْوِيلُ هُنَا لِمَا قَدِمْنَاهُ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ . وَبِمَنْ رَوَى إِفْرَادَ النَّبِيِّ ﷺ ابْنُ عُمَرَ الرَّائِي هُنَا ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ( بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَ بِالحَجِّ ) فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى التَّلْبِيَةِ فِي أَثْنَاءِ الْإِحْرَامِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَحْرَمَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ أَحْرَمَ بِحَجٍّ ؛ لِأَنَّهُ يَفْضِي إِلَى مُخَالَفَةِ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ ، فَوَجِبَ تَأْوِيلُ هَذَا عَلَى مُوَافَقَتِهَا . وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ : ( تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ أَوْ أَكْثَرَهُمْ أَحْرَمُوا بِالحَجِّ أَوَّلًا مُفْرَدًا ، وَإِنَّمَا فَسَخَوْهُ إِلَى الْعُمْرَةِ آخَرًا فَصَارُوا مَتَمَتِّعِينَ . فَقَوْلُهُ : ( وَتَمَتَّعَ النَّاسُ ) يَعْنِي فِي آخِرِ الْأَمْرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ﷺ : ( وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطَفِّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرَّةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيُهْلَ بِالحَجِّ وَلِيُهْدِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ) أَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : ( فَلْيُطَفِّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرَّةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ) فَمَعْنَاهُ : يَفْعَلُ الطَّوَّافُ وَالسَّعْيُ وَالتَّقْصِيرُ وَقَدْ صَارَ حَلَالًا . وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ أَوْ الْحُلُقَ نَسَكَ مِنْ

.....

مناسك الحج ، وهذا هو الصحيح في مذهبننا ، وبه قال جماهير العلماء . وقيل : إنه استباحة محظور وليس بنسك ، وهذا ضعيف ، وسيأتى إيضاحه في موضعه إن شاء الله تعالى . وإنما أمره رسول الله ﷺ بالتقصير ولم يأمر بالحلل مع أن الحلل أفضل ؛ ليقى له شعر يحلقه في الحج ، فإن الحلل في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة . وأما قوله ﷺ : ( وليحلل ) فمعناه : وقد صار حلالاً ، فله فعل ما كان محظوراً عليه في الإحرام من الطيب واللباس والنساء والصيد وغير ذلك . وأما قوله ﷺ : ( ثم ليهل بالحج ) فمعناه : يحرم به في وقت الخروج إلى عرفات ، لا أنه يهل به عقب تحلل العمرة ، ولهذا قال : ( ثم ليهل ) فأتى بـ ثم التي هي للتراخي والمهلة . وأما قوله ﷺ : ( وليهد ) فالمراد به هدى التمتع ، فهو واجب بشروط اتفق أصحابنا على أربعة منها ، واختلفوا في ثلاثة ، أحد الأربعة : أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج . الثاني : أن يحج من عامه . الثالث : أن يكون أقيماً لا من حاضرى المسجد ، وحاضروه أهل الحرم ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة . الرابع : أن لا يعود إلى الميقات لإحرام الحج . وأما الثلاثة فأحدها : نية التمتع . والثاني : كون الحج والعمرة في سنة في شهر واحد . الثالث : كونهما عن شخص واحد . والأصح أن هذه الثلاثة لا تشترط . والله أعلم . وأما قوله ﷺ : ( فمن لم يجد هدياً ) فالمراد لم يجده هناك ، إما لعدم الهدى ، وإما لعدم ثمنه ، وإما لكونه يباع بأكثر من ثمن المثل ، وإما لكونه موجوداً لكنه لا يبيعه صاحبه ، ففي كل هذه الصور يكون عادماً للهدى فينتقل إلى الصوم ، سواء كان واجداً لثمنه في بلده أم لا . وأما قوله ﷺ : ( فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ) فهو موافق لنص كتاب الله تعالى . ويجب صوم هذه الثلاثة قبل يوم النحر ، ويجوز صوم يوم عرفة منها ، لكن الأولى أن يصوم الثلاثة قبله ، والأفضل أن لا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة ، فإن صامها بعد فراغه من

شَيْءٍ . ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ . وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ .  
 ثُمَّ رَكَعَ ، حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ ، رَكَعَتَيْنِ . ثُمَّ  
 سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ . فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ .  
 ثُمَّ لَمْ يَحِلِّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ ، وَنَحَرَ هَذِيهَ  
 يَوْمَ النَّحْرِ ، وَأَفَاضَ . فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٍ  
 مِنْهُ . وَفَعَلَ ، مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ  
 الْهَدَى مِنَ النَّاسِ .

العمرة وقبل الإحرام بالحج أجزأه على المذهب الصحيح عندنا ، وإن صامها  
 بعد الإحرام بالعمرة وقبل فراغها لم يجزه على الصحيح ، فإن لم يصمها قبل  
 يوم النحر وأراد صومها في أيام التشريق ففي صحته قولان مشهوران للشافعي  
 أشهرهما في المذهب : أنه لا يجوز . وأصحهما من حيث الدليل جوازه . هذا  
 تفصيل مذهبنا ، ووافقنا أصحاب مالك في أنه لا يجوز صوم الثلاثة قبل الفراغ  
 من العمرة . وجوزه الثوري وأبو حنيفة . ولو ترك صيامها حتى مضى العيد  
 والتشريق لزمه قضاؤها عندنا ، وقال أبو حنيفة : يفوت صومها ويلزمه الهدى  
 إذا استطاعه . والله أعلم . وأما صوم السبعة فيجب إذا رجع . وفي المراد  
 بالرجوع خلاف ، الصحيح في مذهبنا : أنه إذا رجع إلى أهله ، وهذا هو  
 الصواب لهذا الحديث الصحيح الصريح . والثاني : إذا فرغ من الحج ورجع  
 إلى مكة من منى . وهذان القولان للشافعي ومالك ، وبالثاني قال أبو حنيفة .  
 ولو لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى عاد إلى وطنه لزمه صوم عشرة أيام . وفي  
 اشتراط التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا أراد صومها خلاف : قيل : لا يجب ،  
 والصحيح أنه يجب التفريق الواقع في الأداء ، وهو بأربعة أيام ومسافة الطريق  
 بين مكة ووطنه . والله أعلم . قوله : ( وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة

١٧٥ - (١٢٢٨) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ . حَدَّثَنِي  
 أَبِي عَنْ جَدِّي . حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ  
 الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 فِي تَمَتُّعِهِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ . وَتَمَتُّعِ النَّاسِ مَعَهُ . بِمِثْلِ الَّذِي  
 أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

\*

\* \*

واستلم الركن أول شيء ثم حَبَّ ثلاثة أطواف من السبع ومشى أربعة  
 أطواف ( إلى آخر الحديث . فيه إثبات طواف القدوم ، واستحباب الرمل فيه ،  
 وأن الرمل هو الخيب ، وأنه يصلى ركعتي الطواف ، وأنهما يستحبان خلف  
 المقام . وقد سبق بيان هذا كله ، وسنذكره أيضاً حيث ذكره مسلم بعد هذا  
 إن شاء الله تعالى .

(٢٥) باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد

١٧٦ - (١٢٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلِّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي . وَقَلَّدْتُ هَدْيِي . فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » .

\* \* \*

باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد

فيه قول حفصة - رضى الله عنها - : ( يا رسول الله ، ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : إني لبدت رأسي وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أنحر ) وهذا دليل للمذهب الصحيح المختار الذى قدمناه واضحا بدلائله فى الأبواب السابقة مرات أن النبى ﷺ كان قارناً فى حجة الوداع ، فقولها : ( من عمرتك ) أى العمرة المضمومة إلى الحج . وفيه أن القارن لا يتحلل بالطواف والسعى ، ولا بد له فى تحلله من الوقوف بعرفات والرمى والحلق والطواف كما فى الحاج المفرد . وقد تأوله من يقول بالإفراد تأويلات ضعيفة . منها : أنها أرادت بالعمرة الحج لأنهما يشتركان فى كونهما قصداً ، وقيل : المراد بها الإحرام وقيل : إنها ظنت أنه معتمر وقيل : معنى ( من عمرتك ) أى بعمرتك بأن تفسخ حجك إلى عمرة كما فعل غيرك . وكل هذا ضعيف ، والصحيح ما سبق . وقوله ﷺ : ( لبدت رأسي وقلدت هديي ) فيه استحباب التلبيد وتقليد الهدى ، وهما سستان بالاتفاق . وقد سبق بيان هذا كله .

(...) وحدثناه ابنُ ثُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا لَكَ لَمْ تَحِلَّ ؟ بِنَحْوِهِ .

\* \* \*

١٧٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي قَلَدْتُ هَذِي ، وَلَبَدْتُ رَأْسِي ، فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أَجِلَّ مِنَ الْحَجِّ » .

\* \* \*

١٧٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ : « فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أَنْحَرَ » .

\* \* \*

١٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : حَدَّثَنِي حَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . قَالَتْ حَفْصَةُ : فَقُلْتُ : مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَذِي ،

فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ هَذِي .

\*  
\* \*

### (٢٦) باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران

١٨٠ - (١٢٣٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا . وَقَالَ : إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَخَرَجَ فَأَهْلَ بِعُمْرَةٍ . وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ . أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ . فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا . وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، سَبْعًا . لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ . وَرَأَى أَنَّهُ مُجْزِيٌّ عَنْهُ . وَأَهْدَى .

### باب جواز التحلل بالإحصار وجواز القران واقتصار

#### القارن على طواف واحد وسعى واحد

قوله : ( عن نافع أن عبد الله بن عمر خرج في الفتنه معتمراً وقال : إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ فخرج فأهل بعمره ، وسار حتى إذا ظهر على البیداء التفت إلى أصحابه فقال : ما أمرهما إلا واحد ، أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمره ، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف سبعا ، وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد ورأى أنه مجزى عنه وأهدى ) في هذا الحديث جواز القران ، وجواز إدخال الحج على العمره قبل الطواف ، وهو



١٨١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى ( وَهُوَ الْقَطَّانُ ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنِي نَافِعٌ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَلَامَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ لِقِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ . قَالَا : لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ . فَإِنَّا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ . قَالَ : فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ . حِينَ حَالَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ . أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً . فَاَنْطَلَقَ حَتَّى أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ فَلَبَّى بِالْعُمْرَةِ . ثُمَّ قَالَ : إِنْ خُلِّيَ سَبِيلِي قَضَيْتُ عُمْرَتِي . وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ . ثُمَّ تَلَا : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ [ ٣٣ / الأحزاب / الآية ٢١ ] ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَهْرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ . إِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعُمْرَةِ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَجِّ . أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ . فَاَنْطَلَقَ حَتَّى ابْتِغَاءَ بَقْدِيدٍ هَدْيًا . ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ لَمْ يَحِلَّ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا بِحَجَّةٍ ، يَوْمَ النَّحْرِ .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ

مذهبنا ومذهب جماهير العلماء ، وسبق بيان المسألة . وفيه جواز التحلل بالإحصار . وأما قوله : ( أشهدكم ) فإنما قاله ليعلمه من أراد الاقتداء به ، فهذا قال : ( أشهدكم ) ولم يكتف بالنية ، مع أنها كافية في صحة الإحرام . وقوله :

نَافِعٌ . قَالَ : أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ .  
وَأَقْصَصَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ . وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ :  
وَكَانَ يَقُولُ : مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ .  
وَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا .

\* \* \*

١٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ . أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح  
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ  
أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزْلِ الْحَجَّاجِ بِابْنِ الزُّبَيْرِ . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ  
بَيْنَهُمْ قِتَالٌ . وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ . فَقَالَ : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي  
رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ . أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . إِنِّي  
أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً . ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ  
الْبَيْدَاءِ قَالَ : مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ . اشْهَدُوا ( قَالَ ابْنُ  
رُمْحٍ : أُشْهِدُكُمْ ) أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي . وَأَهْدَى هَدِيًّا  
اشْتَرَاهُ بِقَدِيدٍ . ثُمَّ انْطَلَقَ يَهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا . حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ . فَطَافَ  
بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ . وَلَمْ يَنْحَرْ . وَلَمْ  
يَحْلِقْ . وَلَمْ يَقْصِرْ . وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ . حَتَّى كَانَ  
يَوْمُ النَّحْرِ فَنَحَرَ وَحَلَقَ . وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ  
بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ .

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

\* \* \*

١٨٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ . قَالَا :  
 حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ .  
 كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ تَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ . وَلَمْ  
 يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ . حِينَ قِيلَ لَهُ : يَصُدُّوكَ  
 عَنِ الْبَيْتِ . قَالَ : إِذْنٌ أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَلَمْ يَذْكُرْ  
 فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . كَمَا ذَكَرَهُ  
 اللَّيْثُ .

\*

\* \*

( ما أمرهما إلا واحد ) يعني في جواز التحلل منهما بالإحصار . وفيه صحة  
 القياس والعمل به ، وأن الصحابة - رضی الله عنهم - كانوا يستعملونه ، فلهذا  
 قاس الحج على العمرة ، لأن النبي ﷺ إنما تحلل من الإحصار عام الحديبية  
 من إحرامه بالعمرة وحدها . وفيه أن القارن يقتصر على طواف واحد وسعى  
 واحد ، هو مذهبنا ومذهب الجمهور ، وخالف فيه أبو حنيفة وطائفة ،  
 وسبقت المسألة . وأما قوله : ( صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ ) فخرج  
 فأهل بعمرة ( فالصواب في معناه أنه أراد إن صدقت وخصرت تحللت كما تحللنا  
 عام الحديبية مع النبي ﷺ ، وقال القاضي : يحتمل أنه أراد أهل بعمرة كما  
 أهل النبي ﷺ بعمرة في العام الذي أحصر ، قال : ويحتمل أنه أراد الأمرين ،  
 قال : وهو الأظهر ، وليس هو بظاهر كما ادعاه ، بل الصحيح الذي يقتضيه  
 سياق كلامه ما قدمناه . والله أعلم . قوله : ( حتى أهل منهما بحجة يوم  
 النحر ) معناه حتى أهل منهما يوم النحر بعمل حجة مفردة .

## باب في الأفراد والقران بالحج والعمرة

١٨٤ - (١٢٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ . قَالَ : حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ . حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ( فِي رِوَايَةِ يَحْيَى ) قَالَ : أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . ( وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا .

\* \* \*

١٨٥ - (١٢٣٢) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ . حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا . قَالَ بَكْرٌ : فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ . فَقَالَ : لَبَّى بِالْحَجِّ وَحَدَّه . فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ أَنَسٌ : مَا تَعْدُونَنَا إِلَّا صَبِيئًا ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » .

## باب في الأفراد والقران

قوله : ( عن ابن عمر - رضى الله عنه - قال : أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً ) وفي رواية : ( أن رسول الله ﷺ أهل بالحج مفرداً ) ، هذا موافق للروايات السابقة عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم أن النبي ﷺ أحرم بالحج مفرداً . وفيه بيان أن الرواية السابقة قريباً عن ابن عمر التي أخبر فيها بالقران متأولة ، وسبق بيان تأويلها . قوله : ( عن أنس سمعت رسول الله

١٨٦ - (...) وحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ الْعَيْشِيُّ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ  
( يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ ) حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .  
حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا . بَيْنَ  
الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . قَالَ : فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ . فَقَالَ : أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ .  
فَرَجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرْتُهُ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ . فَقَالَ : كَأَنَّمَا كُنَّا  
صَبِيَانًا !

\*

\* \*

---

ﷺ يقول : لبيك عمرة وحجاً ) يحتج به من يقول بالقران ، وقد قدمنا أن  
الصحيح المختار في حجة النبي ﷺ أنه كان في أول إحرامه مفرداً ، ثم أدخل  
العمرة على الحج فصار قارناً ، وجمعنا بين الأحاديث أحسن جمع ، فحديث  
ابن عمر هنا محمول على أول إحرامه ﷺ ، وحديث أنس محمول على أواخره  
وأثنائه وكأنه لم يسمعه أولاً . ولا بد من هذا التأويل أو نحوه ؛ لتكون رواية  
أنس موافقة لرواية الأكثرين كما سبق . والله أعلم .

(٢٨) باب ما يلزم من أحرم بالحج ، ثم قدم مكة ، من الطواف والسعي

١٨٧ - (١٢٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا عَبَّثُرٌ عَنْ  
إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ وَبَرَةَ . قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ  
عُمَرَ . فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أَيُصْلِحُ لِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ  
آتِيَ الْمَوْقِفَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ : فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ :  
لَا تَطُفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَوْقِفَ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَقَدْ حَجَّ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ . فَبَقُولُ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَأْخُذَ ، أَوْ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، إِنْ كُنْتَ  
صَادِقًا ؟ .

### باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده

قوله : ( عن وبرة ) هو بفتح الباء . قوله : ( كنت جالسا عند ابن عمر فجاءه رجل فقال : أيصلح لي أن أطوف قبل أن آتي الموقف فقال : نعم فقال : فإن ابن عباس يقول : لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف ، فقال ابن عمر : فقد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتى الموقف ، فبقول رسول الله ﷺ أحق أن تأخذ أو بقول ابن عباس إن كنت صادقا ؟ ) هذا الذى قاله ابن عمر هو إثبات طواف القدوم للحاج ، وهو مشروع قبل الوقوف بعرفات ، وبهذا الذى قاله ابن عمر قال العلماء كافة سوى ابن عباس . وكلهم يقولون إنه سنة ليس بواجب ، إلا بعض أصحابنا ومن وافقه فيقولون : واجب يجزى تركه بالدم ، والمشهور أنه سنة ليس بواجب ، ولا دم فى تركه ، فإن وقف بعرفات قبل طواف القدوم فات فإن طاف بعد ذلك بنية طواف القدوم لم يقع عن طواف القدوم ، بل يقع عن طواف الإفاضة إن لم يكن طاف للإفاضة ،

١٨٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ بَيَّانٍ ، عَنْ وَبَرَةَ . قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَقَدْ أَحْرَمْتُ بِالْحَجِّ ؟ فَقَالَ : وَمَا يَمْنَعُكَ ؟ قَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ فُلَانٍ يَكْرَهُهُ وَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ . رَأَيْنَاهُ قَدْ فَتَنَتْهُ الدُّنْيَا . فَقَالَ : وَأَيْنَا ( أَوْ أَيُّكُمْ ) لَمْ تَفْتِنَهُ الدُّنْيَا ؟ ثُمَّ قَالَ : رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ . وَطَافَ بِالْبَيْتِ . وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَسَنَّهُ اللَّهُ وَسَنَّهُ رَسُولُهُ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ ، مِنْ سَنَةِ فُلَانٍ ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا .

فإن كان طاف للإفاضة وقع الثاني تطوعاً لا عن القدوم . ولطواف القدوم أسماء : طواف القدوم ، والقادم ، والورود ، والوارد ، والتحية . وليس في العمرة طواف قدوم ، بل الطواف الذى يفعله فيها يقع ركناً لها ، حتى لو نوى به طواف القدوم وقع ركناً ولغت نيته ، كما لو كان عليه حجة واجبة فنوى حجة تطوع فإنها تقع واجبة ، والله أعلم . وأما قوله : ( إن كنت صادقاً ) فمعناه : إن كنت صادقاً في إسلامك واتباعك رسول الله ﷺ فلا تعدل عن فعله وطريقته إلى قول ابن عباس وغيره . والله أعلم . قوله : ( رأيناه قد فتنته الدنيا ) هكذا في كثير من الأصول ( فتنته الدنيا ) ، وفي كثير منها أو أكثرها ( أفتنته ) ، وكذا نقله القاضى عن رواية الأكثرين ، وهما لغتان صحيحتان : فتن وأفتن ، والأولى أصح وأشهر ، وبها جاء القرآن ، وأنكر الأصمعى أفتن . ومعنى قولهم : ( فتنته الدنيا ) لأنه تولى البصرة ، والولايات محل الخطر والفتنة ، وأما ابن عمر فلم يتول شيئاً . وأما قول ابن عمر : ( وأينا لم تفتنته الدنيا ) فهذا من زهده وتواضعه وإنصافه ، وفي بعض النسخ : ( وأينا أو أيكم ) وفي بعضها : ( وأينا أو قال : وأيكم ) وكله صحيح .

١٨٩ - (١٢٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ . قَالَ : سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ بِعُمْرَةٍ . فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . أَيَأْتِي أَمْرَأَتَهُ ؟ فَقَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا . وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ . وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، سَبْعًا . وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .

\* \* \*

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . جَمِيعًا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

باب بيان أن المحرم بعمره لا يتحلل بالطواف قبل السعي

وأن المحرم بحج لا يتحلل بطواف القدوم وكذلك القارن

قوله : ( سألنا ابن عمر - رضى الله عنه - عن رجل قدم بعمره فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة أيأتى امرأته ؟ فقال : قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين ، وبين الصفا والمروة سبعا ، وقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ) معناه : لا يحل له ذلك ؛ لأن النبي ﷺ لم يتحلل من عمرته حتى طاف وسعى ، فتجب متابعتة والافتداء به . وهذا الحكم الذى قاله ابن عمر هو مذهب العلماء كافة ، وهو أن المعتمر لا يتحلل إلا بالطواف والسعى والحلق ، إلا ما حكاه القاضى عياض عن ابن



(٢٩) باب ما يلزم ، من طاف بالبيت وسعى ، من البقاء على الإحرام وترك

### التحلل

١٩٠ - (١٢٣٥) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو ( وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لَهُ : سَلْ لِي عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ رَجُلٍ يَهْلُ بِالْحَجِّ . فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَيَحِلُّ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ : لَا يَحِلُّ . فَقُلْ لَهُ : إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ . قَالَ : فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : لَا يَحِلُّ مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ إِلَّا بِالْحَجِّ . قُلْتُ : فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ . قَالَ : بَشَسَ مَا قَالَ . فَتَصَدَّانِي الرَّجُلُ فَسَأَلَنِي فَحَدَّثَنِي . فَقَالَ : فَقُلْ لَهُ : فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ . وَمَا شَأْنُ أَسمَاءَ وَالزُّبَيْرِ قَدْ فَعَلَا ذَلِكَ . قَالَ : فَجِئْتُهُ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ : لَا أَدْرِي . قَالَ : فَمَا بَالُهُ لَا يَأْتِينِي بِنَفْسِهِ يَسْأَلَنِي ؟ أَظُنُّهُ عِرَاقِيًّا . قُلْتُ : لَا أَدْرِي . قَالَ : فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ . قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ . ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ . ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ

عباس وإسحاق بن راهويه أنه يتحلل بعد الطواف وإن لم يسع ، وهذا ضعيف مخالف للسنة . قوله : ( فتصداني الرجل ) أى تعرض لى ، هكذا هو فى جميع النسخ : ( تصدانى ) بالنون ، والأشهر فى اللغة : تصدى لى . قوله : ( أول شىء بدأ به حين قدم مكة أنه توضعاً ثم طاف بالبيت ) فيه دليل لإثبات الوضوء

بِالْبَيْتِ . ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ . ثُمَّ عُمَرُ ، مِثْلُ ذَلِكَ . ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ  
فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ . ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ . ثُمَّ

للطواف ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فعله ، ثُمَّ قَالَ ﷺ : « لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُمْ »  
وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأَثْمَةُ عَلَى أَنَّهُ يَشْرَعُ الْوُضُوءَ لِلطَّوْفِ ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ  
وَاجِبٌ وَشَرَطٌ لَصَحَّتِهِ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ : هُوَ  
شَرَطٌ لَصَحَّةِ الطَّوْفِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مُسْتَحَبٌّ لَيْسَ بِشَرَطٍ ، وَاحْتَجَّ  
الْجُمْهُورُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَوَجَّهَ الدَّلَالَةَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَعَ حَدِيثٍ : « خُذُوا  
عَنِّي مَنَاسِكُمْ » يَقْتَضِيَانِ أَنَّ الطَّوْفَ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا فَعَلَهُ هُوَ دَاخِلٌ فِي  
الْمَنَاسِكِ ، فَقَدْ أَمَرْنَا بِأَخْذِ الْمَنَاسِكِ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ » وَلَكِنْ  
رَفَعَهُ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْحَفَظِ أَنَّهُ مُوقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَتَحْصُلُ  
بِهِ الدَّلَالَةُ مَعَ أَنَّهُ مُوقُوفٌ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ لَصَحَابِيٍّ ائْتَشَرَ ، وَإِذَا ائْتَشَرَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ  
بِلا مَخَالَفَةٍ كَانَ حُجَّةً عَلَى الصَّحِيحِ . قَوْلُهُ : ( ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ ) وَكَذَا قَالَ  
فِيمَا بَعْدَهُ : ( وَلَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ : ( غَيْرُهُ ) بِالْغَيْنِ  
الْمَعْجَمَةِ وَالْيَاءِ ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ : كَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، قَالَ : وَهُوَ  
تَصْحِيفٌ وَصَوَابُهُ : ( ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عَمْرَةً ) بضم العين المهملة وبالميم ، وَكَانَ  
السَّائِلُ لَعَرُوةً إِنَّمَا سَأَلَهُ عَنِ نَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعَمْرَةِ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ رَأْيِ ذَلِكَ ،  
وَاحْتَجَّ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ بِذَلِكَ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ ، فَأَعْلَمَهُ عَرُوةً أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا مِنْ جَاءٍ بَعْدَهُ . هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي ، قُلْتُ :  
هَذَا الَّذِي قَالَهُ مِنْ أَنَّ قَوْلَ ( غَيْرُهُ ) تَصْحِيفٌ لَيْسَ كَمَا قَالَ ، بَلْ هُوَ صَحِيحٌ  
فِي الرِّوَايَةِ ، وَصَحِيحٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : ( غَيْرُهُ ) يَتَنَاوَلُ الْعَمْرَةَ وَغَيْرَهَا ،  
وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ : ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ،  
ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ ، أَيْ لَمْ يَغْيِرِ الْحَجَّ وَلَمْ يَنْقُلْهُ وَيَنْسَخْهُ إِلَى غَيْرِهِ لَا عَمْرَةَ

مُعَاوِيَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ . ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي ، الزُّبَيْرِ بْنِ  
 الْعَوَامِ . فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ . ثُمَّ لَمْ يَكُنْ  
 غَيْرُهُ . ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ . ثُمَّ لَمْ يَكُنْ  
 غَيْرُهُ . ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ . ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا  
 بِعُمْرَةٍ . وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ أَفَلَا يَسْأَلُونَهُ ؟ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى  
 مَا كَانُوا يَبْدَأُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوَافِ  
 بِالْبَيْتِ . ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ . وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ  
 لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ . ثُمَّ لَا تَحِلَّانِ . وَقَدْ  
 أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ  
 قَطُّ . فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا . وَقَدْ كَذَبَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ .

ولا قرآن . والله أعلم . قوله : ( ثم حججت مع أبي الزبير بن العوام ) أى مع  
 والده الزبير ، فقوله : ( الزبير ) بدل من أبى . قوله : ( ولا أحد ممن مضى  
 ما كانوا يبدؤون شيئاً حين يضعون أقدامهم أول من الطواف بالبيت ثم  
 لا يحلون ) فيه أن المحرم بالحج إذا قدم مكة ينبغي له أن يبدأ بطواف القدوم ،  
 ولا يفعل شيئاً قبله ، ولا يصلى تحية المسجد ، بل أول شيء يصنعه الطواف .  
 وهذا كله متفق عليه عندنا ؛ وقوله : ( يضعون أقدامهم ) يعنى يصلون مكة .  
 وقوله : ( ثم لا يحلون ) فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدوم  
 كما سبق . قوله : ( وقد أخبرتنى أُمى أنها أقبلت هى وأختها والزبير وفلان وفلان  
 بعمره قط فلما مسحوا الركن حلوا ) فقولها : ( مسحوا ) المراد بالماسحين من  
 سوى عائشة ، وإلا فعائشة لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات فى حجة  
 الوداع ، بل كانت قارئة ، ومنعها الحيض من الطواف قبل يوم النحر ، وهكذا  
 قول أسماء بعد هذا : ( اعتمرت أنا وأختى عائشة والزبير وفلان وفلان فلما

١٩١ - (١٢٣٦) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ

مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللنا بالحج ) ، المراد به أيضاً من سوى عائشة وهكذا تأوله القاضي عياض ، والمراد الإخبار عن حجتهم مع النبي ﷺ حجة الوداع على الصفة التي ذكرت في أول الحديث ، وكان المذكورون سوى عائشة محرمين بالعمرة ، وهي عمرة الفسخ التي فسخوا الحج إليها وإنما لم تستثن عائشة لشهرة قصتها . قال القاضي عياض : وقيل : يحتمل أن أسماء أشارت إلى عمرة عائشة التي فعلتها بعد الحج مع أخيها عبد الرحمن من التعميم ، قال القاضي : وأما قول من قال : يحتمل أنها أرادت في غير حجة الوداع فخطأ ؛ لأن في الحديث التصريح بأن ذلك كان في حجة الوداع . هذا كلام القاضي ، وذكر مسلم بعد هذه الرواية رواية إسحاق بن إبراهيم ، وفيها أن أسماء قالت : ( خرجنا محرمين فقال رسول الله ﷺ : من كان معه هدى فليقم على إحرامه ، ومن لم يكن معه هدى فليحلل ، فلم يكن معي هدى فحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحل ) فهذا تصريح بأن الزبير لم يتحلل في حجة الوداع قبل يوم النحر فيجب استثنائه مع عائشة ، أو يكون إحرامه بالعمرة وتحلله منها في غير حجة الوداع . والله أعلم . وقولها : ( فلما مسحوا الركن حلوا ) ، هذا متأول عن ظاهره ؛ لأن الركن هو الحجر الأسود ، ومسحه يكون في أول الطواف ، ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بإجماع المسلمين ، وتقديره : فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعيهم وحلقوا أو قصروا أحلوا ، ولا بد من تقدير هذا المحذوف ، وإنما حذفه للعلم به . وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل إتمام الطواف ، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا بد أيضاً من السعي بعده ثم الحلق أو التقصير . وشذ بعض السلف فقال : السعي ليس بواجب . ولا حجة لهذا القائل في هذا الحديث ؛ لأن ظاهره غير مراد بالإجماع ، فيتعين تأويله كما ذكرنا

( وَاللَّفْظُ لَهُ ) حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَتْ : خَرَجْنَا مُحْرِمِينَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ . وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلْيَحِلِّ » فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَدْيٌ فَحَلَلْتُ . وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَدْيٌ فَلَمْ يَحِلِّ .

قَالَتْ : فَلَبِسْتُ ثِيَابِي ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى الزُّبَيْرِ . فَقَالَ : قَوْمِي عَنِّي . فَقُلْتُ : أَتَخْشَى أَنْ أَثْبَ عَلَيْكَ ؟ .

\* \* \*

١٩٢ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ . حَدَّثَنَا وَهْبٌ . حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَتْ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَقَالَ : اسْتَرخي عني . اسْتَرخي عني . فَقُلْتُ : أَتَخْشَى أَنْ أَثْبَ عَلَيْكَ ؟ .

ليكون موافقاً لباقي الأحاديث . والله أعلم . قولها : ( عن الزبير فقال : قومي عني فقالت : أتخشي أن أثب عليك ) إنما أمرها بالقيام مخافة من عارض قد ييدر منه كلمس بشهوة أو نحوه ، فإن اللبس بشهوة حرام في الإحرام ، فاحتاط لنفسه بمباعدتها من حيث إنها زوجة متحللة تطمع بها النفس . قوله : ( استرخي عني استرخي عني ) هكذا هو في النسخ مرتين أي : تباعدى .

١٩٣ - (١٢٣٧) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى . قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ ، كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجُّونِ تَقُولُ : صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَسَلَّم . لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَهُنَا . وَنَحْنُ ، يَوْمَئِذٍ ، خِفَافُ الْحَقَائِبِ . قَلِيلٌ ظَهَرْنَا . قَلِيلَةٌ أَرْوَادُنَا . فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ . فَلَمَّا مَسَحْنَا الْيَتِّ أَحْلَلْنَا . ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعَشِيِّ بِالْحَجِّ .

قَالَ هُرُونُ فِي رِوَايَتِهِ : أَنَّ مَوْلَى أَسْمَاءَ . وَلَمْ يُسَمِّ : عَبْدَ اللَّهِ .

\*

\* \*

### (٣٠) باب في متعة الحج

١٩٤ - (١٢٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُسْلِمٍ الْقُرِّيِّ . قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ

قوله : ( مرت بالحجون ) هو بفتح الحاء وضم الجيم ، وهو من حرم مكة ، وهو الجبل المشرف على مسجد الحرس بأعلى مكة على يمينك وأنت مصعد عند المحصب . قولها : ( خفاف الحقائب ) جمع حقيبة ، وهو كل ما حمل في مؤخر الرحل والقتب ، ومنه احتقب فلان كذا . قوله : ( عن مسلم القرى ) هو بقاف مضمومة ثم راء مشددة ، قال السمعاني : هو منسوب إلى بني قرة ، حتى من عبد القيس قال : وقال ابن مأكولا هذا ثم قال : وقيل : بل لأنه كان ينزل فنظره قرة .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ ؟ فَرَحَّصَ فِيهَا . وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا . فَقَالَ : هَذِهِ أُمُّ ابْنِ الزُّبَيْرِ تُحَدِّثُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَحَّصَ فِيهَا . فَادْخُلُوا عَلَيْهَا فَاسْأَلُوهَا . قَالَ : فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا فَإِذَا امْرَأَةٌ ضَخْمَةٌ عَمِيَاءُ . فَقَالَتْ : قَدْ رَحَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا .

\* \* \*

١٩٥ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ( يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ ) جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي حَدِيثِهِ الْمُتْعَةُ . وَلَمْ يَقُلْ : مُتْعَةُ الْحَجِّ . وَأَمَّا ابْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ : قَالَ شُعْبَةُ : قَالَ مُسْلِمٌ : لَا أَدْرِي مُتْعَةُ الْحَجِّ أَوْ مُتْعَةُ النِّسَاءِ .

\* \* \*

١٩٦ - (١٢٣٩) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْقُرْطُبِيُّ . سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمَرَةَ . وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ . فَلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَحَلَّ بِقَبَيْتِهِمْ . فَكَانَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ فِيْمَنْ سَاقَ الْهَدْيَ فَلَمْ يَحِلَّ .

\* \* \*

١٩٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ( يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ :

وَكَانَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ . وَرَجُلٌ آخَرُ .  
فَأَحَلَّا .

\*  
\* \*

### (٣١) باب جواز العمرة في أشهر الحج

١٩٨ - (١٢٤٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا بِهِزٌ .  
حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ  
مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ . وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا .  
وَيَقُولُونَ : إِذَا بَرَأَ الدَّبْرُ . وَعَفَا الْأَثَرُ . وَأَنْسَلَخَ صَفَرٌ . خَلَّتِ الْعُمْرَةُ

### باب جواز العمرة في أشهر الحج

قوله : ( كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض )  
الضمير في ( كانوا ) يعود إلى الجاهلية . قوله : ( ويجعلون المحرم صفر ) هكذا  
هو في النسخ ( صفر ) من غير ألف بعد الراء ، وهو منصوب مصروف  
بلا خلاف ، وكان ينبغي أن يكتب بالألف ، وسواء كتب بالألف أم بحذفها  
لا بد من قراءته هنا منصوباً ؛ لأنه مصروف . قال العلماء : المراد الإخبار عن  
النسيء الذي كانوا يفعلونه ، وكانوا يسمون المحرم صفرًا ، ويحلقونه وينسئون المحرم  
أى يؤخرون تحريره إلى ما بعد صفر ؛ لئلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة تضيق  
عليهم أمورهم من الغارة وغيرها فأضلهم الله تعالى في ذلك فقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا  
النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ الآية . قوله : ( ويقولون إذا برأ الدبر ) يعنون دبر



لَمَنِ اعْتَمَرَ . فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ . مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً . فَتَعَظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَيُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : « الْحِلُّ كُلُّهُ » .

\* \* \*

١٩٩ - (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ . حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ . فَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . فَصَلَّى الصُّبْحَ . وَقَالَ ، لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ : « مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً » .

\* \* \*

٢٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ . حَدَّثَنَا رَوْحٌ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمُبَارَكِيُّ . حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ . كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ ، فِي

ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج ، فإنها كانت تدبر بالسير عليها للحج . قوله : ( وعفا الأثر ) أى درس وأحى ، والمراد أثر الإبل وغيرها في سيرها عفا أثرها لطول مرور الأيام . هذا هو المشهور ، وقال الخطابي : المراد أثر الدبر . والله أعلم . وهذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر ، ويوقف عليها ؛ لأن مرادهم السجع . قوله : ( عن أبى العالية البراء ) هو بتشديد الراء ؛ لأنه كان يرى النبل . قوله : ( حدثنا أبو داود المباركى ) هو سليمان بن محمد ويقال : سليمان بن داود ، وأبو محمد ( المباركى ) بفتح الراء منسوب إلى المبارك ،

هَذَا الْإِسْنَادِ . أَمَّا رَوْحٌ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ فَقَالَا كَمَا قَالَ نَصْرٌ : أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ . وَأَمَّا أَبُو شِهَابٍ فَقِي رِوَايَتِهِ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُهْلُ بِالْحَجِّ . وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا : فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالْبَطْحَاءِ . خَلَا الْجَهْضَمِيُّ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ .

\* \* \*

٢٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ . حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ . أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبُرَاءِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنَ الْعَشْرِ . وَهُمْ يُلْبُونَ بِالْحَجِّ . فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً .

\* \* \*

٢٠٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِذِي طَوًى . وَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُحَوِّلُوا إِحْرَامَهُمْ بِعُمْرَةٍ . إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ .

وهي بليدة بقرب واسط بينها وبين بغداد ، وهي على طرف دجلة . قوله : ( صلى رسول الله ﷺ الصبح بذي طوى ) هو بفتح الطاء وضمها وكسرهما ، ثلاث لغات حكاهن القاضي وغيره ، الأصح الأشهر الفتح ، ولم يذكر الأصمعي وآخرون غيره ، وهو مقصور منون ، وهو واد معروف بقرب مكة .

٢٠٣ - (١٢٤١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ .  
 قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا  
 عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ( وَاللَّفْظُ لَهُ ) حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ  
 الْحَكَمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ :  
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا . فَمَنْ لَمْ يَكُنْ  
 عِنْدَهُ الْهَدْيُ فَلْيَحِلَّ الْحِلَّ كُلَّهُ . فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ  
 إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

\* \* \*

٢٠٤ - (١٢٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا :  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ  
 الضُّبَعِيَّ قَالَ : تَمَتَّعْتُ فَتَهَانِي نَاسٌ عَنْ ذَلِكَ . فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ  
 فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا .  
 قَالَ : ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْبَيْتِ فَنِمْتُ . فَأَتَانِي آتٍ فِي مَنَامِي

قال القاضي : ووقع لبعض الرواة في البخاري بالمد ، وكذا ذكره ثابت . وفي  
 هذا الحديث دليل لمن قال : يستحب للمحرم دخول مكة نهراً لا ليلاً ، وهو  
 أصح الوجهين لأصحابنا ، وبه قال ابن عمر وعطاء والنخعي وإسحق بن راهويه  
 وابن المنذر . والثاني : دخولها ليلاً ونهاراً سواء لا فضيلة لأحدهما على الآخر ،  
 وهو قول القاضي أبي الطيب ، والماوردي ، وابن الصباغ ، والعبدي من  
 أصحابنا . وبه قال طاوس ، والثوري . وقالت عائشة ، وسعيد بن جبير ،  
 وعمر بن عبد العزيز : يستحب دخولها ليلاً وهو أفضل من النهار . والله أعلم .

فَقَالَ : عُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ . قَالَ : فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ  
بِالَّذِي رَأَيْتُ . فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ! اللَّهُ أَكْبَرُ ! سَنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

\*

\* \*

### (٣٢) باب تقليد الهدى وإشعاره عند الإحرام

٢٠٥ - (١٢٤٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . جَمِيعًا  
عَنِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ  
شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا . قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ . ثُمَّ دَعَا  
بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةٍ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ . وَسَلَّتَ الدَّمَ . وَقَلَّدَهَا  
نَعْلَيْنِ . ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ . فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ ، أَهَلَ  
بِالْحَجِّ .

\* \* \*

### باب إشعار الهدى وتقليده عند الإحرام

قوله : ( صلى رسول الله ﷺ الظهر بذى الحليفة ، ثم دعا بناقته فأشعرها  
في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها نعلين ، ثم ركب راحلته فلما  
استوت به على البيداء أهل بالحج ) أما الإشعار : فهو أن يجرحها في صفحة  
سنامها اليمنى بحربة أو سكين أو حديدة أو نحوها ، ثم يسلك الدم عنها . وأصل  
الإشعار والشعور : الإعلام والعلامة . وإشعار الهدى لكونه علامة له ، وهو  
مستحب ؛ ليعلم أنه هدى ، فإن ضل رده واجده ، وإن اختلط بغيره تميز ،

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ .

ولأن فيه إظهار شعار ، وفيه تنبيه غير صاحبه على فعل مثل فعله . وأما صفحة السنام : فهي جانبه ، والصفحة مؤنثة ، فقلوله : ( الأيمن ) بلفظ التذكير يتأول على أنه وصف لمعنى الصفحة لا للفظها ، ويكون المراد بالصفحة : الجانب ، فكأنه قال : جانب سنامها الأيمن . ففي هذا الحديث استحباب الإشعار والتقليد في الهدايا من الإبل وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف . وقال أبو حنيفة : الإشعار بدعة ، لأنه مثله ، وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة المشهورة في الإشعار . وأما قوله : إنه مثله فليس كذلك ، بل هذا كالفصد والحجامة والختان والكي والوسم . وأما محل الإشعار فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أنه يستحب الإشعار في صفحة السنام اليمنى . وقال مالك : في اليسرى ، وهذا الحديث يرد عليه . وأما تقليد الغنم فهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة من السلف والخلف ، إلا مالكا فإنه لا يقول بتقليدها . قال القاضي عياض : ولعله لم يبلغه الحديث الثابت في ذلك . قلت : قد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة بالتقليد ، فهي حجة صريحة في الرد على من خالفها . واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعفها عن الجرح ، ولأنه يستتر بالصوف . وأما البقرة فيستحب عند الشافعي وموافقيه الجمع فيها بين الإشعار والتقليد كالإبل . وفي هذا الحديث استحباب تقليد الإبل بنقلين ، وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة ، فإن قلدها بغير ذلك من جلود أو خيوط مفتولة ونحوها فلا بأس . وأما قوله : ( ثم ركب راحلته ) فهي راحلة غير التي أشعرها . وفيه استحباب الركوب في الحج ، وأنه أفضل من المشي ، وقد سبق بيانه مرات . وأما قوله : ( فلما استوت به على البيداء أهل بالحج ) فيه استحباب الإحرام عند استواء الراحلة لا قبله ولا بعده ، وقد سبق بيانه واضحا . وأما إحرامه صلى الله عليه بالحج فهو المختار ، وقد سبق بيان الخلاف في ذلك واضحا . والله أعلم .

حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ .  
غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ . وَلَمْ يَقُلْ :  
صَلَّى بِهَا الظُّهَرَ .

\* \* \*

٢٠٦ - (١٢٤٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ . قَالَ  
ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ  
قَتَادَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي  
الْهُجَيْمِ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا هَذَا الْفُتْيَا الَّتِي قَدْ تَشَغَّفْتُ أَوْ تَشَغَبْتُ  
بِالنَّاسِ ، أَنْ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ ؟ فَقَالَ : سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ .  
وَإِنْ رَغِمَتْمْ .

باب قوله لابن عباس ما هذا الفتيا التي قد تشغفت

أو قد تشغبت بالناس

وفي الرواية الأخرى : ( إن هذا الأمر قد تفشع بالناس ) أما اللفظة الأولى  
فبشين ثم غين معجمتين ثم فاء ، والثانية كذلك لكن بدل الفاء باء موحدة ،  
والثالثة بتقديم الفاء وبعدها شين ثم عين . ومعنى هذه الثالثة : انتشرت وفشت  
بين الناس . وأما الأولى فمعناها : علقبت بالقلوب وشغفوا بها . وأما الثانية  
فرويت أيضاً بالعين المهملة ، ومن ذكر الروایتين فيها - المعجمة والمهملة -  
أبو عبيد والقاضي عياض ، ومعنى المهملة : أنها فرقت مذاهب الناس وأوقعت  
الخلاف بينهم ، ومعنى المعجمة : خلطت عليهم أمرهم . قوله : ( ما هذا  
الفتيا ) هكذا هو في معظم النسخ : ( هذا الفتيا ) ، وفي بعضها : ( هذه ) ،

٢٠٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَقَ . حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ . قَالَ : قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّعَ بِالنَّاسِ ، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ . الطَّوَّافُ عُمْرَةً . فَقَالَ : سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ . وَإِنْ رَغِمْتُمْ .

\* \* \*

٢٠٨ - (١٢٤٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ . قَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا حَلَّ . قُلْتُ لِعَطَاءٍ : مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ [ ٢٢ / الحج / ٣٣ ] قَالَ : قُلْتُ : فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمُعْرِفِ . فَقَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : هُوَ بَعْدَ الْمُعْرِفِ وَقَبْلَهُ . وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ . حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

\*

\* \*

وهو الأجود ، ووجه الأول أنه أراد بالفتيا الإفتاء فوصفه مذكراً ، ويقال : فتيا وفتوى . قوله : ( عن ابن عباس أن من طاف بالبيت فقد حل فقال : سنة نبيكم ﷺ وإن رغمت ) وفي الرواية الأخرى : ( حدثنا ابن جريج قال : أخبرني عطاء قال : كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل ، قلت لعطاء : من أين يقول ذلك ؟ قال : من قول الله عز وجل :

﴿ثم محلها إلى البيت العتيق﴾ . قلت : فإن ذلك بعد المعرف فقال : كان ابن عباس يقول : هو بعد المعرف وقبله ، كان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع ) . هذا الذي ذكره ابن عباس هو مذهبه ، وهو خلاف مذهب الجمهور من السلف والخلف ، فإن الذي عليه العلماء كافة سوى ابن عباس أن الحاج لا يتحلل بمجرد طواف القدوم ، بل لا يتحلل حتى يقف بعرفات ويرمى ويحلق ويطوف طواف الزيارة ، فحينئذ يحصل التحللان ، ويحصل الأول باثنين من هذه الثلاثة التي هي رمى جمرة العقبة والحلق والطواف . وأما احتجاج ابن عباس بالآية فلا دلالة له فيها ؛ لأن قوله تعالى : ﴿محلها إلى البيت العتيق﴾ معناه : لا تنحر إلا في الحرم ، وليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام ؛ لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام لكان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصول الهدى إلى الحرم قبل أن يطوف . وأما احتجاجه بأن النبي ﷺ أمرهم في حجة الوداع بأن يحلوا فلا دلالة فيه ؛ لأن النبي ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة في تلك السنة ، فلا يكون دليلاً في تحلل من هو ملتبس بإحرام الحج . والله أعلم . قال القاضي : قال المازري : وتأول بعض شيوخنا قول ابن عباس في هذه المسألة على من فاته الحج أنه يتحلل بالطواف والسعي ، قال : وهذا تأويل بعيد ؛ لأنه قال بعده : وكان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل . والله أعلم .



## باب (٣٣) التقصير في العمرة

٢٠٩ - (١٢٤٦) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَجَّيرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ . قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ : أَعْلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرَوَةِ بِمِشْقَصٍ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : لَا أَعْلَمُ هَذَا إِلَّا حُجَّةً عَلَيْكَ .

\* \* \*

٢١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِشْقَصٍ . وَهُوَ عَلَى الْمَرَوَةِ . أَوْ رَأَيْتُهُ يَقْصِرُ عَنْهُ بِمِشْقَصٍ . وَهُوَ عَلَى الْمَرَوَةِ .

باب جواز تقصير المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه

وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره عند المروة

قوله : ( قال ابن عباس : قال لي معاوية : أعلمت أني قصرت عن رأس رسول الله ﷺ عند المروة بمشقص فقلت : لا أعلم هذه إلا حجة عليك ) وفي الرواية الأخرى : ( قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة أو رأيته يقصر عنه بمشقص وهو على المروة ) ، في هذا الحديث جواز الاقتصار على التقصير ، وإن كان الحلق أفضل ، وسواء في ذلك الحاج والمعتمر ، إلا أنه يستحب للمتمتع أن يقصر في العمرة ، ويحلق في الحج ليقع الحلق في أكمل العبادتين ، وقد سبقت الأحاديث في هذا . وفيه أنه يستحب أن يكون تقصير

المعتمر أو حلقه عند المروة ؛ لأنها موضع تحلله ، كما يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في منى ؛ لأنها موضع تحلله ، وحيث حلقت أو قصر من الحرم كله جاز . وهذا الحديث محمول على أنه قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجعرانة ؛ لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قارناً كما سبق إيضاحه ، وثبت أنه ﷺ حلق بمنى ، وفرق أبو طلحة - رضى الله عنه - شعره بين الناس ، فلا يجوز حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة ؛ لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً ، إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان ، هذا هو الصحيح المشهور . ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع ، وزعم أنه ﷺ كان متمتعاً ؛ لأن هذا غلط فاحش ؛ فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة السابقة في مسلم وغيره أن النبي ﷺ قيل له : ما شأن الناس حلوا ، ولم تحل أنت ، فقال : « إني لبدت رأسي . وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر الهدي » وفي رواية : « حتى أحل من الحج » . والله أعلم . قوله : ( بمشقص ) هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف ، قال أبو عبيد وغيره : هو نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض . وقال أبو حنيفة الدينوري : هو كل نصل فيه عترة ، وهو الناقء وسط الحربة . وقال الخليل : هو سهم فيه نصل عريض يرمى به الوحش . والله أعلم .

٢١١ - (١٢٤٧) حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ .  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى . حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ،  
 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ  
 صُرَاخًا . فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً . إِلَّا مَنْ سَاقَ  
 الْهَدْيَ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، وَرَحْنَا إِلَى مَنَى ، أَهَلَّلْنَا بِالْحَجِّ .

\* \* \*

### باب جواز التمتع في الحج والقران

قوله : ( خرجنا مع رسول الله ﷺ نصرخ بالحج صراخاً ، فلما قدمنا  
 مكة أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق الهدى ، فلما كان يوم التروية ورحنا  
 إلى منى أهللنا بالحج ) فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية ، وهو متفق عليه  
 بشرط أن يكون رفعاً مقتصدًا بحيث لا يؤذى نفسه ، والمرأة لا ترفع بل تسمع  
 نفسها ؛ لأن صوتها محل فتنه . ورفع الرجل مندوب عند العلماء كافة ، وقال  
 أهل الظاهر : هو واجب . ويرفع الرجل صوته بها في غير المساجد ، وفي  
 مسجد مكة ومنى وعرفات ، وأما سائر المساجد ففي رفعه فيها خلاف للعلماء ،  
 وهما قولان للشافعي ومالك أصحهما : استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة ،  
 والثاني : لا يرفع لثلاث يهوش على الناس بخلاف المساجد الثلاثة ؛ لأنها محل  
 المناسك . وفي هذا الحديث جواز العمرة في أشهر الحج ، وهو مجمع عليه .  
 وفيه حجة للشافعي وموافقيه أن المستحب للمتمتع أن يكون إحرامه بالحج يوم  
 التروية ، وهو الثامن من ذي الحجة ، عند إرادته التوجه إلى منى ، وقد سبقت  
 المسألة مرات . قوله : ( ورحنا إلى منى ) معناه أردنا الرواح ، وقد سبق بيان  
 الخلاف في أنه يستحب الرواح إلى منى يوم التروية من أول النهار أو بعد

٢١٢ - (١٢٤٨) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ . حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ جَابِرٍ . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَا : قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا .

\* \* \*

(١٢٤٩) حَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ . قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتِينَ . فَقَالَ جَابِرٌ : فَعَلْنَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ . فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا .

\*

\* \*

(٣٤) باب إهلال النبي صلى الله عليه وسلم وهديه

٢١٣ - (١٢٥٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ . حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ ( الْأَصْغَرِ ) ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « بِمِ أَهَلَلْتَ ؟ » فَقَالَ : أَهَلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ ، لَأَهَلَلْتُ » .

الزوال . والله أعلم . قوله : ( حدثني سليم بن حيان ) هو بفتح السين وكسر

(...) وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ . ح  
وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ . حَدَّثَنَا بِهِزٌ . قَالَا : حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ  
حَيَّانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ بِهِزٍ :  
« لَحَلَّتْ » .

\* \* \*

٢١٤ - (١٢٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ  
يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ ؛ أَنَّهُمْ سَمِعُوا  
أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بِهِمَا  
جَمِيعًا : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا . لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » .

\* \* \*

٢١٥ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ  
إِبْرَاهِيمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ . قَالَ يَحْيَى :  
سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً  
وَحَجًّا » . وَقَالَ حُمَيْدٌ . قَالَ أَنَسٌ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَقُولُ : « لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ » .

\* \* \*

٢١٦ - (١٢٥٢) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ  
وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا  
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ . قَالَ :  
سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

« وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَيَهْلُنَ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ ، حَاجًّا  
أَوْ مُعْتَمِرًا ، أَوْ لَيُثْنِيْنَهُمَا » .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ  
شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ  
بِيَدِهِ ! » .

\* \* \*

(...) وَحَدَّثَنِيهِ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ .  
أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ ؛  
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! » بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا .

\*

\* \*

اللام . قوله ﷺ : ( والذى نفسى بيده ليهلن ابن مريم بفتح الروحاء حاجًا  
أو معتمرًا أو ليشننهما ) قوله ﷺ : ( ليشننهما ) هو بفتح الياء فى أوله ، معناه :  
يقرن بينهما ، وهذا يكون بعد نزول عيسى عليه السلام من السماء فى آخر  
الزمان . وأما ( فج الروحاء ) فبفتح الفاء وتشديد الجيم . قال الحافظ أبو بكر  
الحارثى : هو بين مكة والمدينة ، قال : وكان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر  
وإلى مكة عام الفتح وعام حجة الوداع .

(٣٥) باب بيان عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزمانه

٢١٧ - (١٢٥٣) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ؛ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ . كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ : عُمْرَةٌ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، أَوْ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ . وَعُمْرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ . وَعُمْرَةٌ مِنْ جِعْرَانَةٍ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ . وَعُمْرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ .

\* \* \*

باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه

قوله : ( اعتمر النبي ﷺ أربع عمر كلهن في ذى القعدة إلا التى مع حجته ، عمره من الحديبية أو زمن الحديبية في ذى القعدة ، وعمره من العام المقبل في ذى القعدة ، وعمره من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة ، وعمره مع حجته ) وفي الرواية الأخرى : ( حج حجة واحدة ، واعتمر أربع عمر ) . هذه رواية أنس ، وفي رواية ابن عمر : ( أربع عمر إحداهن في رجب ) ، وأنكرت ذلك عائشة وقالت : ( لم يعتمر النبي ﷺ قط في رجب ) . فالخاصل من رواية أنس وابن عمر اتفاقهما على أربع عمر ، وكانت إحداهن في ذى القعدة عام الحديبية سنة ست من الهجرة ، وصدوا فيها فتحلوا وحسبت لهم عمره ، والثانية : في ذى القعدة ، وهى سنة سبع ، وهى عمره القضاء ، والثالثة : في ذى القعدة سنة ثمان وهى عام الفتح ، والرابعة : مع حجته ، وكان إحرامها في ذى القعدة وأعمالها في ذى الحجة . وأما قول ابن عمر أن إحداهن في رجب فقد أنكرته عائشة ، وسكت ابن عمر حين أنكرته .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ .  
 حَدَّثَنَا هَمَّامٌ . حَدَّثَنَا قَتَادَةُ . قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسًا : كَمْ حَجَّ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ . وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ . ثُمَّ  
 ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هَدَّابٍ .

\* \* \*

٢١٨ - (١٢٥٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا  
 الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى . أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ . قَالَ : سَأَلْتُ  
 زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ : كَمْ غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : سَبْعَ  
 عَشْرَةَ . قَالَ : وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا  
 تِسْعَ عَشْرَةَ . وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً . حَجَّةَ الْوَدَاعِ .  
 قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : وَبِمَكَّةَ أُخْرَى .

\* \* \*

٢١٩ - (١٢٥٥) وَحَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . أَخْبَرَنَا  
 مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً  
 يُخْبِرُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ  
 مُسْتَنْدَيْنِ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ . وَإِنَّا لَنَسْمَعُ ضَرْبَهَا بِالسَّوَاكِ تَسْتَنُّ .  
 قَالَ : فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ ؟  
 قَالَ : نَعَمْ . فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ : أَيُّ أُمَّتَاهُ ! أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ  
 أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَتْ : وَمَا يَقُولُ ؟ قُلْتُ : يَقُولُ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ  
 ﷺ فِي رَجَبٍ . فَقَالَتْ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ . لَعَمْرِي !



قال العلماء : هذا يدل على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك ، ولهذا سكت عن الإنكار على عائشة ومراجعتها بالكلام ، فهذا الذى ذكرته هو الصواب الذى يتعين المصير إليه . وأما القاضى عياض فقال : ذكر أنس أن العمرة الرابعة كانت مع حجته ، فيدل على أنه كان قارناً ، قال : وقد رده كثير من الصحابة ، قال : وقد قلنا إن الصحيح أن النبى ﷺ كان مفرداً وهذا يرد قول أنس ، وردت عائشة قول ابن عمر ، قال : فحصل أن الصحيح ثلاث عمر ، قال : ولا يعلم للنبى ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه ، قال : واعتمد مالك فى الموطأ على أنهم ثلاث عمر : هذا آخر كلام القاضى ، وهو قول ضعيف بل باطل ، والصواب أنه ﷺ اعتمر أربع عمر كما صرح به ابن عمر وأنس وجزما الرواية به ، فلا يجوز رد روايتهما بغير جازم ؟ وأما قوله : إن النبى ﷺ كان فى حجة الوداع مفرداً لا قارناً فليس كما قال ، بل الصواب أن النبى ﷺ كان مفرداً فى أول إحرامه ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً ، ولا بد من هذا التأويل . والله أعلم . قال العلماء : وإنما اعتمر النبى ﷺ هذه العمر فى ذى القعدة لفضيلة هذا الشهر ، ولخالفه الجاهلية فى ذلك ، فإنهم كانوا يرونه من أفجر الفجور كما سبق ، ففعله ﷺ مرات فى هذه الأشهر ليكون أبلغ فى بيان جوازه فيها ، وأبلغ فى إبطال ما كانت الجاهلية عليه . والله أعلم . وأما قوله : ( إن النبى ﷺ حج حجة واحدة ) فمعناه بعد الهجرة لم يحج إلا حجة واحدة ، وهى حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ) ؛ وقوله : ( قال أبو إسحاق : وبمكة أخرى ) يعنى قبل الهجرة ، وقد روى فى غير مسلم قبل الهجرة حجتان . قوله : ( عن زيد بن أرقم أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة ) معناه أنه غزا تسع عشرة وأنا معه ، أو أعلم له تسع عشرة غزوة . وكانت غزواته ﷺ خمساً وعشرين ، وقيل : سبعاً وعشرين ، وقيل غير ذلك ، وهو مشهور فى كتب المغازى وغيرها . قوله : ( عن عائشة قالت : لعمرى ما اعتمر فى

مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ . وَمَا اعْتَمَرَ مِنْ عُمْرَةٍ إِلَّا وَإِنَّهُ لَمَعَهُ .  
 قَالَ : وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ . فَمَا قَالَ : لَا ، وَلَا نَعَمْ . سَكَتَ .

\*\*\*

٢٢٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ  
 مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : دَخَلْتُ ، أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ،  
 الْمَسْجِدَ . فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ . وَالنَّاسُ  
 يُصَلُّونَ الضُّحَى فِي الْمَسْجِدِ . فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ ؟ فَقَالَ :  
 بَدْعَةٌ . فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ ؟ فَقَالَ : أَرْبَعُ عُمَرٍ . إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ . فَكَرِهْنَا أَنْ نُكَذِّبَهُ  
 وَنُرَدَّ عَلَيْهِ . وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ فِي الْحُجْرَةِ . فَقَالَ عُرْوَةُ :  
 أَلَا تَسْمَعِينَ ، يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ! إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟  
 فَقَالَتْ : وَمَا يَقُولُ ؟ قَالَ : يَقُولُ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ  
 إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ . فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ . مَا  
 اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ . وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ .

رجب ) هذا دليل على جواز قول الإنسان : لعمرى ، وكرهه مالك لأنه من  
 تعظيم غير الله تعالى ومضاهاته بالخلف بغيره . قوله : ( إنهم سألوا ابن عمر  
 عن صلاة الذين كانوا يصلون الضحى في المسجد فقال : بدعة ) هذا قد حمله  
 القاضى وغيره على أن مراده أن إظهارها في المسجد والاجتماع لها هو البدعة ،  
 لا أن أصل صلاة الضحى بدعة ، وقد سبقت المسألة في كتاب الصلاة . والله  
 أعلم .

- ٣ باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة .
- ٦ باب صوم يوم عاشوراء .
- ١٧ باب أى يوم يصام فى عاشوراء .
- ١٩ باب من أكل فى عاشوراء فليکف بقية يومه .
- ٢١ باب تحريم صوم يومى العيدين .
- ٢٤ باب تحريم صوم أيام التشريق .
- ٢٦ باب كراهة إفراد صوم يوم الجمعة .
- ٢٩ باب بيان نسخ قوله تعالى ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية ﴾ .
- ٣١ باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجرى رمضان آخر .
- ٣٤ باب قضاء الصوم عن الميت .
- ٤٠ باب ندب الصائم إذا دعى إلى طعام ولم يرد الافطار .
- ٤٢ باب فضل الصيام .
- ٤٧ باب فضل الصيام فى سبيل الله لمن يطيقه .
- ٤٨ باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال .
- ٥١ باب أكل الناسى وشربه وجماعه .
- ٥٢ باب صيام النبى صلى الله عليه وسلم فى غير رمضان .
- ٥٧ باب النهى عن صوم الدهر .
- ٧٠ باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر .
- ٧٦ باب صوم شهر شعبان .
- ٧٨ باب فضل صوم المحرم .
- ٨٠ باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان .
- ٨٢ باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها .
- ٩٥ كتاب الاعتكاف
- ٩٦ باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان .

- ٩٨ باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه .
- ١٠٠ الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان .
- ١٠١ باب صوم عشر ذى الحجة .
- ١٠٤ كتاب الحج
- ١٠٥ باب ما يباح لبسه للمحرم بحج أو عمرة .
- ١١٦ باب مواقيت الحج .
- ١٢٤ باب التلبية وصفتها ووقتها .
- ١٣٠ باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة .
- ١٣٣ باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته .
- ١٣٨ باب الصلاة في مسجد ذى الحليفة .
- ١٣٩ باب استحباب الطيب قبل الإحرام .
- ١٤٧ باب تحريم الصيد للمحرم .
- ١٦٠ باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم .
- ١٦٧ باب جواز حلق الرأس للمحرم .
- ١٧٢ باب جواز الحجامة للمحرم .
- ١٧٤ باب جواز مداواة المحرم عينيه .
- ١٧٦ باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه .
- ١٧٨ باب ما يفعل بالمحرم إذا مات .
- ١٨٤ باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه .
- ١٨٧ باب إحرام النفساء واستحباب اغتسالها .
- ١٨٩ باب بيان وجوه الإحرام .
- ٢٣٣ باب في المتعة بالحج والعمرة .
- ٢٣٦ باب حجة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .
- ٢٦٧ باب ما جاء أن عرفة كلها موقف .
- ٢٦٩ باب في الوقوف وقوله تعالى : ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ .

- ٢٧١ باب جواز تعليق الإحرام .
- ٢٧٦ باب جواز التمتع .
- ٢٨٥ باب وجوب الدم على المتمتع .
- ٢٩٠ باب بيان أن القارن لا يتحلل .
- ٢٩٢ باب جواز التحلل بالإحصار .
- ٢٩٦ باب الأفراد والقران .
- ٢٩٨ باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده .
- ٣٠١ باب بيان أن المحرم بعمره لا يتحلل بالطواف قبل السعي .
- ٣٠٦ باب في متعة الحج .
- ٣٠٨ باب جواز العمرة في أشهر الحج .
- ٣١٢ باب أشعار الهدى وتقليده عند الإحرام .
- ٣١٧ باب جواز تقصير المعتمر شعره .
- ٣٢٠ باب جواز التمتع في الحج والقران .
- ٣٢٣ باب بيان عدد عمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وزمانهنّ .